# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **١٠**

الخميس، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٩/٠٠

نيويورك


الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

*نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كورنيليو (قبرص).*

*افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.*

## كلمة السيدة داليا غريباوسكتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة جمهورية ليتوانيا.

*اصطحبت السيدة داليا غريباوسكتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة داليا غريباوسكتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيسة غريباوسكتي** (*تكلمت بالإنكليزية*): سيحتفل العالم خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، بالذكرى المئوية لنهاية الحرب العالمية الأولى. وتسببت الحرب في سقوط إمبراطوريات وظهور دول صغيرة في أوروبا، بما في ذلك ليتوانيا، لكي تحقق أحلامها في العيش المستقل والحر، والتمتع بثقافتها وتقاليدها.

ولمنع تكرار مثل هذه الحرب مرة أخرى، أنشئت مؤسسات متعددة الأطراف لحماية الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية. ولكن عندما واجه العالم أزمته الكبيرة التالية، لم تتحرك تلك المؤسسات، وظلت مكتوفة الأيدي أمام دخول البشرية في حرب عالمية أخرى.

واليوم نود أن نعتقد أن مؤسساتنا المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، قوية بما يكفي لاتخاذ موقف ضد العدوان وتجاهل القواعد الدولية. لكن في بعض الأحيان، يكون الواقع مختلفا تماما. فنحن نرى عالماً أكثر انقساماً، مع مؤسسات تتدهور، بدلاً من أن تكون مؤسسات تحمينا من استخدام القوة والأزمات الاقتصادية.

وفي كل الأزمات الكبرى تقريبا التي نشبت خلال العقد الماضي، من سورية إلى أوكرانيا ومن ميانمار إلى اليمن، لم يتمكن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مجلس الأمن من القيام بدور مجد بسبب عدم قدرة الدول على التسامي فوق مصالحها الوطنية وبسبب استخدام حق النقض بصورة معرقلة.

وتقف المنظمات التي أنشئت للقضاء على أسلحة الدمار الشامل عاجزة أمام الحكام المستبدين الذين يطورون الأسلحة النووية ويستخدمون الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. ومع بدء تحول مجرى الأمور بالنسبة للاقتصاد العالمي، بدأت منظمة التجارة العالمية تواجه الشلل. ويمكن لتزايد التوترات العالمية في مجال التجارة أن يعصف بالإنجازات التي حققناها في مجال التنمية المستدامة والحد من الفقر.

ولذلك، يجب أن نقر بأن مؤسساتنا ليست مثالية. فهي يمكن أن تكون بيروقراطية ومسرفة وغير خاضعة للمساءلة. ولكننا نحن، الدول الأعضاء، الذين أنشأناها، ولذلك فإننا وحدنا مسؤولون عن تحسينها وتكييفها مع الواقع الجديد. وقبل أن نسعى إلى تدمير المؤسسات أو الالتزامات أو الاتفاقات المتعددة الأطراف، يجب أن تكون لدينا رؤية واضحة لما نريد إنشاءه بدلا من ذلك. وإلا، فسينتهي بنا المطاف للعيش وسط كومة من الأنقاض.

ولا يمكننا أن نرفض العولمة، نظرا لأن مناهضتها لن تجعلنا سوى أكثر فقرا. فعلى مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية، منحت التجارة الحرة فرصة لأكثر من بليون شخص للخروج من براثن الفقر المدقع. غير أن العولمة أيضا لها جانب مظلم، الأمر الذي يجب التصدي له من خلال العمل لمكافحة الاستبعاد وعدم المساواة وانخفاض معايير العمل. ولا يمكننا أن نسمح لأصوات النزعة القومية والفُرقة بالانتصار على الحوار والتعاون. وفي مواجهة جميع التحديات الكبرى – الإرهاب وتغير المناخ وتمكين المرأة – لا يوجد بديل عن العمل معا.

وما برحنا حتى الآن مفرطين في هدوئنا وسلبيتنا وجهلنا. ويجب أن نتوقف عن سلوك الطريق السهل وإلقاء اللوم على المؤسسات في إخفاقاتنا السياسية أو المحلية. ويجب أن ندرك، نحن الدول الأعضاء، أننا نمتلك السلطة والموارد لتمكين الأمم المتحدة من الدفاع عن السلام والحرية والمساواة وعن البشرية، لأننا نحن الأمم المتحدة. فلنغتنم هذه الفرصة ونتحمل المسؤولية عن مستقبلنا، ونمكن الأمم المتحدة من العمل.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلت به للتو.

*اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

## خطاب السيد موكغويتسي إيريك كيبيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بوتسوانا.

*اصطحب السيد موكغويتسي إيريك كيبيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد موكغويتسي إريك كيبيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ماسيسي** (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي الشرف والفخر أن أخاطب الجمعية العامة لأول مرة بصفتي رئيس جمهورية بوتسوانا، بعد أن توليت مهام منصبي في ١ نيسان/أبريل. لقد خلفت الرئيس السابق الفريق السيد سيريتسي خاما إيان خاما، الذي تقاعد في نهاية فترة ولايته. وكانت تلك هي المرة الخامسة التي تشهد فيها بوتسوانا انتقالا سلسا للسلطة منذ استقلالها في عام ١٩٦٦.

وأود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإشادة بالأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الذي وافته المنية في

١٨ آب/أغسطس. إن العالم سيذكر السيد عنان بوصفه رجل دولة على الصعيد الدولي ورمزا كرس حياته كلها لخدمة البشرية.

كما أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وانتخابها جدير بالذكر بصفة خاصة نظرا لأن هذه هي المرة الرابعة التي تتولى فيها امرأة هذا المنصب منذ إنشاء هيئتنا العالمية، قبل ٧٣ عاما، وهي أول امرأة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تترأس الجمعية العامة. وأود أن أؤكد لها دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين معها في الاضطلاع بولايتها، ونتمنى لها النجاح.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لسعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، الذي ترأس بكفاءة مداولات الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

وأود أيضا أن أشكر أميننا العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته وإدارته المتميزة للأمم المتحدة. وأود بصفة أساسية أن أحييه على الإصلاحات التي بدأها، والتي تهدف إلى تحسين فعالية المنظمة وكفاءتها.

يرحب وفد بلدي بموضوع المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وهو ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“. ويسرنا بشكل خاص أن نلاحظ أنه يستند إلى موضوع العام الماضي، الذي ركز أيضا على البشر وشدد على الصلة بين السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب الأرض. ويبين هذا بوضوح الالتزام الثابت من جانب الأمم المتحدة بكفالة تحقيق التنمية المستدامة للجميع. ومن الواضح أن مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب ينبغي أن يظل هو طموحنا الطويل الأمد. إنه بمثابة نداء مجلجل لنا للقضاء على الفقر المدقع وضمان توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية والبنية التحتية والإسكان وفرص العمل للجميع.

ويسرني أن تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ يشير إلى أن المزيد من الناس يعيشون حاليا حياة صحية بدرجة أكبر مما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لتحقيق الرخاء للجميع، لا سيما بالنظر إلى أن حوالي ٧٨٣ مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع، ولا يزال هناك ٢,٣ بليون شخص يفتقرون إلى المستويات الأساسية من خدمات الصرف الصحي، و ٤ بلايين يعيشون دون حماية اجتماعية.

ولذلك، من الواضح أنه لا توجد أي دولة، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، يمكنها التغلب على تلك التحديات الإنمائية الضخمة بمفردها. وبناء على ذلك، فإننا بحاجة إلى العمل معا لتعزيز تعددية الأطراف واحترام وتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الجمعية العامة والشراكات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

كما أن ثمة ضرورة لأن يواصل المجتمع العالمي دعم فرادى البلدان، مع مراعاة تحدياتها الإنمائية الفريدة. فعلى سبيل المثال، بينما تُصنف بوتسوانا ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، فإنها لا تزال تواجه العديد من التحديات الإنمائية، مقارنة بتلك التي تواجهها البلدان الأقل نموا. بيد أننا نشعر بالاطمئنان بعد الكلمات التي استخدمها الأمين العام عندما قال إن الأمم المتحدة

> ”تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لجعل أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة للجميع وفي كل مكان“.

وفي ضوء التحديات الإنمائية التي تواجه بلدي، أود أن أكرر نداءنا لمواصلة تقديم الدعم في مجالات رأس المال البشري والهياكل الأساسية وتطوير قدرات القطاع الخاص ونقل التكنولوجيا.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، تؤكد بوتسوانا من جديد التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبناء على ذلك، قمنا بمواءمة رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٣٦ مع رؤية الخطة العالمية. وعلى الصعيد الإقليمي، يسرنا أيضا أن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتكامل متوائمتان مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتشترك هذه الخطط الإنمائية في أنها تهدف إلى القضاء على الفقر وإنشاء مجتمعات شاملة للجميع ومزدهرة وسلمية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن الفقر المدقع آخذ في الانخفاض في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أنه لا يزال الطريق أمامنا طويلا، نظرا لأن ٣٥ في المائة من سكان أفريقيا –٣٩٥ مليون نسمة – لا يزالون يعيشون في فقر مدقع.

ونحن إذ نبدأ العام الثالث من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا تزال حكومتي ثابتة في عزمها على تحسين الحالة المادية والرفاه الاجتماعي لسكان بوتسوانا. وتضع خطتنا الإنمائية الوطنية ”الشعوب والكوكب والرخاء والسلام والشراكات“ في صميم التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ترتكز رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٣٦ على أربع ركائز، هي: التنمية الاقتصادية المستدامة؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والبيئة المستدامة؛ والحوكمة والسلام والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، لدينا ستة أولويات وطنية تتماشى مع ركائز رؤيتنا الوطنية، وهي وضع مصادر متنوعة للنمو الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري والتنمية الاجتماعية، والاستخدام المستدام للموارد الوطنية، وتوطيد الحكم الرشيد، وتعزيز الأمن القومي، وتنفيذ نظام فعال للرصد والتقييم. ومع وضع هذه الركائز في الاعتبار، فإن مسار تنميتنا المستدامة يشكل توازنا بين الأبعاد الاجتماعية والبشرية والاقتصادية والبيئية والحوكمة.

ويرتكز تنفيذ رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٣٦ والخطة الإنمائية الوطنية الحادية عشرة على نظام قوي للرصد والتقييم لضمان فعالية تنفيذ أهداف هذه البرامج وتطلعاتها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا لجنة توجيهية وطنية للقيام بصورة فعالة بتنسيق ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أعددنا أيضا خريطة طريق بوتسوانا لأهداف التنمية المستدامة، التي تشكل دليلا لتحقيق الأهداف الواردة في أهداف التنمية المستدامة، التي تغطي الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٣٦.

وقد اعتمدت حكومتي نهجا شاملا وجامعا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها. ويهدف إلى كفالة اتساع نطاق تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد المحلي والمجتمعي والوطني، وكسر حالة التقوقع عبر النطاق الإنمائي عن طريق إقامة شراكات استراتيجية بين الحكومة، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية، والشركاء في التنمية، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة من غير الدول، ومنظومة الأمم المتحدة. وسعيا لتحقيق هذه الأهداف والتطلعات، أعطينا الأولوية للتنويع الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والاستثمار في رأس المال البشري من أجل بناء مجتمع مزدهر وشامل للجميع.

ويجري التركيز، على وجه الخصوص، على الشباب، الذين يشكلون ٦٠ في المائة من سكان بوتسوانا. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف النهائي في تحقيق حصول الجميع على التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي. كما نقوم بتوسيع نطاق إمكانية الحصول على التدريب والتعليم العالي والتقني والمهني. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على وضع سياسة توظيف وطنية، تتمثل أهدافها في مساعدة بوتسوانا في الوصول إلى العمالة المنتجة والمدرة للدخل والعمل اللائق للجميع. وقبل كل شيء، فقد وضعت حكومة بوتسوانا عددا من السياسات والبرامج والاستراتيجيات، مثل مبادرة دفع التنويع الاقتصادي،

وسياسة التمكين الاقتصادي للمواطنين، وخطة تمكين الشباب، وصندوق تنمية الشباب، من أجل دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وإيجاد فرص عمل.

ولضمان استفادة الجميع من التنمية، لا تزال حكومتي تقوم باستثمارات كبيرة في توفير الرعاية الصحية والسكن اللائق والمأوى من خلال تدخلات مثل استراتيجية العلاج للجميع، والوقاية من انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، ووكالة الإسكان الذاتي، وبرنامج إيواء المعوزين. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الحكومة الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة مثل الأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال سياسة تتناول الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وبرنامج رعاية الأيتام، وخطة المعاشات التقاعدية لكبار السن. وتهدف الأنشطة الإنمائية الأخرى إلى زيادة الحصول على الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل القضاء على الفقر، وتمكين المرأة والشباب، والسياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية.

وعلاوة على ذلك، نعطي الأولوية للاستثمارات في مجالات البحث والتطوير، والعلم، والتكنولوجيا، والابتكار من أجل تحويل بوتسوانا إلى بلد مرتفع الدخل واقتصاد قائم على المعرفة. ويجري الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز النمو والتنويع الاقتصادي، ودعم خدمات الحكومة الإلكترونية، والابتكار في الاقتصاد.

ونلاحظ أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠ تواجه عقبات هائلة من حيث الموارد والقدرات. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتصدي لتلك التحديات من خلال اعتماد القرار ٢٧٩/٧٢، بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في أيار/مايو ٢٠١٨. ويكتسي القرار أهمية لأنه يهدف إلى دعم البلدان في جهودها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولدينا اقتناع راسخ بأن تعزيز الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وتنشيط نظم المنسقين المقيمين سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما ترحب بوتسوانا بتوقيع إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لضمان فعالية التنسيق والتنفيذ والرصد لهذين الصكين وكذلك تقديم تقارير بهذا الشأن. ومن المأمول أن يكفل هذا التنسيق عدم ازدواجية الجهود، مما يتيح الاستفادة الفعالة من الموارد المحدودة أصلا.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا تزال بوتسوانا ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وهي أمور تكتسي أهمية حاسمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والرخاء وتهيئة مجتمعات سلمية. وفي هذا الصدد، نواصل دعم الجهودلمكافحة الإفلات من العقاب وتنفيذ مبدأ المسؤولية عن حماية السكان من فظائع مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وبناء على ذلك، نؤكد مجددا على دعمنا الكامل لمجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية. وقد حققت المحكمة الجنائية الدولية إنجازا هاما هذا العام عندما احتفلت بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي، الذي أنشأ المحكمة. وأسهمت المحكمة منذ إنشائها، عام ٢٠٠٢، إلى حد كبير في تعزيز نظام القضاء الجنائي الدولي من خلال مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، لا تزال بوتسوانا يساورها بالغ القلق إزاء النزاعات التي طال أمدها في أفغانستان، ومالي، وجنوب السودان، وسورية، واليمن. وتشير التقديرات إلى أنه على مدى العقد الماضي، أدت النزاعات العنيفة إلى التشريد القسري لأكثر ٦٨,٥ مليون شخص. وتبين الدراسات أن النزاعات تسهم في زيادة الأحياء الفقيرة والجوع وانعدام

الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف في تلك النزاعات على الوفاء بالتزامها بحماية المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما نود أن نشدد على أن الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية يكتسيان أهمية حاسمة لصون السلم والأمن الدوليين.

ونود أن نشيد بالأمين العام على مبادرته بإصلاح ركيزة السلام والأمن بهدف تعزيز قدرات الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحلها، والوساطة، وحفظ السلام، وصنع السلام، وإعادة الإعمار، والتنمية بعد انتهاء النزاعات، وبناء السلام، والحفاظ على السلام. وبغية تعزيز جهود حفظ السلام الدولية، التزم القادة الأفريقيون بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات دعم السلام في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢١ وإخماد نار الحروب بحلول عام ٢٠٢٠. ولذلك، أود أن أحيي المنظمات الإقليمية على التزامها بتلك القضية النبيلة.

وفيما يتعلق بالفساد، فإننا، كمجتمع عالمي، بحاجة إلى معالجة مشاكل التدفقات المالية غير المشروعة، وغسل الأموال، والفساد، التي تستنزف الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويدعو الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، في جملة أمور، إلى الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، وتطوير مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام بوتسوانا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي اتخاذ إجراءات جريئة وتحويلية ونحن نبني مستقبلا أفضل لدولنا والأجيال المقبلة. وينبغي أن نتمسك بحزم بشعار عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. دعونا لا نتردد في إظهار القيادة العالمية والمسؤولية الجماعية والشراكات التعاونية التي تضم جميع بلدان وشعوب العالم. إن المستقبل في أيدينا حقا.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطحب السيد موكويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا، خارج قاعة الجمعية العامة.*

## خطاب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قبرص.

*اصطحب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس أناستاسيادس** (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الرئيسة المنتخبة حديثا للجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، وأؤكد لها دعم حكومتي الثابت لمهمتها المتمثلة في قيادة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

كما أود أن أحيي ذكرى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الذي وافته المنية مؤخرا، والذي قام – من خلال نهجه الملهم والمدروس، بإعادة صياغة المنظمة والمناصرة النشطة للمثل العليا التي ميزت روحه، وهي: صنع السلام وحفظ السلام، والتعاون الدولي، والتنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، من خلال الاحتفال بذكرى المئوية لميلاد رجل الدولة والقائد العالمي العظيم، نيلسون مانديلا، فإننا

قد أعربنا عن بالغ إعجابنا به وامتناننا له على تعزيزه النشط للقيم النبيلة للسلام والعدالة والمساواة.

تؤيد قبرص تماما الموضوع المختار لدورة الجمعية العامة لهذا العام، وهو ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“. نؤيد الموضوع تماما، بطبيعة الحال، تمشيا مع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حيث إن جوهر الموضوع يذكرنا بالمبادئ التي قامت عليها المنظمة، التي علق عليها الملايين من الناس في العديد من البلدان آمالهم في مستقبل أفضل. لقد انبثقت المنظمة عن رماد الحرب لأغراض صون السلام والأمن الدوليين، ودعم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وتعزيزها، بصرف النظر عن الجنس أو الأصل العرقي أو الإثني أو الدين أو المعتقد.

ويستند النظام الذي أقره التقرير إلى تعددية الأطراف، والعمل الجماعي، والتعاون الدولي فيما بين دول ذات سيادة متساوية. ومع ذلك، قد يتساءل البعض إن كنا قد فشلنا في الحفاظ على القيم المحددة، كيف يمكننا أن نعود مرارا وتكرارا، سنة بعد الأخرى، كنوع من الطقوس، لنشهد على الافتقار المزري إلى فعالية بعضها ومحاولات تجميل البعض الآخر، والمتمثل في الواقع في عدم قدرتنا على تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة. لماذا لا تزال الأغلبية الساحقة من قرارات مجلس الأمن مجرد شهادات تصدق على الانتهاكات؟ ولماذا لا ينفذ القانون الدولي والاتفاقات الدولية؟ ولماذا لا تزال الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تهيئة ظروف أفضل للأشخاص الذين يعانون مجرد أمنيات؟ متى سيكون بمقدورنا أخيرا أن نملك زمام مصيرنا فعلا، ونتولى مسؤولياتنا كاملة تجاه شعوبنا والبشرية جمعاء؟

وبصفتي زعيم بلد صغير قد عانى لأكثر من ٤٤ عاما من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، أود أن أذكر مجددا الأسباب المعروفة جيدا التي تفسر النتائج غير المقبولة والمخيبة للآمال، المسجلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسأذكر بجرأة الحقائق المحزنة بصراحة وإخلاص، على أمل أن تقوم الدول والمنظمات الدولية بإعادة النظر في سياساتها وإجراءاتها أو إدخال تعديلات عليها بغية دعم الأمل الحقيقي في مستقبل أفضل.

وفي إطار ذلك الجهد والكفاح، يجب علينا ضمان تعاون الجميع، بل يجب أن نضمن تعاون الدول والشعوب التي هي ضحايا – أولئك الذين يعانون من ظواهر مثل منح الأولوية للمصالح التوسعية لدولة على حساب السلامة الإقليمية لبلدان وشعوب أخرى وسلامها ورخائها؛ والاستثمار في الصناعة العسكرية والهياكل الأساسية وتعزيزها من خلال إثارة النزاع من أجل المكاسب المالية؛ والرصد السلبي لانتهاكات للقانون الدولي مثل ضم الأراضي، وتأجيج النزعات الانفصالية والحروب الأهلية، بغية عدم تسميم العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدان الصديقة؛ وتمويل بعض الدول وتشجيعها للإرهاب لفرض الأصولية الدينية.

وفي حين يواجه أكثر من ٢٠ مليون شخص في شمال شرق نيجيريا وجنوب السودان واليمن والصومال المجاعة ويحتاجون إلى مساعدة عاجلة، وفي حين يعاني أكثر من ٨٢٠ مليون شخص، بمن في ذلك ١٥٥ مليون طفل، من سوء التغذية المزمن، هناك بلدان يتم فيها تدمير كميات هائلة من المنتجات الحيوانية والنباتية من أجل اعتبارات اقتصادية وتجارية ضيقة وظلامية. وفي حين أن معدل وفيات الأطفال والأمراض التي تهدد الحياة لا تزال قائمة، كما أن نوعية الخدمات الصحية دون المستويات المقبولة، فإننا لا نزال نواجه سياسات وممارسات غير مرنة مما يؤدي إلى إضعاف السلطات المختصة ومنعها من توفير الرعاية الطبية اللازمة. وبدلا من معالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى تدفقات الهجرة الهائلة لملايين من الناس، نكتفي بإنشاء مراكز احتجاز للمهاجرين. وعلى الرغم من أننا اعتمدنا اتفاق باريس

للتصدي للتحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ، ثمة مصالح معينة تعوق تصميم أو تنفيذ سياسات محلية من شأنها الوفاء بتعهدنا والتزاماتنا.

كل هذه العوامل، إضافة إلى عدم القدرة على التنفيذ الفعال لقرارات الأمم المتحدة، قد أدت إلى أزمات غير مسبوقة ونتج عنها انعدام المصداقية والثقة وحتى الشرعية في صنع قرارنا، مما أدى إلى التشريد القسري لملايين الناس؛ والجوع والبؤس اللذان يؤديان إلى تكثيف تدفقات الهجرة، وإحداث تغيرات ديموغرافية، وممارسة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الضخمة على جميع البلدان أو المناطق المتأثرة؛ والاتجار بالبشر والمخدرات، الأمر الذي يودي بحياة الملايين من الأشخاص؛ وتدمير التراث الثقافي.

وبالرغم من تباين التطلعات أو تضارب المصالح، ينبغي لنا أن ننهض للوفاء بمسؤولياتنا المشتركة، وأن نعكس مسار سياسات النفعية السياسية التي سبق أن أشرت إليها، وأن نعتمد نهجا استباقيا ومحدد الأهداف ومستندا إلى تحقيق النتائج، وأن نعالج الأسباب الجذرية التي أدت إلى هذه الحالة غير المسبوقة. وينبغي أن نكثف جهودنا لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة لجميع البلدان والمناطق المحتاجة إليها، بشكل نهائي، عن طريق تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وبناء المؤسسات. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أيضا أن نجابه بشكل فعال التهديدات التي تمثلها النزاعات الجارية، من أجل التوصل إلى الحلول السياسية الدائمة والعملية التي تعزز السلام والأمن الإقليميين والقدرة على التنبؤ، لإنقاذ الأجيال المقبلة من آفة التهديدات غير المتكافئة.

فالقيادة الجماعية إلى جانب أولوية تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد للقضاء بشكل فعال على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن. ولذلك، يتعين علينا تعزيز دعمنا للأمم المتحدة والتزامنا تجاهها، وضمان التنفيذ الفعال لقراراتها وإجراءاتها القائمة على العدالة والقانون الدولي، اللذين يشكلان أساس هذه المنظمة وجوهرها.

وفي هذا السياق، فإننا نعرب عن دعمنا الثابت لرؤية الأمين العام أنطونيو غوتيريش الطموحة لإصلاح المنظمة، بطريقة تتوافق مع احتياجات الدول الأعضاء وتلبي توقعات شعوبنا. وفيما يتعلق بإصلاح ركيزة التنمية، نؤكد التزامنا الكامل بتعزيز قدرة الأمم المتحدة حتى تصبح أكثر فعالية وشفافية في سعيها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – الخطة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من جهودنا لمساعدة جميع الناس على العيش بكرامة. وفي نفس الوقت، يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لمعالجة قابلية الدول للتضرر من تغيرات المناخ، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة، تماما كما نحتاج إلى زيادة التركيز على تسريع الجهود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وإذ نضع في اعتبارنا حالات عدم الاستقرار والنزاعات المتواصلة في سورية والعراق واليمن وليبيا ونيجيريا وميانمار وأفغانستان ومنطقة الساحل، والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده، وبالطبع، مشكلة التقسيم القسري لبلدي التي لا تزال دون حل، ينبغي لنا أن نولي أهمية خاصة لإصلاح ركيزة السلام والأمن. إننا نتفق تماما مع مفهوم صدارة الدبلوماسية في صنع السلام وتسوية النزاعات، والدور الداعم لكن الحفاز الذي تؤديه عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن السابق يتعرض للخطر دون الأخير، وأنه في غياب العملية التفاوضية، تصبح الحاجة إلى حفظ السلام أكبر بكثير، وفي كثير من الحالات، لا يمكن الاستغناء عنه. والحالة في بلدي مثال مفيد في هذا الصدد. وبناء على ذلك، وفي حين أننا ما زلنا ملتزمين التزاما عميقا باعتماد الإصلاحات الضرورية المتعلقة بهذه الركيزة، فإننا نؤمن إيمانا قويا بضرورة تقييم كل عملية من عمليات حفظ السلام بناء على معاييرها الخاصة بها، استنادا إلى الاحتياجات والتهديدات الفعلية في الميدان. إن المخاطر التي تنطوي عليها شديدة جدا للسماح بأي تجارب في هذا الصدد.

وعلى الرغم من عضوية بلدي في الاتحاد الأوروبي، فإنه يقع في قلب منطقة شديدة التقلب وعدم الاستقرار. يقوم سعينا على رؤيتنا الطموحة بأن نصبح منارة للاستقرار والقابلية للتنبؤ وإيجاد التآزر لأغراض تعزيز الرخاء المشترك والاستقرار للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، وبوصفنا وسيطا نزيها مقبولا بالإجماع وبدون مخططات خفية، نعزز علاقاتنا الوثيقة تاريخيا مع بلدان المنطقة المجاورة لنا مباشرة، وأقمنا، بالتعاون مع اليونان، شراكات ثلاثية مع العديد من جيراننا، بما في ذلك مصر وإسرائيل ولبنان والأردن وفلسطين. وهذه الآليات الثلاثية تشكل مثالا مناسبا على ما يمكن تحقيقه عندما تندمج طاقات البلدان ذات الاهتمامات المشتركة والمصالح المشتركة، بدلا من عزل أنفسهم. وباختصار، فإن الشراكات الثلاثية تشكل تعبيرا عمليا عن تعددية الأطراف الفعالة، يتماشى تماما مع موضوع هذا العام للمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات مستدامة يسودها السلام والتكافؤ. وبناء على ذلك، أود أن أؤكد على أن الشراكات ليست إقصائية ولا موجهة ضد أي بلد آخر. بل على النقيض من ذلك، فإنها تضفي الطابع المؤسسي على التعاون والحوار في منطقتنا، لا سيما في المجالات التي تنطوي على المزايا النسبية في مجال الطاقة، على سبيل المثال. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالتوسع في تلك الصيغ الثلاثية لتشمل شركاء إضافيين في مجالات معينة أخرى للتعاون المفيد للجميع.

وعند الحديث عن أهمية تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة المجاورة لنا مباشرة والوسيلة التي من خلالها يمكن تحقيقهما، أجد لزاما علي أن أشدد على أهمية التوصل إلى حل شامل لمشكلة قبرص وما يترتب على ذلك من فوائد متعددة. أولا وقبل كل شيء، يصبّ إيجاد تسوية دائمة وتملك مقومات البقاء في المصالح الفضلى لشعب قبرص – القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك – لأنه سيحقق تطلعهم إلى العيش في بلد أوروبي عادي ومزدهر ومستقل تماما، وبالتالي يخلو من أي تبعية أجنبية. وفي الوقت نفسه، ما زلت مقتنعا بأن حل مشكلة قبرص سيكون له بلا شك تأثير بالغ الأهمية على تحقيق الضمانات التي تشتد الحاجة إليها لتهيئة بيئة من الاستقرار والسلام في المنطقة والحفاظ عليها. وأخيرا وليس آخرا، فإن حل هذه المشكلة الدولية التي ظلت على جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى عقود سيوفر منارة للأمل تبين أنه يمكن حل حتى أكثر المشاكل استعصاء بالوسائل السلمية عن طريق المنظمة. وللأسف، مع استمرار تعثر عملية السلام منذ انعقاد مؤتمر قبرص في تموز/يوليه ٢٠١٧، يساورني قلق بالغ إزاء المدة المنقضية ونتائج ذلك.

واسمحوا لي أن أكون واضحا: إن الحل العملي والقابل للتطبيق لمشكلة قبرص، الذي يتماشى مع مبادئ عضويتنا في الاتحاد الأوروبي وأفضل ممارسات البلدان الديمقراطية في الأمم المتحدة، هو وحده الذي يستطيع تهيئة الظروف لتحقيق سلام دائم، ويتيح المجال لبلدي بأن يخطو خطوة واسعة ولجميع القبارصة بأن يعيشوا في حالة طبيعية وأن يعملوا معا من أجل رخاء وأمن الجميع.

وكما ذكرت من قبل، ما زلت ملتزماً التزاما قويا وحقيقيا بالتوصل إلى حل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتشريعات الاتحاد الأوروبي، وبمواصلة المفاوضات بشأن إطار النقاط الست التي حددها الأمين العام كأساس للمضي قدما. إن الإطار الذي وضعه الأمين العام وبعثة المساعي الحميدة يشكلان السبيل الوحيد نحو التوصل إلى حل.

ونتوقع من تركيا، التي لها دور رئيسي تضطلع به في إطار الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية، أن ترقى إلى مستوى المناسبة وتبدي الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى تسوية وتُسهم على نحو ملموس في تحقيق استقرار المنطقة. ومن جانبنا، أود أن أكرر مرة أخرى أننا مصممون على الارتقاء إلى مستوى مسؤوليتنا التاريخية وبذل قصارى جهدنا لتوفير مستقبل يعمّه السلام لجميع القبارصة وفي المنطقة ككل.

وفي ظل عالم مجزأ ومتعدد الأقطاب، يقع على عاتقنا، أكثر من أي وقت مضى، واجب معنوي وأخلاقي وسياسي للنهوض بكنه الحضارة الإنسانية، وتوحيد قوانا لصون السلام والأمن الدوليين، وتهيئة الظروف الملائمة التي يمكن أن تحقق الرخاء والرفاه للجميع. ويتواءم هذا تماما مع موضوع دورة هذا العام، وآمل أن يكون بوسعنا بحلول العام المقبل أن نفخر بأنفسنا كوننا اتخذنا خطوات هامة صوب تحقيق تلك الرؤية.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به للتوّ.

*اصطُحب فخامة السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

## خطاب السيد جيورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

*اصطحب السيد جيورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جيورجي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس إيفانوف** (*تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): نحتفل هذا العام بالذكرى المئوية لنهاية الحرب العالمية الأولى. كان من المفترض أن تصون عصبة الأمم السلام، ولكنها فشلت في ذلك. لقد نشأت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية لمواجهة تحديات عالم دمرته الفاشية، والنازية والعنصرية والاستعمار. وباعتماد ميثاق الأمم المتحدة، بثّ جيل من القادة الشجعان الأمل في صدور المحرومين والمضطهدين والمنبوذين في أن بوسعهم ممارسة حقهم في تقرير المصير.

وقبل سبعين عاما، بات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصيص أمل آخر للبشرية، وأصبح هذا الأمل حقيقة بفضل عمل الأمم المتحدة والعديد من برامجها. ومن خلال بعثات حفظ السلام وتحديد الأسلحة ومعاهدات عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية، قمنا ببناء عالم أكثر أمنا. وقد ساعدتنا أهداف التنمية المستدامة على تركيز طاقتنا على الحد من الفقر، واستئصال الأمراض، وإتاحة الانتفاع بالتعليم والمياه النظيفة والصرف الصحي وتوفير الفرص للشباب. وإننا نعمل بفضل اتفاق باريس على مكافحة تغير المناخ ونحاول تنشئة مجتمعات وبناء دول قادرة على مواجهة مخاطر الكوارث. ونتيجة لذلك، يعيش ملايين من الناس اليوم حياة أفضل مما عاشوه منذ عقد مضى. وإذا لم نكن قد وحّدنا جهودنا من خلال الأمم المتحدة، ما كان لكل تلك الإنجازات أن تتحقق.

وبصفتي رئيس جمهورية مقدونيا، يمكنني القول عن حق إن الشعب المقدوني قد شارك في إنشاء نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. سيذكرنا التاريخ بكل خير، لأننا منذ عام ١٩٤١، كنا قد شرعنا في كفاحنا ضد شرور الفاشية والنازية. لقد شاركت الدولة المقدونية في إنشاء الأمم المتحدة. إذ كانت جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية في عام ١٩٤٥ أحد مؤسسي المنظمة. وبوصف مقدونيا جمهورية تأسيسية تتمتع بالحق في تقرير المصير والانفصال، كانت بذلك مؤسساً بحكم الأمر الواقع من مؤسسي الأمم المتحدة. وبصفتنا دولة ضمن جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية، شاركنا في اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التي تضمن الكرامة الإنسانية والحق في تقرير المصير، فضلاً عن حق التساوي في السيادة بين الدول. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ممارسةً

لحقنا السيادي في تقرير المصير والانفصال، انفصلنا سلميا عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية الآخذة في الانهيار، وأعلنا عن جمهورية مقدونيا المستقلة وذات السيادة.

وفي ظل كل ذلك، ارتُكب ظلم فادح مفاده أنه إلى اليوم، لم يسمح لنا بالتمتع بعضويتنا كاملة وبكل ما تنطوي عليه من امتيازات في المنظمة أو بالوثائق التي شاركنا في إنشائها ذات مرة. وحرمنا من الحق السيادي في أن نسمي دولتنا باسمها، وكأنه من الممكن أن تتعدى حقوق مجرد منطقة إدارية في اليونان تحمل نفس الاسم، على صعيد العلاقات الدولية، حقوق دولة ذات سيادة مثل جمهورية مقدونيا.

وقبل خمسة وعشرين عاما، أصبحت جمهورية مقدونيا دولة عضواً في الأمم المتحدة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣. ومع ذلك، ضمن هذه الجماعة التي تعترف بالمساواة أمام القانون، قُبلت جمهورية مقدونيا دون أن تحظى بمساواة تامة، واعتُبرت ذات شخصية قانونية منتقصة وكان حقها في تقرير المصير منتهكا. واليوم، بعد مرور ٢٥ عاما، ينبغي اختتام المحادثات داخل الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة باعتماد ما يسمى بالاتفاق النهائي لبريسبا، الذي من شأنه، بحسب البعض، أن يضع حدا للمنازعة القائمة مع اليونان بشأن الاسم ويفسح المجال إلى عضوية جمهورية مقدونيا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وتبدأ وثيقة التسوية بديباجة مهيبة من شأن صيغها أن تثير غيرة مُعدّي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن المفارقة أن اتفاق بريسبا ينتهك المبادئ والمعايير العالمية نفسها التي يشير إليها في ديباجته، بما في ذلك الحق في الكرامة الإنسانية.

ومن بين الحقوق التي أُنتهكت، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى واحد هو: الحق في تقرير المصير. ومعنى هذا الحق أن للدولة وحدها الحق في تقرير مصيرها وأنه ليس لأحد الحق في التدخل بالقوة في حياة الدولة أو تدمير مدارسها ومؤسساتها الأخرى، أو انتهاك عاداتها وتقاليدها، أو قمع لغتها أو تقليص حقوقها. ويعني الحق في تقرير المصير أنه يجوز للدولة أن تنظم حياتها على النحو الذي ترغب فيه، وعلى وجه التحديد على أساس الاستقلال الذاتي. وأن لها الحق في الانفصال الكامل. وجميع الدول ذات سيادة وتتمتع بحقوق متساوية.

ويعد الحق في تقرير المصير أداة لتمكين الشعب من اختيار اسمه واسم الدولة التي ينشئها. ويشكّل الحق في اختيار الاسم جزءا لا يتجزأ من الحق في تقرير المصير. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تحافظ على أهميتها بالنسبة لجميع الناس إلا باحترام الحق في تقرير المصير. وبوصفنا شعبا، فقد حملنا اسم ”المقدونيين“ طيلة قرون وبوصفنا دولة على مدى ٧٤ سنة حتى قبل إنشاء الأمم المتحدة نفسها. وقد تأكد تمسكنا بهذا الاسم حينما استخدمنا، منذ ٢٧ عاما، حقنا في تقرير المصير وأعلنّا جمهورية مقدونيا دولة مستقلة ذات سيادة.

ومع ذلك، تفرض اليونان، من خلال اتفاق بريسبا، اسما جديدا علينا وتطلب أن يكون تنفيذه ذا حجية مطلقة تجاه الكافة على الصعيدين الدولي والمحلي. ومن المتوقع أن نغير دستورنا بحيث تصبح اليونان هي السلطة العليا التي يجب أن توافق على التعديلات الدستورية للدول الأخرى. ومن خلال هذه التسوية، لن يُسمح لليونان دائما برصد الاسم الذي نطلقه على أنفسنا فحسب، بل أيضا الكيفية التي يمكن بها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مخاطبتنا بها. وستخول لليونان سلطة إعادة تسمية مؤسساتنا وفرض الرقابة على محتويات الكتب المدرسية لأطفالنا ومنع المواطنين من التعبير عن هويتهم المقدونية، وذلك بوسائل منها التحكم فيما نسميه لغتنا المقدونية. إن جزءا هاما للغاية من طريقة حياتنا سيتوقف على الإرادة اليونانية التي من شأنها أن تتمثل في ممارسة الرقابة على العالم ومطالبة الشعب المقدوني بفرض الرقابة على نفسه. وليس هذا سوى عنف يُمارس ضد ذاكرتنا التاريخية الجماعية.

وهناك مئات الآلاف من صفحات الوثائق والشهادات في محفوظات الأمم المتحدة التي تورد تفاصيل ما كانت تفعله الدولة اليونانية للمقدونيين المقيمين في اليونان. والآن، تحاول الدولة اليونانية، من خلال اتفاق بريسبا، فعل الشيء نفسه للمقدونيين في جمهورية مقدونيا. وتهدف إلى الحد من استخدام اسم ”مقدونيون“ في نطاق أصغر مساحة ممكنة، أي في المساحة الفاصلة بين الأذنين، بل وتطلب منا التزام الصمت. وهذا انتهاك صارخ للحق في تقرير المصير.

وما اتفاق بريسبا سوى ثمرة مرة لشجرة أصبحت سامة منذ وقت طويل. وهو انعكاس لتسوية مؤلمة أسفر عنها الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥. وفي الوقت الذي كنا فيه معزولين دوليا، كان من المفترض أن يكفل الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه تحت رعاية الأمم المتحدة، ألا تعرقل اليونان اندماجنا في المنظمات الدولية. بيد أن الاتفاق كان معيبا للغاية. ولا يمكن لأحد أن ينقل للآخرين حقوقا أكثر مما يتمتعون به فعليا. ومع ذلك، فبموجب المادة ٥ من الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ والعملية التي تقودها الأمم المتحدة، أتيح لليونان التفاوض مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا بشأن اسمها، الأمر الذي يشكل انتهاكا للحق في تقرير المصير.

ولم ينشأ الاتفاق المؤقت نفسه من فراغ لأنه نابع عن قراراي مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) و ٨٤٥ (١٩٩٣). وبالرغم من أن مجلس الأمن قد أشار إلى وفاء جمهورية مقدونيا بمعايير العضوية في الأمم المتحدة المنصوص عليها في المادة ٤ من الميثاق، فإنه خلص إلى وجود خلاف على اسم الدولة مما يجعل عضوية جمهورية مقدونيا مشروطا بقبول الاسم المؤقت ”جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا“ والالتزام بمناقشة مسألة التسمية. وما هذه الصيغة إلا تعبير ملطف عن انتهاك الحق في تقرير المصير، وإلى هنا تعود جذور المشكلة.

فقد انتهك الحق في تقرير المصير حين قُبلت عضوية جمهورية مقدونيا في الأمم المتحدة. واُعتمد الاتفاق المؤقت واتفاق بريسبا لتبرير ذلك الانتهاك. ويجب أن تحيط الجمعية العامة علما بأن نص ما يسمى باتفاق بريسبا قد أُعد بدون علمي أو موافقتي بصفتي رئيس جمهورية مقدونيا. وعلاوة على ذلك، ينتهك الاتفاق أحد أهم بنود قانوننا المحلي. وبعبارة أخرى، فإن القرارين ٨١٧ (١٩٩٣) و ٨٤٥ (١٩٩٣) والاتفاق المؤقت، إلى جانب اتفاق بريسبا، أخذت الآن شكلا شبيه بحبل المشنقة. وجمهورية مقدونيا مطالبة الآن بالإقدام على الانتحار قانونيا وتاريخيا وحينئذ يمكن تفسير الإنهاء القانوني لوجود الشعب المقدوني على أنه قرار اتخذه البلد بإرادته الحرة. وأتساءل عما يعنيه ذلك بالنسبة للقيادة العالمية والمسؤولية المشتركة في سياق الأمم المتحدة.

وتصر اليونان على أن يصير لتنفيذ الاسم المفروض حجية مطلقة تجاه الكافة مما يجعل لانتهاك الحق في تقرير المصير حجية مطلقة في مواجهة الكافة. ومع ذلك، أعلنت محكمة العدل الدولية في حكمها في قضية تيمور الشرقية (البرتغال ضد أستراليا) الصادر في ٣٠ حزيران/يونية ١٩٩٥ أن حق تقرير المصير ذو حجية مطلقة تجاه الكافة. غير أن هذا القرار الهام أُغفل أثناء الإعداد للاتفاق المؤقت بعد ثلاثة أشهر.

وقيل إن القضية المقدونية حالة فريدة في الأمم المتحدة. بيد أن سجل محفوظات الأمم المتحدة يحتوي على قضية مطابقة تقريبا لإحدى الدول الأعضاء التي تدعو لحرمان دولة متقدمة بطلب العضوية من هذا الحق بسبب اسمها. وأقول ”قضية مطابقة تقريبا“ لأن الأمم المتحدة تجاهلت طلب الدولة العضو برفض دخول البلد الآخر. وقد حدث كل ذلك بعد السابقة التي وضعناها. وهنا أسال الجمعية العامة عن سبب عجز الأمم المتحدة عن فعل الشيء نفسه في حالة جمهورية مقدونيا. أليست الدول جميعها متساوية في السيادة؟ هل الأمم المتحدة تولي اهتماما أكبر ببعض الشعوب عن غيرها؟

ومرة أخرى، نرى أثينا المجردة من المبادئ منتصرة على ميلوس المحبة للسلام، مما يدل على أن الأقوى يفعل ما يستطيع

وأن على الضعيف أن يفعل ما يجب عليه فعله. واتفاق بريسبا يضعنا أمام أمر واقع يملي علينا أننا الأصغر والأضعف، ولذلك يجب علينا أن نقبل الإنذار النهائي من أثينا. فبدلا من مكافئتنا على طبيعتنا المحبة للسلام، عوقبنا على ذلك. ويبدو أنه قد أصبح في طي النسيان أن الأمم المتحدة أنشأها ذوو رؤية أرادوا نظاما تتلقى فيه أصغر الشعوب وأضعفها الحماية، لأن احترام حقوق الشعوب والدول الصغيرة مقياس للالتزام بالميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد زعم أرسطو أن من لم يكن جزءا من المدينة، فهو إما وحشا أو إلها. وما كان يمثله الفرد بالنسبة للمدن القديمة بطريقة ما تمثله الدولة بالنسبة للمجتمع الدولي اليوم. وتتصرف اليونان كما لو أنها ليست ملزمة بقواعد النظام الدولي. وفي ظل هذا الموقف، أتساءل عن الفئة التي كان أرسطو سيصنف فيها مهد الديمقراطية في عام ٢٠١٨. وإذا كانت الأمم المتحدة عاجزة عن تفعيل قانون عادل، فإنها تضفي الشرعية على قوة غير صحيحة. ولا يمكن الحفاظ على النظام الدولي بواسطة انتهاك القانون الدولي.

وكنا مقتنعين على مدى فترة طويلة بألا وجود لأي وسيلة أخرى. ولكننا تمكنا من معرفة الشجرة من ثمارها. فمن خلال اتفاق بريسبا، رأينا كيف أننا ضللنا الطريق حين بحثنا عن حل من شأنه أن يعني تآكل الحق في تقرير المصير.

فكيف يمكن لنا أن نحل هذه العقدة التي أحكمناها حول رقابنا؟ وينبغي أن يبدأ فك العقدة من حيث بدأ كل شيء – انتهاك الحق في تقرير المصير.

وتنص اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بوضوح شديد على بطلان وإلغاء كل اتفاق يتعارض مع القواعد الآمرة. ووفقا للمادة ٢ من المادة ١، والمادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن أحد الحقوق التي تندرج ضمن القاعدة الآمرة هو الحق في تقرير المصير. وتنص المادة ٥ من الاتفاق المؤقت لعام ١٩٥٥ على إجراء المفاوضات بشأن الحق في تقرير المصير، مما يتعارض مع القاعدة الآمرة، الأمر الذي يعني أن الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ برمته باطل ولاغ، كما هو الحال بالنسبة لاتفاق بريسبا الناشئ عنه.

*تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تياري (بوركينا فاسو).*

ليس لأحد الحق في التشكيك في قرار الشعب في اختيار الأسماء التي يريدها أو الاسم الذي يطلقه على بلده، فهو قرار ينبع من الحق في تقرير المصير الذي كُرّس بوصفه حقا مطلقا للشعوب كافة. ولا يمكن إلا للحق في تقرير المصير، وليس انتهاكه، أن يكون ذا حجية مطلقة تجاه الكافة.

وبينما أتكلم هنا، فإن المواطنين في بلدي، جمهورية مقدونيا، يحصون الساعات الأخيرة قبل إجراء الاستفتاء على اتفاق بريسبا الذي طولبوا بالتعبير عن آرائهم فيه.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، زار العديد من الممثلين الأجانب البارزين جمهورية مقدونيا. وأنا أعلم أن كثيرين منهم يرغبون بإخلاص في مساعدة جمهورية مقدونيا على أن تصبح جزءا من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وأشكرهم على نواياهم الحسنة من أعماق قلبي. بيد أني أخشى أنهم قد ضُللوا أيضا. وفحوى رسالتهم أنه إذا فشل الاستفتاء ولم يُقبل اتفاق بريسبا، فلا ينبغي لنا عندئذ أن نأمل في عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وأسألهم: إذا أخذتم أملنا، فماذا أبقيتم لنا؟ يجب عليهم أن يساعدونا من خلال فتح الطريق أمام جمهورية مقدونيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي دون انتهاك للحق في تقرير المصير أثناء ذلك.

إن كثيرا من أولئك الممثلين ما برحوا يعملون على إقناع المواطنين المقدونيين بقبول الاقتراح اليوناني. وأسألهم: هل يقبلون الانتقاص من حق تقرير المصير لشعوبهم وبلدانهم؟ هل يقبلون التدخل في شؤونهم الداخلية، أو أي انتهاك آخر للسيادة

والاستقلال السياسي؟ لم يُطلب منا إذن قبول أمر لن يقبله أي شخص آخر في العالم؟ يجب أن يكفوا عن محاولة إقناعنا بتناول هذه الفاكهة المسمومة. لقد حان الوقت لاقتلاع هذه الشجرة السامة ونبذ فاكهتها.

لذا، أود أن أبعث برسالة إلى زملائي المواطنين في جمهورية مقدونيا، في الساعات الأخيرة قبل صمت الاستفتاء. إن التصويت على الاستفتاء هو حقهم، وليس التزاما. ووفقا للبند ٣ للمادة من المادة ٧، من قانون الاستفتاء، لن تترتب مسؤولية على أحد فيما يتعلق بالتصويت أو عدم التصويت في الاستفتاء. فلكل مواطن الحق في أن يقرر كيفية التصرف فيما يتعلق بالاستفتاء، سواء بالخروج والتصويت أو البقاء في المنزل والمقاطعة.

وكما أن الاستفتاء في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أدى إلى نيل السيادة والاستقلال، فإن الاستفتاء في ٣٠ أيلول/سبتمبر قد يؤدي إلى حالة من التبعية، والاعتماد على بلد آخر. وإذا نجح الاستفتاء، وفقا للقانون، فلن يتغير اسم البلد القائم فحسب بل سيُقام بلد جديد، شبه دولة ذات سيادة، باسم جديد، وهوية قانونية داخلية ودولية جديدة. وسوف نكون دولة بالإسم فقط وليس من حيث المضمون، لأن جهات أخرى ستكون قد نجحت في تنظيم طريقة حياتنا.

ومن ناحية أخرى، فإنه إذا فشل الاستفتاء، ستنشأ إمكانية جديدة. فستكون هناك إمكانية لمناقشة واستكشاف خيارات جديدة لحل هذه المسألة، وفقا للقانون الدولي، وباحترام حقنا الأساسي في تقرير المصير. وستكون هناك فرصة لتجديد توافق الآراء الوطني الذي حققناه في بداية استقلالنا. إن الإستسلام لا يتطلب شجاعة. ما يتطلب الشجاعة هو الاستمرار في إعمال الحق في تقرير المصير والحفاظ على سيادة البلد واستقلاله. وقول الحق يتطلب الشجاعة.

إن ٣٠ أيلول/سبتمبر هذا سيكون حاسما لمستقبلنا. وفي الوقت نفسه، ما برح ٣٠ أيلول/سبتمبر، تقليديا على مدى قرون، اليوم الذي نحتفل فيه بالإيمان والأمل والمحبة التي تنشأ من الحكمة. وأطلب من المواطنين ألا يفقدوا الثقة في أنفسهم، لأن مستقبل جمهورية مقدونيا يعتمد عليهم. ويجب ألا يفقدوا أملهم وحبهم الوطني لجمهورية مقدونيا، لأنها كبلد ذي سيادة ومستقل يمكنها فقط أن تكون القيم على حريتهم وكرامتهم الإنسانية. إني كمواطن، قد اتخذت قراري. في ٣٠ أيلول/سبتمبر، لن أذهب للتصويت. وأعتقد أن زملائي المواطنين سيتخذون القرار الحكيم.

وأود أيضا أن أخاطب ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لقد كان لهذا النزاع غير الرشيد عواقب وخيمة على جمهورية مقدونيا ومواطنيها. وبسبب الحصار اليوناني حُرمنا من الحق في الازدهار. ولسوء الحظ، كان لكل ذلك تأثير على الحفاظ على المجتمع المقدوني المتعدد الأعراق والأديان واللغات – ذلك المجتمع الذي أسهم بفعالية في السلام والاستقرار والأمن في المنطقة وفي أوروبا على مدى ٢٧ سنة.

إن موقف المسؤولين في أثينا لا يتعارض مع القانون الدولي وقرارات المواطنين المقدونيين، فحسب، بل يتعارض أيضا مع إرادة نحو ١٤٠ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعترفت بالحق الأساسي في تقرير المصير لجمهورية مقدونيا وتستخدم اسمها الدستوري. وبصفتي رئيس جمهورية مقدونيا، أحث جميع الدول التي سبق لها أن اعترفت بجمهورية مقدونيا، وأقامت علاقات دبلوماسية تحت اسمها الدستوري ألا تغير قرارها. ويجب عليها أن تثبت سيادتها بأن تظل وفية للقرارات القائمة على المبادئ، التي اتخذتها، دون أي نوع من الضغوط. ويجب أن تساعدنا بأن تكون قيمة على حقنا في تقرير المصير، ومن ثم ضمان حقها في تقرير المصير.

لقد أثبت التاريخ الحديث أن البلقان مسقط رأس السوابق. وإذا خضعنا للسوابق الضارة التي تحد من سيادتنا واستقلالنا السياسي، فستكون المسألة مجرد وقت قبل أن تُطبق تلك السوابق

في دول أخرى. فماذا يقوله ذلك عن أهمية الأمم المتحدة لجميع الناس بشأن القيادة والمسؤولية المشتركة؟

لقد دعوت دائما إلى بناء شراكة حقيقية ودائمة بين جمهورية مقدونيا واليونان، فضلا عن توثيق عُرى الصداقة والثقة بين المجتمعين اليوناني والمقدوني، وشاركت بهمة في ذلك. بيد أنه إذا كانت الطريقة الوحيدة لتلبية المطالب غير الرشيدة للجانب اليوناني هي من خلال التدابير المفروضة على الجانب المقدوني، فإن ما نحصل عليه هو علاقات بدون ثقة. ولا يجمع الاتفاق الشعبين المقدوني واليوناني سويا؛ وعوضا عن ذلك، يفرقهما عن بعضهما.

إن على المجتمعين اليوناني والمقدوني أن يتعلما كيفية العيش معا على الرغم من خلافاتهما العميقة. وبغية التوصل إلى اتفاق مستدام ودائم حقيقي، نحتاج إلى الحوار بدلا من المناجاة الأحادية، وإلى الحجج بدلا من الآراء المفروضة بالقوة، وإلى الاحترام المتبادل بدلا من الرفض. إن الأمم المتحدة لن تكون لها أهمية في حالتنا إلا من خلال دعمها لهذا النهج العادل والبرهنة على القيادة والمسؤولية المشتركة. ولن تكون للأمم المتحدة أهمية إلا إذا احترمت مبادئها.

ومن المحتمل أنه حتى وبينما أتكلم تُكتب بيانات تندد بخطابي. وفي معظم الأحيان، تكون الكراهية هي أول رد فعل للحقيقة. فالحقيقة تكشف الأكاذيب، وعدم الوفاء بالوعود، والضمائر المذنبة. وهناك الكثير من الضمائر المذنبة متورطة في حالة مقدونيا. بيد أن الحقيقة تُحرر أيضا وتتيح تقبل الذنب، وتصحيح الأخطاء، والتئام الجراح الناجمة عن انتهاك الحق الأساسي في تقرير المصير والكرامة الإنسانية. والحقيقة البسيطة هي أننا مقدونيين وبلدنا هو جمهورية مقدونيا. وباحترام هذه الحقيقة البسيطة بشأن هويتنا فإن الأعضاء في هذا الجهاز يحترمون الكرامة الإنسانية، المكرسة في أسس الحرية والعدل والسلام في العالم.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحب السيد جورج إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

## خطاب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

*اصطُحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو** (*تكلم بالإسبانية*): عشية الذكرى السنوية الخمسين لاستقلال جمهورية غينيا الاستوائية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أزجي تحية سلام وحرية لجميع دول العالم كتعبير عن امتنان شعب غينيا الاستوائية على النجاح الباهر للغاية الذي حققته الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام ١٩٤٥ – أي تحرير جميع الشعوب المستعمرة. وفي الواقع، لا يمكن تحقيق رفاه البشرية، أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، إذا كانت حرية وكرامة الشعوب والأمم مقيدة بإخضاع بعض الشعوب بواسطة شعوب أخرى من خلال النظام الاستعماري. ولذلك السبب، يود وفد بلدي أن يرفع صوته مرة أخرى في هذا السياق العالمي ليدعو إلى إنهاء معاقل الاستعمار، أينما كانت وأيا كان الشكل الذي تتخذه.

وتزجي جمهورية غينيا الاستوائية تهنئة خالصة إلى معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة

للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، الأمر الذي يعكس المساواة بين الجنسين التي تسعى المنظمة إلى دعمها والواقعية السياسية لبلدها، جمهورية إكوادور، على السواء، باحترامه الصارم لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. إننا نعتقد أن الأمم المتحدة ستتحقق النجاح المنشود في ظل قيادتها.

كما نهنئ معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، الرئيس المنتهية ولايته، على عمله الممتاز في قيادة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، ولا جدال في ما حققه من نجاحات. ومن نفس المنطلق يستحق عمل الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، ثناءنا، نتيجة للدينامية التي قاد بها جميع هيئات الأمم المتحدة لجعلها أقل بيروقراطية وأعمالها أكثر قربا إلى الدول الأعضاء.

إن المواضيع المختارة للمناقشة خلال هذه الدورة تشكل فعلا أكبر شواغل المجتمع الدولي. فمن الناحية الاقتصادية، وبالرغم من العديد من القرارات والتوصيات التي اعتمدتها الأمم المتحدة من أجل تعزيز النمو المستدام والتنمية الاقتصادية للبلدان، ما زالت هناك فجوة هائلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مما يزيد من صعوبة الحفاظ على السلام والاستقرار في البلدان الفقيرة. ويضطرنا ذلك إلى أن نطرح طموحاتنا واعتزازنا جانبا وندعم تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ بكل الوسائل المتاحة لنا. فالعالم الذي يفترض أنه متسم بالعولمة ويسود فيه الاختلال والتهميش وعدم الاستقرار، سيكون صعبا على جميع المستويات – السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية. وفي ذلك الصدد، فإن المشاكل الراهنة المتمثلة في الهجرة الجماعية غير المراقبة للسكان من الجنوب إلى الشمال، وعدم الاستقرار الداخلي في البلدان النامية والحركات المتمردة والإرهابية في جميع أرجاء العالم، تشكل ردود فعل واضحة على مشاكل الفقر والتخلف التي تعاني منها البلدان النامية نتيجة لسلوك يبرهن على انعدام التضامن وعلى الظلم. ولذلك، لا يمكننا أن نضمن السلم والأمن الدوليين في وقت لا تزال جيوب العنف هذه تعرض حياة السكان للخطر.

وستدعم جمهورية غينيا الاستوائية دائما، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، الدبلوماسية الوقائية وتعطيها الأولوية لتجنب نشوب النزاعات وتشجيع الحوار والاتفاقات والمفاوضات والتسوية السلمية للنزاعات. وقبل كل شيء، نطالب بأن تراعى على نحو صارم مبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام استقلال وسيادة كل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحق كل بلد في استخدام موارده الطبيعية والنهوض بالتعاون العادل والمنصف مع المنافع المتبادلة بين الدول.

وبنفس ترتيب الأفكار، تثني جمهورية غينيا الاستوائية على عمليات السلام وتهنئ على هذه العمليات التي اضطلع بها – بالحوار والتوافق والتسامح بين الأطراف – بين جمهورية إثيوبيا الاتحادية والصومال وفيما بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن شبه الجزيرة الكورية. وتدعو غينيا الاستوائية إلى أن تحل بالطريقة نفسها النزاعات الأخرى في العالم، مثل النزاعات في جيبوتي والصومال وأفغانستان وميانمار وسورية واليمن والشرق الأوسط وليبيا وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا – بيساو، وما إلى ذلك.

وترى غينيا الاستوائية أن القرارات القسرية، مثل عمليات الحظر الذي اعتمدها مجلس الأمن، لم تحل أي نزاع في تاريخ الأمم المتحدة، ولا التدخلات المسلحة حلت قضايا جوهرية؛ وهي، على النقيض من ذلك، تتعارض مع مبدأ استقلال الدول وسيادتها الذي يمنح الدول مسؤولياتها. ونتيجة لذلك، نصر على أهمية التفاوض كأداة سياسية وأخلاقية قادرة على إرضاء أطراف النزاع. وخلافا لما يدعى فإن الإدانات الإلزامية تسبب سلوكا دفاعيا من قبل الدولة المعنية سواء كان ذلك بدافع المكابرة أو حق الدفاع عن النفس.

والأسوأ من ذلك كله أن نتيجة هذه القرارات عادة ما تكون حرمان الشعوب المتضررة من أبسط الحقوق الأساسية.

وبالنظر إلى أنها مسألة تتعلق بتوخي العدالة الدولية، تؤمن غينيا الاستوائية بضرورة إصلاح مجلس الأمن، حتى يكون هيئة أكثر ديمقراطية وتمثيلا وقدرة على ضمان المصالح التي تشكّل الإطار العالمي الحالي. وقد عفا الزمن الآن على هيكل مجلس الأمن الذي اُعتمد في عام ١٩٤٥ إذ لم تعد المعايير السياسية السائدة في ذلك الوقت سائدة في عالمنا اليوم وتحكمه. وفي ذلك الصدد، فإن القارة الأفريقية هي مستقبل البشرية وينبغي ألا تظل مهمشة من عملية اتخاذ القرارات الرئيسية التي تؤثر على العالم وتشكّله. ويعزى ذلك التهميش لأفريقيا نوعا ما إلى أنه يجب على مجلس الأمن الآن أن يتحمل مسؤوليته عن النزاعات الأخيرة في منطقة الساحل وموجة الهجرة الجامحة من أفريقيا إلى أوروبا.

وفيما يتعلق بالتنمية المحلية في بلدي، فعلى الرغم من أزمة الوقود الحادة وذات الأثر السلبي الكبير على جمهورية غينيا الاستوائية، لا تزال التنمية الاجتماعية والاقتصادية تمضي بشكل إيجابي بفضل سيادة السلام في البلد. وعليه، يمكننا أن نؤكد أن بالإمكان توقُّع تحقيق الانتعاش الاقتصادي في البلد في فترة قصيرة نسبيا. وفي الواقع فإن برنامج انتقال بلدنا إلى نظام التعددية الحزبية الذي بدأ في عام ١٩٩٢ قد اتسم بالانفتاح الديمقراطي الشامل للجميع والحوار المفتوح لمشاركة الجميع بصورة مستديمة. ونتيجة لذلك تم الاعتراف بـ١٤ حزبا خلال العام الأول لبدء تنفيذ البرنامج، ليزداد ذلك الرقم إلى ١٨ حزبا سياسيا في بلد تقل كثافته السكانية عن ١,٥ مليون نسمة.

وعقدنا خلال تلك الفترة ست جولات من الحوار الشامل مع الأحزاب السياسية المعارضة، ما أدى إلى الاعتراف بالأحزاب السياسية الجديدة، فضلا عن الإصلاح الدستوري وإصلاح التشريعات الأخرى المنظّمة للحريات العامة. ونتيجة لذلك، أصبحت ولاية رئيس الدولة الذي كان يجوز له تولي منصبه إلى أجل غير مسمى، تقتصر الآن على فترتين متتاليتين فقط. وأنشئت أيضا العديد من هيئات الرقابة على إدارة الشؤون العامة.

وتتوخى خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي اُعتمدت عقب المؤتمر الاقتصادي الوطني الثاني، تحقيق الإنعاش الاقتصادي في البلد بحلول عام ٢٠٢٠. ومن بين أهم نتائجه تشييد البنية التحتية الاقتصادية الأساسية مثل الطرق والموانئ والمطارات والمرافق الصحية البيئية والمستشفيات الحديثة ومراكز التدريب المهني والجامعي ونظم مياه الشرب والاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية للطاقة، فضلا عن تحويل المراكز الريفية المكتظة بالسكان إلى مدن حديثة صغيرة في جميع أنحاء البلد مؤخرا.

وحقق بناء القدرات البشرية مستويات مكّنت المواطنين من إدارة عملية التنمية الوطنية بصورة مسؤولة، الأمر الذي ساعد على تهيئة جو من الثقة بين القوى السياسية الوطنية والسكان الذين بدأوا يشعرون الآن بقدرتهم على تحقيق أهدافهم. وسعيا للتغلب على آثار الأزمة هذه، تخطط الحكومة للمرحلة الثالثة من المؤتمر الاقتصادي الوطني، بقصد تولي زمام قيادة عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المقرر تنفيذها ابتداء بحلول عام ٢٠٢٠. وندعو إلى المساعدة والتعاون المتعدد الأطراف من قبل البلدان الصديقة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة حاليا والموجهة صوب تنويع مصادر الإنتاج والتصنيع وتنمية قطاع الإنتاج في الاقتصاد الوطني، فضلا عن الاستفادة من البنية التحتية القائمة.

وينبغي ألا تكون الأمم المتحدة مجرد منتدى للحوار، بل أيضا محفلا للتبادل التعاوني المعزز للتنمية البشرية.

وأخيرا، تؤمن جمهورية غينيا الاستوائية بأن الأمم المتحدة هي الهيئة العليا للدبلوماسية المتعددة الأطراف التي يسعنا عبرها وعلى أساس التقيد بالمبادئ العامة للقانون الدولي على قدم

المساواة، ضمان السلام والاستقرار العالميين، فضلا عن بناء المزيد من المجتمعات المتقدمة النمو التي تكفل حقوق سائر شعوب العالم.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به لتوه.

*اصطُحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

## كلمة صاحب الفخامة جوفينيل موييز، رئيس جمهورية هايتي

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية هايتي.

*اصطحب فخامة السيد جوفينيل موييز، رئيس جمهورية هايتي، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوفينيل موييز، رئيس جمهورية هايتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس موييز** (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أهنئ الرئيسة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة. ولا شك أن مزاياها ومهوبتها المجمع عليهما ستضمنان النجاح لأعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

وأود أيضاً أن أرحّب بحضور الأمين العام ونقدّر عمله الشجاع الذي يهدف إلى تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة، في إطار البحث الجماعي، كما قال البابا فرانسيس، عن ”الصالح العام للبشرية“.

على مر السنين، واجهت الجمعية العامة سؤالين أساسيين يتعلقان بالمواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعمالها: كيف يمكننا استخدام آليات صون السلام والأمن الدوليين بأكفأ صورة؟ وكيف يمكننا ترجمة الحاجة إلى التضامن الدولي إلى نظام تعاوني أكثر فعالية، يكون قادراً على تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في العالم؟

لقد سلطت الأمم المتحدة عن حق الضوء على الصلات الوثيقة بين القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة والسلام والأمن. وبالمثل، فإن مكافحة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان أمران مترابطان ترابطاً لا ينفصم. فالفقر المدقع إنكار للكرامة الإنسانية. ولذلك، يجب أن يكون في صميم جهود الأمم المتحدة، بما يتيح لمئات الملايين من الرجال والنساء التعلّق بالأمل في أن يشهدوا ذات يوم القضاء على الفقر.

وعلى نفس المنوال، فإن تكثيف مكافحة الاحترار العالمي، الذي يشكل أحد أخطر التهديدات التي تواجه البشرية، يجب أن يكون من الأولويات الملحة للمجتمع الدولي. وكان اتفاق باريس لعام ٢٠١٦ بشأن تغير المناخ معلماً بارزاً في هذا الصدد. وينبغي أيضاً بذل كل جهد ممكن للتأكد من احترام الالتزامات والتعهدات الدولية الناشئة عنه. ونحن ندرك تماماً أن نظم التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره والتدابير الوقائية للتقليل من أضراره أمور مكلفة جدا. وبات أحد عناصر أي استراتيجية للتنمية المستدامة، وهو التخفيف من الأخطار الطبيعية، ضرورياً كاستثمار في الوقت الحاضر، تحسباً للظواهر التي ستنشأ في المستقبل. ومع ذلك، وحتى الآن، من الواضح أن الموارد المالية غير كافية لتنفيذ استجابة مناسبة بما يتماشى مع نطاق التحديات التي تواجهنا.

إن تعبئة موارد جديدة لمكافحة تغير المناخ أمر ذو أولوية قصوى. ويجب أن نشير إلى أن أشد البلدان ضعفاً، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة، وعلى رأسها تلك الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك جمهورية هايتي، تطلق القليل من غازات الدفيئة، ولكنها تعاني أشد الأضرار الناجمة عن الأعاصير التي

تزداد عنفا والمتكررة بصورة متزايدة. ولا بدّ من الوفاء بالوعود التي قُطعت في مؤتمر ”قمة كوكب واحد“ في العام الماضي في باريس لتمكين تلك البلدان من تكييف بيئاتها والتخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ.

أودّ أن ألقي بعض الضوء على الحالة في هايتي بعد سنة واحدة من إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتي خلفتها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. منذ أن توليت رئاسة جمهورية هايتي، عملتُ بلا كلل لتوطيد سيادة القانون وتعميق المكاسب الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، وأنا على اقتناع راسخ بالحاجة المطلقة إلى تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بغية تمكين البلد من الخروج من فخ التخلف. ولم أدّخر جهداً في كفالة استقرار المؤسسات وفي تهيئة بيئة آمنة ومستقرة مواتية للاستثمار واستئناف النمو. وفي مواجهة الشح المطرد في الموارد والضغوط القوية المترتبة على احتياجات السكان، تمثل ”قافلة التغيير“ في هذا الصدد استراتيجية مبتكرة تهدف إلى وضع جميع موارد الدولة في خدمة شعب هايتي.

وحققت عمليات التحديث الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تضطلع بها الحكومة نتائج ملموسة عديدة على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية. وفي هذا الصدد، يكفي الرجوع إلى تقرير الأمين العام الأخير عن هايتي (S/2018/795)، الذي يسلط الضوء على التقدم الهام المحرز في مجال الاستقرار السياسي والمؤسسي وحماية حقوق الإنسان وتعزيز النظام القضائي وتحسين البيئة الأمنية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم، يجب أن ندرك أن تباطؤ النمو الاقتصادي لا يزال شديد الوطأة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية والحفاظ على السلام.

ويواجه البلد في الواقع طائفة واسعة من التحديات المترابطة، التي تتفاقم بسبب الضغط السكاني والتوسع الحضري الجامح والتدهور البيئي والضعف الشديد في مواجهة الكوارث الطبيعية – وقد أوقع زلزال عام ٢٠١٠، كما تذكر الجمعية، أضراراً تعادل ١٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، سببت آثار إعصار ماثيو أضراراً تعادل ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا تخلو هذه الهشاشة الهيكلية والبيئية من العواقب.

ففي تموز/يوليه الماضي، وعقب سن قانونٍ بشأن تعديل أسعار الوقود بدعم من صندوق النقد الدولي، شهد البلد انتفاضة شعبية مؤسفة ومؤلمة رداً على متطلبات البرنامج المدعوم من الصندوق والذي يرصده موظفوه. ومن ثم، فإن هايتي، التي لا تنتج النفط، تواجه متطلبات مؤلمة لاضطرارها لمواصلة تمويل الدعم الحكومي للوقود.

ولا يمكن الاستهانة بذلك الإعراب العنيف عن السخط من جانب بعض شرائح السكان. فقد أثار، وبشكل حاد، المسألة الرئيسية المتمثلة في المخاطر المرتبطة بانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي وغياب الآفاق الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سلط الضوء على هشاشة المكاسب التي تحققت حتى الآن. ولكن تلك المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، رغم أنها حقيقية ولا يمكن التشكيك فيها، يمكن أن تتعرض للخطر في غياب دعم كاف في الطويل الأجل.

ويتمثل أحد الدروس التي تعلمناها من الأزمة في أن الإصلاحات الهيكلية عمليات مطوّلة لا يمكن، رغم كونها ضرورية، الاضطلاع بها في فترة زمنية قصيرة أو إخضاعها للشروط الزائدة الصرامة في الغالب التي يفرضها الشركاء التقنيون والماليون، دون مراعاة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد.

ولا نرغب في إلقاء اللوم، لكن تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الأخير المفاجئ كان، إلى حد كبير، نتيجة لرؤية ضيقة جدا للمعونة الإنمائية لا تسمح دائما لشركائنا الدوليين بالإقرار بالحاجة لاتباع نهج أقل تجزئة وجمودا وأكثر تكاملا، وباختصار نهج أكثر اتساقا إزاء المسائل الإنمائية والأمنية المترابطة يتماشى بشكل أكبر مع المبادئ الخمسة لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا.

بعبارة أخرى، فإن نجاح استراتيجية الحفاظ على السلام والمكاسب التي تحققت، التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا، يرتهن إلى حد كبير بقدرة البلد على الحصول على مزيد من الموارد التي تمكنها من التغلب على العوائق الهيكلية، بما في ذلك زيادة الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية الحيوية والتغلب على العقبات التي تعترض النمو وتبقي ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان تحت خط الفقر.

وأود أن أكرر التأكيد هنا، أمام الجمعية، على الالتزام الرسمي الذي تعهدت به أمام الشعب الهايتي والمجتمع الدولي بعدم ادخار أي جهد في توجيه البلد بحزم على الطريق نحو تحقيق تنمية مستدامة تقوم على سيادة القانون، والاستقرار السياسي، والكفاح الدؤوب والشديد والثابت ضد الفساد بجميع أشكاله، وتحديث المؤسسات، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتوطيد المكاسب الديمقراطية والإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان، وهي أمور أنا على اقتناع بأنه لا رجعة فيها.

وفي هذا الصدد، فقد شرعت حكومة الوحدة الوطنية المشكلة مؤخرا في هذه المهمة، مع تحديد خطة العمل وعدد من الأهداف ذات الأولوية والنقاط المرجعية، وهي: التحسين الفوري لظروف معيشة الفئات الأشد حرمانا والفئات الضعيفة من السكان، بفضل البرامج المبتكرة؛ وتحسين مناخ الأعمال التجارية؛ وتنشيط الاستثمار العام والخاص من أجل النمو وإيجاد فرص العمل، بغية تعزيز توسيع نطاق الطبقة الوسطى والحد بقدر كبير من التفاوت الاجتماعي والإقصاء بجميع أشكاله؛ ومواصلة الإصلاحات الرامية إلى توطيد سيادة القانون، وتعزيز النظام القضائي والشرطة الوطنية، إلى جانب استمرار إعادة تعبئة القوات المسلحة في هايتي؛ ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته؛ وإجراء الانتخابات التشريعية، على النحو المقرر، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛ وتكثيف التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها.

وفي هذا المنعطف، أحث شركاءنا في المجتمع الدولي على مواصلة التضامن الفعال مع الشعب الهايتي، في إطار تحديد برنامج متماسك وكبير لتقديم المساعدة، سيواءم مع الأولويات الوطنية وتنفيذه بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية وقطاع الأعمال التجارية الخاص، وبالتالي، تحسين التكيف مع الحقائق على أرض الواقع. وستسهم هذه النقلة النوعية كثيرا في تعزيز الجهود الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددناها كخطوة أولى، والقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

إن السلام والتنمية والأمن أمور تقترن ببعضها البعض، ولن نغالي هما قلنا في تكرار هذه الملاحظة. ويجب دعمها على النحو الكافي من خلال الاستثمار المناسب على المدى الطويل. وتتطلب، على وجه الخصوص، تخصيص موارد تتكيف على نحو أفضل مع الاحتياجات الحقيقية للبلدان المستفيدة، مع مراعاة أوجه ضعفها الهيكلي. ويجب أن يكون تخصيص الموارد أكثر مرونة وأقل تأثرا بالظروف التي يمكن في نهاية المطاف أن تقوض قدرة الإصلاحات والأهداف الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك الاستقرار على المدى الطويل. ويمثل وجود طرق جيدة وتوفير بنية أساسية كهربائية ورقمية ومدرسية وصحية وبيئة ومائية شرطا مسبقا لأي بلد يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد تلقت جمهورية هايتي ما يقرب من ١١ بليون دولار في صورة هبات وقروض بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٦، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى بعض تلك الهياكل الأساسية.

فكيف يمكننا أن نتكلم عن التنمية المستدامة في حين لا تجد الأسر مياه الشرب في الصنابير؟ كيف يمكننا أن نتكلم عن التنمية المستدامة في حين لا توجد مياه لري الأراضي الزراعية؟ كيف يمكننا أن نتكلم عن التنمية المستدامة في حين لا توجد طرق جيدة تربط بين المدن والقرى؟ كيف يمكننا أن نتكلم عن التنمية المستدامة في حين لا توجد هياكل أساسية كهربائية أو رقمية؟ كيف يمكننا أن نتكلم عن التنمية المستدامة

في حين لا يوجد ما يكفي من الهياكل الأساسية المدرسية والصحية؟ هذه هي الأسئلة التي نطرحها على أنفسنا، ونسعى بلا كلل إلى إيجاد أجوبة عليها من أجل الشعب الهايتي.

إننا بحاجة لحوالي ٤٠٠ مليون دولار لبناء شبكة نقل وتوزيع كهربائية ورقمية مناسبة على مساحة ٧٥٠ ٢٧ كيلومترا مربعا في هايتي. وتمتلك جمهورية هايتي ما يقرب من مليون هكتار من الأراضي الزراعية، يمكن ري نصفها بسهولة. وللأسف، لم يتم ري سوى ٥ في المائة من تلك الأراضي، مما يعني الحاجة إلى ٦٧٥ مليون دولار للحفاظ على بقاء ٠٠٠ ٤٥٠٠ هكتار الأخرى. ولتوفير مياه الشرب للأسر المعيشية في جميع أنحاء هايتي، هناك حاجة إلى ٢٢٠ مليون متر مكعب سنويا. ومع ذلك، يتم صرف ٤٠ بليون متر مكعب من المياه السطحية في البحر كل عام. وسيتيح لنا توفير حوالي ٣٠٠ مليون دولار معالجة ٢٢٠ مليون متر مكعب اللازمة لخدمة جميع البلديات في هايتي.

ومن الضروري أن ننتج ٥٠ مليون شتلة أشجار فاكهة وغابات كل عام لنتمكن من إعادة تشجير البلد. وتبلغ تكلفة بناء ١٤ مركزا لحفظ الجبلة الوراثية والتكثير النباتي، التي ستكون قادرة على إنتاج ٦٣ مليون شتلة سنويا، حوالي ٣٥ مليون دولار. وفيما يتعلق بالتعليم، هناك حاجة لإيجاد ٠٠٠ ١٥ فصل دراسي لتمكين ٠٠٠ ٥٠٠ طفل غير ملتحقين بالمدرسة من الحصول على تعليم أساسي جيد. وثمة حاجة لحوالي ٤٥٠ مليون دولار لبناء تلك الفصول الدراسية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لوجود ١٢٢ مركزا للرعاية الصحية لسد العجز في البلديات، والتي يلزم لتوفيرها ٢٠ مليون دولار. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأناقش المجتمع الدولي بشأن الالتزام بتعبئة الموارد من أجل القضاء على الكوليرا، الذي تعهدت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتعويض الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لمبلغ ٨٠٠ مليون دولار لربط بلديات هايتي البالغ عددها ١٤٦ بلدية وتجديدها وتحسين بعض أجزاء من الطرق. ومن هذا المنبر، أود أن أقول لشركائنا التقنيين والماليين أننا، معا، يجب أن نستجمع شجاعتنا لإعادة التفكير في المعونة الإنمائية المقدمة لهايتي وغيرها من البلدان ذات الأوضاع المشابهة، باستخدام إعلان باريس بشأن فعالية المعونات لعام ٢٠٠٥[٨]، وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨ للاسترشاد بهما.

وبالموارد المالية الشحيحة لجمهورية هايتي، بدأنا إعادة بناء البلد. واليوم أكثر من أي وقت مضى نحتاج إلى ذلك التآزر من أجل بناء مستقبل بلدنا. يجب علينا أن نعمل معا في إطار احترام أولويات هايتي بدقة. إن معركة مكافحة الفساد التي بدأت في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ لا يمكن أن تستمر بالتمني. إنها معركة ستتيح لنا المجال توريث الأجيال القادمة بلداً أفضل تجدر الحياة فيه.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطحب السيد جوفينيل موبيز، رئيس جمهورية هايتي، من قاعة الجمعية العامة.*

## خطاب صاحب الفخامة السيد سيباستيان بينييرا إتشنيكي، رئيس جمهورية شيلي

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية شيلي.

*اصطحب السيد سيباستيان بينييرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيباستيان بينييرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس *بينييرا إتشينيكي*** (*تكلم بالإسبانية*): قبل عشرين عاما، في هذه القاعة ذاتها، حدد كوفي عنان التحديات الثلاثة الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي في ذلك الوقت: أولا، التحدي المتمثل في الأمن وضرورة استبدال النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة بنظام جديد يحكمه السلام والحرية؛ ثانيا، التحدي المتمثل في التنمية وضرورة ضمان استفادة جميع الشعوب والبلدان من العولمة وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب؛ ثالثا، التحدي المتمثل في احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وضرورة حماية كرامة الجميع دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو أي عامل تمييزي آخر (انظر A/53/PV.7).

لقد انقضت الآن اثنتا عشرة سنة، وما زال للتحديات التي حددها لنا كوفي عنان – الأمن والتنمية وحقوق الإنسان – نفس القدر من الأهمية، وما زالت تمثل تحديات رئيسية لنظامنا العالمي. هذه التحديات، بالطبع، تأتي في مظاهر جديدة وتتخذ أشكالا مختلفة. لم نعد منقسمين بسبب عدم الثقة والخوف والتمييز وهو ما مثل تركة الجدران والستائر الحديدية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والحقيقة هي أن هناك العديد من العوامل التي توحدنا من حيث الكرامة والحريات الإنسانية، ونحن مرتبطون بمجتمع قائم على المعرفة والمعلومات سمح لمن يعتنقون ذلك بجني الفوائد ولكنه تجاهل وأظهر جانبا قاسيا لمن تحولوا عنه. إننا نعيش في زمن تحول عالمي كبير، مما يعني ظهور أخطار جديدة كبرى بل فرص جديدة هائلة.

اعتقد البعض أن نهاية الحرب الباردة تعني أيضاً نهاية التاريخ وأننا قد وجدنا أخيرا طريقنا ونقترب من حقبة من السلام والحرية والرخاء تقوم على أساس الديمقراطية واقتصاد السوق الاجتماعي. غير أن التاريخ لن ينتهي ما دام هناك أحرار من الرجال والنساء الذين يعتقدون في قدراتهم. وبناء على ذلك، ظهر نظام عالمي جديد أدى إلى انقسامات وتوترات جديدة في العديد من أنحاء العالم. ولم تعد الدول هي الأطراف الفاعلة الرئيسية الوحيدة في العلاقات الدولية.

وفيما يتعلق بالأمن، لم نتمكن بعد من التغلب على التهديدات الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والنزاعات المسلحة والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بالأسلحة والأشخاص. علاوة على ذلك، كما لم يحدث من قبل، نحن اليوم مضطرون إلى مواجهة تحدي من أكبر التحديات الناجمة عن التهديدات للسلم والأمن الدوليين، أي الهجرة الواسعة النطاق في جميع أنحاء العالم. تشكل هذه الهجرة الواسعة النطاق تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي بأكمله. إننا ندرك أسبابها: وهي الإرهاب والحرب والنزاع العرقي والديني والجوع والأنظمة الشمولية، وكلها تسببت في الآونة الأخيرة في أكبر عملية تشريد للأشخاص في تاريخ البشرية. إن الأرقام تتحدث عن نفسها وهي قاسية وصارخة. يوجد حالياً ٢٦٠ مليون شخص اضطروا إلى مغادرة بلدانهم الأصلية. في كل عام يفر أكثر من ١,٣ مليون شخص من بلدانهم لتلك الأسباب المذكورة أعلاه.

وفي ضوء تلك الحالة، فإن التزام بلدي، شيلي، صارم وواضح: نضع سياسة للهجرة بصورة آمنة ومنظمة ومنتظمة تمشيا مع إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تبرز الحاجة إلى وضع سياسات للهجرة تضمن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. نود أن نستقبل ونرحب بجميع الذين يدخلون إلى تشيلي بحثا عن حياة جديدة وأفضل، والذين يفعلون ذلك بنية الالتزام بقوانيننا ويلتزمون بتنمية بلدنا والاندماج في مجتمعنا.

غير أننا نود، بنفس القوة والإيمان، الحفاظ على النظام في البلد وحظر دخول الذين يدخلون بشكل غير قانوني، أو من لا يلتزم بقوانيننا، أو يأتي لارتكاب جرائم أو قد ارتكب جرائم خطيرة في بلدانه الأصلية، ومن ثم عرقلة دخول تجار المخدرات والمتجرين بالأشخاص المتورطين في الجريمة المنظمة لأن سلامة مواطنينا تقع على عاتق جميع الرؤساء ورؤساء الدول والحكومات. إنه بالفعل مصدر قلق رئيسي بالنسبة لأي حكومة.

تسعى سياستنا للهجرة إلى تحقيق التوازن بين الحق السيادي للدولة في تنظيم الطريقة التي يدخل بها المهاجرون ويعيشون في بلدنا، من جهة، والاحترام الواجب والواجب وضمانات الحقوق والواجبات الأساسية للمهاجرين، من ناحية أخرى، ووضع حد للهجرة غير النظامية والمعاقبة عن الأعمال الإجرامية والترحيب بالذين يأتون للاندماج بشكل قانوني في مجتمعاتنا وفقا للقانون.

أما التحدي الثاني الكبير فيتمثل في التنمية. قبل ستة أشهر، عندما شرعت في فترة ولايتي الثانية كرئيس لشيلي، تعهدت بالقيام بمهمة عظيمة: وهي تحويل شيلي إلى بلد متقدم النمو بدون فقر وبقدر أكبر من تكافؤ الفرص والتضامن بحلول نهاية العقد المقبل. إن التنمية الحقيقية تعني ما هو أكبر بكثير من مجرد النمو الاقتصادي.

وبالتالي، نحن نتكلم عن التنمية الشاملة، التي تشمل جميع جوانب حياتنا، تنمية شاملة للجميع؛ فهي تشمل جميع الأسر والأفراد والمناطق – تنمية مستدامة، توفر الحماية، وتتماشى مع الطبيعة والبيئة. تلك هي التنمية الحقيقية التي تحتاجها جميع الشعوب والبلدان، والتي صادقنا عليها كلنا تقريبا من خلال التزامنا السابق بالأهداف الإنمائية للألفية في الماضي، وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي نلتزم بها الآن تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، فإن الدفاع عن تعزيز تعددية الأطراف والتجارة الحرة، الذي ألمح إليه كثيرون هذا الأسبوع، يواجه الآن تهديدات خطيرة، من قبيل الحروب التجارية وحروب التعريفات الجمركية التي سبق أن لُمست آثارها خلال الكساد الكبير في القرن الماضي. إن البعد الاقتصادي مهم جدا، بطبيعة الحال. ونحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى تشجيع ودعم النظام الدولي الذي يشجع التجارة الحرة، ويستند إلى معايير واضحة ومتفق عليها، ويمكن التنبؤ به ويوفر آليات للتسوية السلمية للمنازعات بدلا من تسويتها عن طريق النزاع، أو المواجهة، أو حروب التعريفات الجمركية.

بيد أننا يجب أن نهتم أيضا بإيجاد ثقافة ومجتمع دولي يقومان على مبادئ وقيم الحرية والكرامة الإنسانية، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة تغير المناخ وغير ذلك من التهديدات الجديدة، مثل تلك المتعلقة بالفضاء الإلكتروني.

إن التنمية الشاملة والمستدامة التي من هذا القبيل تدفعنا إلى تنفيذ تدابير قوية ترمي إلى كفالة المساواة التامة في الحقوق والكرامة والفرص للنساء والرجال على حد سواء، فضلا عن ثقافة عدم التسامح مطلقا مع العنف أو التمييز ضد المرأة. ويمكن قياس التنمية الحقيقية لمجتمعاتنا بالطريقة التي نعامل بها أضعف الفئات، مثل الأطفال والنساء والمسنين، أولئك الذين يعانون من الأمراض والأكثر فقرا. وفي العديد من تلك المجالات، ما زال أمامنا شوط طويل لنقطعه في العديد من بلداننا.

إن كوكبنا يواجه اليوم تهديدات وتحديات كبرى، مثل تدهور البيئة، والإحترار العالمي، وتزايد التصحر وتدمير طبقة الأوزون، واستنفاد الموارد الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي، فضلا عن تلوث الهواء والماء والتربة وإزالة الغابات، على سبيل المثال لا الحصر.

ومنذ بعض الوقت، نشرت مجلات كبرى موضع تقدير صورة للأرض بعنوان ”أنقذوا كوكب الأرض“. وفي الواقع، ينبغي ألا يكون ذلك هو ما يسبب لنا أشد القلق. فكوكب الأرض موجود منذ أكثر من ٤ بلايين سنة ونجا من جميع أنواع الكوارث – من الفيضانات، وعصر الجليد، والإحترار، والزلازل. إن ما هو عرضة للخطر في الواقع هو بقاء الجنس البشري على كوكب الأرض. فخلال التاريخ الطويل لهذا الكوكب، انقرض الآن ٩٩ من كل ١٠٠ من الأنواع التي كانت موجودة على الإطلاق. ومن الطبيعي أننا لا نريد أن يضاف البشر إلى القائمة المؤسفة للأنواع المنقرضة.

ونحن نعلم أن البيئة تتغير، وأن الاحترار العالمي يحدث بمعدل أسرع مما نبذله من جهود لفهم هذه الظاهرة ومنعها،

ووقفها. ولا تزال أجراس الإنذار تدق، ولا يزال مواطنونا يواصلون السير، ويجب ألا ندعي الجهل بهذا. ومن واجبنا الاستجابة فورا لصرخات الطبيعة اليائسة طلبا للحماية، ليتسنى لها بدورها أن تحمينا. وفي هذا الصدد، ليس هناك وقت نضيعه أو سبب للمماطلة، لأن الوقت لم يعد حليفنا؛ بل هو عدونا. إن رد جيلنا على هذا التحدي الكبير سيحكم عليه دونما شك، أطفالنا، وأحفادنا وغيرهم من الأجيال المقبلة. إن التهديد الذي يشكله تغير المناخ والطريقة التي نتصدى له بها سيحددان هذا القرن والقرون المقبلة، وهو يتطلب جهدا كبيرا متعدد الأطراف. نحن ندرك أننا نتعامل مع تهديد خطير وملح ومتزايد حقا، ولا يمكننا تجاهله أو إرجاؤه أو التهوين من شأنه.

ولا توجد دولة محصنة ضد هذا التهديد، ولكن شيلي ضعيفة بصفة خاصة. وبلدي مرصد حقيقي ومختبر طبيعيي، حيث توجد به نظم إيكولوجية برية وبحرية وساحلية وجليدية متنوعة جدا، من بين جملة أمور أخرى، فضلا عن النظم الإيكولوجية الجزرية الفريدة التي تؤوي أكثر من ٣٠ ٠٠٠ أنواع من النباتات والحيوانات والفطريات والبكتيريا. وبالإضافة إلى ذلك، تعد شيلي فريدة من الناحية الجغرافية بسبب حواجزها الطبيعية: سلسلة جبال الأنديز في الشرق، والمحيط الهادئ في الغرب، وصحراء أتاكاما في الشمال والقطب الجنوبي، جنوبا، الأمر الذي يعني أننا موطن لأنواع لا توجد في أي مكان آخر في العالم. فعلى سبيل المثال، يتوطن ما يقرب من ٩٠ في المائة من أنواع الأسماك – أعلى نسبة في العالم – حول جزيرة روبنسون كروزو، بأرخبيل خوان فرنانديز؛ وبعبارة أخرى، هي محصورة في تلك البيئة.

غير أن هذه الميزة هي أيضا نقطة ضعفنا. فشيلي، كمرصد للطبيعية معرضة لمخاطر وتهديدات كثيرة ناجمة عن تغير المناخ والإحترار العالمي. والواقع، أن سبعة من بين عوامل الضعف الرئيسية التسعة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تنطبق على شيلي، وهي المناطق الساحلية المنخفضة، والمناطق القاحلة وشبه القاحلة، والمناطق الحرجية الكبيرة، والمناطق المعرضة للكوارث الطبيعية، والمناطق المعرضة للجفاف والتصحر، والمناطق الحضرية التي تعاني من مشاكل التلوث الجوي، والنظم الإيكولوجية الجبلية.

ويضطرنا هذا إلى البحث عن حلول عاجلة وفعالة من أجل التكيف والتمكن من التصدي لخطر الإحترار العالمي. وبصفتي رئيسة شيلي، فإنني ملتزمة بصفة خاصة، بتحقيق التنمية المستدامة، وبعبارة أخرى، التنمية المراعية للبيئة، والتي تحترم الطبيعة. إن التهديد، الذي كان في وقت ما بعيدا، أصبح قائما، ونحن نشهد حاليا الأثر الفتاك لتلك التغييرات، وما يمكن أن يترتب عليها من أثر في المستقبل على الأجيال الحاضرة والمقبلة. وليس لدينا وقت نضيعه. لقد حان الوقت لكي نتصدى للتهديد بحزم، والقيام بكل ما هو ضروري لتغيير مسار التاريخ.

فما الذي فعلته شيلي في هذا الصدد؟ أولا، نحن ملتزمون بتهيئة مناطق محمية، تحافظ على التنوع البيولوجي بشكل حاسم. لقد اضطلعت شيلي بدور قيادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي لإنشاء مناطق محمية منذ بداية القرن الماضي، بدءا بمحمية ماليكو الوطنية. واليوم، هناك ١٨٠ من المناطق المحمية البحرية والبرية في شيلي تغطي أكثر من ١٢٠ مليون هكتار.

كما أننا ملتزمون التزاما راسخا بالحفاظ على محيطاتنا وتنوعها البيولوجي والاستخدام المستدام لمواردها. لقد قمنا فعلا بتوفير الحماية لأكثر من ١٣ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة، التي تمتد بطول سواحل شيلي وتبلغ حوالي ٢٠٠ ٤ كيلومتر. وعلاوة على ذلك، فنحن في سبيلنا إلى تحقيق ما نسبته ٤٠ في المائة من الحماية لأكبر منطقة بحرية محمية في أمريكا اللاتينية، وإحدى أكبر تلك المناطق في العالم، وهي جزيرة إيستر آيلند أو جزيرة رابا نوي العجيبة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد مكنتنا استراتيجيتنا للطاقة، التي تهدف إلى جعل مصفوفة الطاقة أنظف وآمن وأكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر تنوعا بما يعزز بقوة إزالة الكربون، من إحراز تقدم كبير في تطوير الطاقة المتجددة النظيفة، لا سيما الطاقة البركانية – حيث تضم شيلي ٢٥ في المائة من البراكين النشطة في العالم – فضلا عن طاقة الرياح والطاقة الشمسية، كما أن شيلي موطن الصحراء ذات مستويات الإشعاع الشمسي الأعلى في العالم. كما أننا نحرز تقدما كبيرا نحو إزالة الوقود الأحفوري من نظام النقل لدينا ونتجه نحو وسائل النقل الكهربائية، وهو ما يمثل حلا أكثر تحديدا يتوفق بقدر أكبر مع هذه الأهداف.

علاوة على ذلك، نعمل على التصدي للتهديد الذي يشكله البلاستيك لكوكبنا. وندرك مدى أهمية أن تتصرف جميع الحكومات في الوقت المناسب لتجنب نفايات بلاستيكية تزن ١٢ بليون طن – وهو رقم وصلنا إليه تقريبا – ينتهي الأمر بها في بيئات طبيعية، بمعنى أنه سيكون هناك أكياس بلاستيكية أكثر من الأسماك في المحيطات. ويسرني جدا أن أول مشروع قانون سيتم اعتماده خلال فترة ولايتي الحالية يحظر استخدام الأكياس البلاستيكية في المحلات التجارية في شيلي، وهي أول بلد في أمريكا اللاتينية يقيّد التوزيع المجاني لأي نوع من أنواع أكياس البلاستيك التي تُستخدم لمرة واحدة. وفي الواقع، فإن إنتاج كيس من البلاستيك يستغرق ثوانٍ، ويُستخدم في المتوسط لمدة ١٥ دقيقة في رحلة العودة من المحلات التجارية الكبيرة، ولكنه يستغرق ٤٠٠ سنة ليتحلل. وهذا يعني أنه مقابل بضع دقائق من الاستخدام، يجب أن تعاني الطبيعة والجنس البشري من الآثار الضارة لكيس بلاستيكي واحد لأكثر من ٤٠٠ سنة.

ويجب علينا أن نعالج بشكل نهائي العديد من هذه المشاكل بعقلية جديدة والتخلي عن الفكرة القائلة بأن النمو الاقتصادي وحماية البيئة هدفان متعارضان. وفي الواقع، إذا كان ذلك النمو لا يمكن استدامته، فإنه ببساطة سيصبح غير موجود. كما يجب علينا أن نتخلى عن ثقافة ”الإهدار“ والعودة إلى تبني إعادة التدوير.

وقد وجه التلوث ضربته بقوة شديدة في بلدي، شيلي. فعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، شهدت بلديتا بوتشانكابي وكينتيرو، اللتان تعانيان من تلوث شديد منذ أمد بعيد، حوادث تلوث بيئي خطيرة أضرت بصحة العديد من المواطنين. ونظرا لخطورة الحالة، فقد قمت على الفور بزيارة المناطق المتضررة للاجتماع مع السلطات والمجتمعات المحلية لأرى وأشهد بعيني وحواسي الآثار الجسيمة الناجمة عن هذه الكارثة البيئية. ووعدت في زيارتي مواطني شيلي بإعادة كتابة مستقبل هذين المجتمعين المحليين والعديد من المجتمعات المحلية الأخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، نعكف على تنفيذ خطة لإنهاء هذه الحالة الطارئة وحماية صحة المواطنين. كما نعمل على إيجاد حل طويل الأجل يمكننا من تحسين حماية نوعية وسلامة المياه والهواء والتربة، من خلال الرصد المستمر بأعلى المعايير التكنولوجية المتاحة، وفرض معايير انبعاثات استثنائية للشركات المُلَوِّثة، فضلا عن خطة شاملة لمكافحة التلوث تتيح لنا المجال لحل هذه الحالات بشكل دائم والتوصل إلى حل نهائي ووضع حد لما يسمى بمناطق أكباش الفداء في بلدنا.

ونحن نعلم أن الطبيعة ليست هدية موروثة من آبائنا. ولذلك، لا يمكننا استخدامها كما يحلو لنا. بل إنها قرض من أبنائنا وأحفادنا والأجيال المقبلة. ويجب أن نرعاها وأن نعيدها إليهم في حالة أفضل. ويجب أن يشارك في التصدي لهذا التحدي جميع أصحاب المصلحة في المجتمع. ويتطلب توجيه الجهود الجماعية والمتعددة القطاعات التزامنا جميعا. وهذا هو الهدف من ”القانون الإطاري بشأن تغير المناخ“ الذي ننفذه في شيلي، والذي سيمكننا، بحلول عام ٢٠٣٠، من الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لدينا بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة مع سنة الأساس.

وللقيام بذلك، يجب إدماج منظور تغير المناخ في جميع السياسات العامة والتزامات القطاع الخاص. وفي الواقع، إننا نقوم بذلك عن طريق إدماج السياسات البيئية وتلك المتعلقة بتغير المناخ في نظامنا الوطني للاستثمار ونظام تقييم الإنفاق العام ونظام تقييم الأثر البيئي. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بإدراج هذه الشواغل والالتزامات في الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، ومنها على سبيل المثال، في ”الاتفاق الشامل والتدريجي المتعلق بشراكة المحيط الهادئ“، الذي يجمع ١١ بلدا على شاطئي المحيط الهادئ الواسع، وكذلك في طرق معالجتنا لعملية إضافة أعضاء جدد لتحالف المحيط الهادئ.

ومما لا شك فيه أن هذه التطورات قد خفضت انبعاثات الكربون وستواصل تخفيضها بدرجة كبيرة، مع تعزيز اقتصادنا في الوقت نفسه. إن التحدي بالغ الصعوبة ويتطلب تصميما قويا وما يلزم من طموح. وفي هذا الصدد، لدينا حليفان مهمان، أولهما التكنولوجيا. فاليوم، بات لدينا أدوات جديدة لمكافحة هذا التهديد الخطير والجديد نسبيا بفضل الخيال والابتكار العلميين والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي تحقق بفضل حرية وإبداع الرجال والنساء الأحرار. ولذلك، يجب أن نواصل تعزيز وتشجيع مباشري الأعمال الحرة في المجالات التكنولوجية والعلمية لدينا كي ينضموا إلى هذه المعركة وحتى لا نكرر أخطاء الماضي. وفي الأيام الأخيرة، علمنا بمبادرة يمكن أن تنظف محيطاتنا من القمامة والبلاستيك بمزيد من الكفاءة. وفي سياق جهودنا للوفاء بالتزاماتنا، فإن تلك التكنولوجيات هي ما نستخدمها في بلدي.

وعلاوة على ذلك، لدينا نظام متعدد الأطراف يمكننا من العمل بطريقة منسقة. وهذا هو بالضبط صُلب أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، ندرك أن البيروقراطية تبطئ في كثير من الأحيان جهود الأمم المتحدة. ومن ثم، يجب أن نحسّن التنسيق وأن نتمكن من زيادة القدرة على الإنجاز وتحقيق قدر أكبر من المساءلة، مع التركيز أكثر على النتائج وبشكل أقل على الإجراءات المتخذة. وكما قال أحد رؤساء الولايات المتحدة العظام، فإن جيلنا يشهد حالة فريدة مزدوجة. فنحن الجيل الأول الذي يشعر بآثار تغير المناخ، وفي الوقت نفسه الجيل الأخير الذي يستطيع أن يفعل شيئا حيال ذلك.

أنتقل الآن إلى حقوق الإنسان – وهي التحدي الثالث الذي أثاره الراحل كوفي عنان في هذه القاعة قبل ٢٠ عاما – تحدي الحرية والديمقراطية وسيادة القانون. وقبل خمس سنوات، من على هذا المنبر نفسه (انظر A/68/PV.5)، تمكنت من عرض الدروس والتعاليم التي خرج بها أبناء شيلي بعد ٤٠ عاما على انهيار الديمقراطية في بلدنا. إن الدروس المستفادة بعد انهيار الديمقراطية واستعادتها تكتسي أهمية مطلقة.

والدرس الأول والأهم هو أن هناك دائما قواعد أخلاقية وقانونية ينبغي أن يحترمها الجميع: المقاتلون وغير المقاتلين والمدنيون والجنود والقادة والمرؤوسون، وهو ما يترتب عليه أنه لا يمكن مطلقا تبرير الجرائم الفظيعة مثل التعذيب والجرائم ضد الإنسانية والإرهاب والاغتيالات السياسية والاختفاء القسري للأشخاص في أي سياق أو وقت أو مكان أو ظرف. إن الحرية والديمقراطية والسلام والصداقة المدنية أكثر هشاشة بكثير مما نميل إلى الاعتقاد، مما يعني أنه يجب علينا ألا نعتبرها أبدا أمورا مسلما بها.

إن علينا دائما تقديرها وتدريسها ورعايتها وحمايتها لأنها مثل الهواء: حينما يكون متاحا لنا، نعتبره أمرا مسلما به، ولكن حينما لا يكون متاحا لنا، في كثير من الأحيان يكون قد فات وقت الحصول عليه مرة أخرى.

ونحن في شيلي حاليا على بعد بضعة أيام من الاحتفال بمرور ٣٠ عاما منذ أن مهد استفتاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر الطريق لاستعادتنا لحريتنا وديمقراطيتنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بالمرحلتين الانتقاليتين الرئيسيتين اللتين تعين على جيلنا أن يواجههما في شيلي. فأولى هاتين المرحلتين مكنتنا

من استعادة حريتنا وديمقراطيتنا، اللتين حققناهما بطريقية ذكية ومثلى. وعادة ما تأتي هذه المراحل الانتقالية في خضم أزمة سياسية وفوضى اقتصادية وعنف اجتماعي، لم يحدث مثلها في بلدنا. وتمكنا من استعادة الحرية والديمقراطية في بلدنا على نحو مثير للإعجاب.

ولكن تلك المرحلة الانتقالية أصبحت الآن جزءا من التاريخ. وتتألف المرحلة الانتقالية الجديدة، وهي انتقالنا، التي تجري حاليا وتعتمد علينا، من تحويل شيلي، التي كانت يوما ما أفقر مستعمرات إسبانيا في أمريكا اللاتينية، إلى أحد البلدان المتقدمة النمو، والخالية من الفقر ومع المزيد من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ويمكننا جميعا فيها أن نطور مواهبنا وخططنا للحياة ونكون قادرين على أن نعيش حياة مكتملة وسعيدة بشكل أكبر بحلول نهاية العقد المقبل. ويجب أن نكمل تلك المرحلة الانتقالية بنفس الوحدة والنبل والذكاء الذي نفذنا به الانتقال الذي مكننا من استعادة ديمقراطيتنا.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أود اليوم أن أؤكد بوضوح وبقوة على أن حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية لا تعرف الحدود. ولذلك، أود أن أعرض أمام الجمعية العامة صوت الشعب الفنزويلي، الذي أسكته نظام الرئيس مادورو. إن فنزويلا دولة شقيقة كانت، لعقود طويلة دولة ديمقراطية حققت تقدما كبيرا ورفاه لشعبها، وفتحت حدودها بسخاء أمام العديد من مواطني أمريكا اللاتينية لكي يتمكنوا من إيجاد المأوى والعمل والفرص التي لم تكن متاحة في بلدانهم بالذات.

وللأسف، فإن فنزويلا يحكمها حاليا نظام لا يحترم أية مبادئ – لا الحرية ولا الديمقراطية ولا حقوق الإنسان. وهي مجتمع يجري تمزيقه من جراء أزمة أخلاقية وسياسية واجتماعية وإنسانية – وهي أزمة أخلاقية، لأن القيم الأساسية لحقوق الإنسان لا تحترم؛ وأزمة سياسية، لعدم وجود الديمقراطية، أو سيادة القانون، أو فصل السلطات أو حرية التعبير، وهناك مئات من السجناء السياسيين؛ وأزمة اقتصادية، لأن فنزويلا، التي كانت يوما ما أغنى بلد في أمريكا اللاتينية، لديها حاليا أقل من نصف الطاقة الإنتاجية التي كانت في أوجها.

وفي الواقع، فإن فنزويلا تمر بمأساة. إن سكانها يفرون من وجود كئيب ومحفوف بالمخاطر. ويفقد كثيرون – أكثر مما ينبغي – حياتهم حرفيا بسبب الافتقار إلى الأغذية والأدوية. إن الرئيس مادورو، في حين ينكر الحالة، لا يسمح بإدخال المعونة الإنسانية التي ترغب العديد من البلدان في إيصالها. وفي الأعوام الأخيرة، اضطر أكثر من مليوني فنزويلي لمغادرة بلدهم نتيجة للأزمة التي أشرت إليها للتو. إنني أتساءل – كيف يمكن لرئيس أن يكون بمثل هذا الطموح والفجاجة بحيث يكون على استعداد لتسبيب ذلك الألم والمعاناة من أجل الفوز والتشبث بالسلطة؟

ومع ذلك، فإن فنزويلا ليست البلد الوحيد الذي يمر بتلك الحالة. فالشيء نفسه يحدث في بلدان مثل نيكاراغوا، التي مات فيها أكثر من ٤٠٠ شخص نتيجة لأعمال العنف التي ترعاها الدولة وحكومة الرئيس أورتيغا. وفي الواقع، فإن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي أبلغت عن وقوع عمليات الاغتيال والإعدام خارج نطاق القانون، وسوء المعاملة والتعذيب والاحتجاز التعسفي في ذلك البلد، طردت من نيكاراغوا قبل شهر. وهناك أيضا حوادث مماثلة في كوبا، التي لفترة تزيد عن ٦٠ عاما، لا توجد فيها حرية أو ديمقراطية أو احترام لحقوق الإنسان الأساسية، على نحو ما يتضح من حالات الاحتجاز التعسفي، كما هو الحال في فنزويلا ونيكاراغوا، والرقابة على حرية التعبير، وهي حق مكفول بموجب المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إن شيلي لا تعترف بشرعية الانتخابات الرئاسية الأخيرة في فنزويلا، لأنها لم تستوف الشروط الأساسية اللازمة لانتخابات حرة وديمقراطية وشفافة، وفقا للمعايير الدولية. وبالتالي، فإننا لن نعترف بشرعية الحكومة الجديدة التي انبثقت عن الانتخابات.

وستواصل شيلي بذل كل ما في وسعها، وفقا للقانون الدولي، لمساعدة الشعب الفنزويلي على استعادة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وللخروج من الكارثة المحزنة والمأساوية التي يعاني منها البلد.

ولكي يحدث ذلك، نحن بحاجة إلى دعم النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي للمنظمة، من خلال مجلس الأمن، أن تعالج أزمات الديمقراطية والأزمات الإنسانية التي تؤثر على تلك البلدان. وكما قلت من قبل، فإنه في العصر الحديث، لا تعترف الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بالحدود وينبغي ألا تعترف بها. ولذلك ستستخدم شيلي جميع الآليات المتاحة بموجب القانون الدولي وستعمل بكل قوتها والتزامها لاستعادة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في تلك البلدان.

وأود أن أختتم بياني بالتأمل في الحالة الراهنة للأمم المتحدة والإصلاحات وعمليات التحديث التي تعتقد العديد من البلدان أن الأمم المتحدة في أمس الحاجة إليها في الوقت الحالي. إن الأمم المتحدة، التي أسهمت في صون السلام والأمن الدوليين في مناسبات لا تحصى بوصفها الركن الأساسي للتعددية، لديها اليوم صلاحيات مقيدة ومحدودة للغاية. لقد فقدنا القدرة على منع وقوع الأزمات وعلى تعزيز مؤسسات الدول الأعضاء بهدف إيجاد ثقافة حقيقية للقدرة الديمقراطية على الصمود التي تمكن من التغلب على حالات الانهيار، مثل الحالات التي عانت منها بعض البلدان في منطقتنا. ولذلك نعتقد أن الوقت حان لتحديث الأمم المتحدة، على نحو ما اقترحته العديد من الدول الأعضاء في مناسبات مختلفة، من أجل تكون المنظمة قادرة على العمل بمزيد من السرعة والفعالية في مواجهة تحديات العصر الحديث.

إن هيكل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، من تراث المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، التي انتهت قبل أكثر من ٧٠ عاما، وهو لا يلبي احتياجات الأوقات الراهنة أو يتصدى لتحدياتها. وفي الواقع، فإننا جميعا نعلم أن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يمارسون حقهم للنقص (الفيتو) أو يهددون باستخدامه لأسباب تستند إلى مصالحهم الخاصة أو مصالح حلفائهم أكثر مما تستند إلى واجبهم المتمثل في الحفاظ على السلام والأمن في جميع أرجاء كوكبنا.

وأدى ذلك السلوك ولا يزال يؤدي إلى تقليص فعالية جهاز أساسي للأمم المتحدة لا يحظى بسلطة هائلة فحسب، بل يتحمل أيضا مسؤولية هائلة هي المسؤولية عن الحفاظ على السلام والأمن على كوكبنا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التشكيل الحالي لمجلس الأمن لا يعكس عالم اليوم ولا يمثل بشكل كاف قارات بأكملها، مثل أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو بلدان مثل ألمانيا والهند واليابان.

ولذلك، أود أن أختتم بياني بالتشديد على أنه ينبغي ألا تكون التنمية وحدها هي المستدامة، وإنما السلام أيضا. وفي أوقات كهذه على وجه التحديد ينبغي للقيم التي نشاطرها بوصفنا المجتمع الدولي أن توجه أعمالنا وتنير الطريق أمامنا. ويجب ألا توحدنا التجارة الحرة وحدها. فما ينبغي أن يرشدنا هو صون السلام والأمن واحترام القيم الأساسية التي أدت إلى تشكيل المنظمة، ولذلك فإن تلك القيم ذاتها يجب أن توضح وتوجه مسار المنظمة في المستقبل.

ولن يكون بمقدور الأمم المتحدة الوفاء بمسؤولياتها والتصدى لتحديات العالم الجديد الذي نعيش فيه إلا من خلال إحياء تلك القيم بقوة واتساق. وإلى جانب المخاطر الهائلة التي تواجهنا، مثل الإرهاب والاحترار العالمي والهجرة الجماعية، لدينا أيضا فرص عظيمة تتيحها الحرية والخيال والإبداع الجامح لرجال هذا العالم ونسائه الأحرار.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية شيلي على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطحب السيد سيباستيان بينييرا إيتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**كلمة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيراليون.

*اصطحب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس بيو** (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن بالغ الشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي رئيس جمهورية سيراليون.

وبالنيابة عن حكومة وشعب سيراليون، أتقدم بأحر التعازي إلى جمهورية غانا حكومةً وشعباً وإلى أسرة الأمم المتحدة في وفاة السيد كوفي عطا عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة. لقد خدم البشرية والعالم بامتياز، وفي الضراء، ساعد على توجيه بلدنا ليخرج من غياهيب هاوية حرب حلُّها كان يبدو مستعصيا. فلترقد روحه بسلام تامن فلطالما بيّن لنا ما يمكن للبشرية القيام به وأفضل ما تنطوي عليه.

إن التزامنا ببناء عالم يسوده السلام ومزيد من الأمن، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وعمليات إصلاح الأمم المتحدة الجارية، يتواءم تماما مع موضوع هذه الدورة ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“. وينبغي أن يواصل العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة الاسترشاد بالقيم التي أنشئت على أساسها، بما في ذلك تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان، والمساواة بين جميع الدول، والتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة.

وأكد السيراليونيون في نيسان/أبريل التزامهم بالحكم الديمقراطي من خلال انتقال سلمي آخر للسلطة ممن كان يشغل المنصب السياسي إلى المعارضة. ونقدر بتواضع رسائل الثناء العديدة التي وفدت إلينا من مختلف أنحاء العالم على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية سلمية وذات مصداقية، أفضت إلى انتخابي رئيسا لجمهورية سيراليون.

وبالنيابة عن شعب سيراليون، أود أن أقول إننا نقدر الإسهامات القيمة للمجتمع الدولي في تيسير عمليتنا الانتخابية ورصدها. ونسلم بالدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة وشركاؤنا الإنمائيون في دعم نجاح إجراء هذه الانتخابات. ونحن نموذج ناجح لديمقراطية مستقرة – تطورت ونضجت على مدى ٢٠ عاما عقب الفوضى والخروج عن القانون الناجمين عن النزاع المدني.

بيد أن الديمقراطيات المستقرة يجب أن تكون مستدامة أيضاً. وصوت السيراليونيون مؤيدين تغيير الحكومة؛ وصوتوا مؤيدين اتباع اتجاه جديد، بل الاتجاه الصحيح. إن حكومتي على استعداد لتحقيق أقصى قدر من إمكانيات التنمية في بلدنا، لأننا نعتقد أن التنمية تدعم الديمقراطيات الناشئة، والناجحة والمستقرة كالتي يشهدها بلدنا. لقد استثمر المجتمع الدولي بصورة هائلة في تيسير الديمقراطية في سيراليون وتحقيق استقرارها. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل الاضطلاع بدوره في دعم الديمقراطية في سيراليون، بالتعاون مع حكومة سيراليون وشعبها.

وبالإضافة إلى التزامنا الراسخ بالحكم الرشيد والإدارة الحصيفة والمسؤولة لموارد دولتنا، فإننا على استعداد لتعزيز بيئة مواتية تفضي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على نحو موثوق.

ونهيب بشركائنا الثنائيين لمساعدتنا على تحقيق تطلعات شعبنا من خلال تقديم التمويل الإنمائي والمساعدة التقنية وتنمية روابط تجارية قيمة. وندعو بحماس جميع المستثمرين الموثوقين إلى ولوج بيئة استثمارية مفتوحة ومواتية، تكون فيها جميع استثماراتهم مكفولة ومحمية بموجب قوانيننا ذات الصلة. لقد عملنا بجد لرفع الحواجز التي تعترض الاستثمار. وأطلب من جميع هؤلاء المستثمرين مساعدتنا على الحفاظ على نظامنا الديمقراطي.

لقد قطعت الجمعية تعهدا تاريخيا إبان مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وكان تعهداً بتعزيز الأمم المتحدة بهدف تعزيز سلطتها وفعاليتها، فضلا عن قدرتها على التصدي بفعالية، ووفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه، لكافة التحديات التي يطرحها هذا العصر. لقد تحقق عدد من المكاسب، بما في ذلك إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان واعتماد القرارات بشأن المسؤولية عن الحماية. وهي مكاسب جديرة بالثناء، ولكن الحاجة إلى الإصلاح ماسة وحتمية. وينبغي لنا الآن أن نسعى إلى التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لتصحيح الظلم التاريخي الذي تكبدته على وجه التحديد القارة الأفريقية.

وتجبرنا الحقائق الجيوسياسية الراهنة على إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن من أجل كفالة التمثيل العادل على صعيد جميع أجهزة الأمم المتحدة. فأفريقيا هي القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. كما أنها ممثلة تمثيلاً ناقصاً في فئة العضوية غير الدائمة. وعليه، تطالب أفريقيا بمقعدين دائمين بجميع حقوق الأعضاء الحاليين وامتيازاتهم، بما في ذلك حق النقض، وبمقعدين إضافيين غير دائمين، بوصف ذلك مسألة عدالة عامة والحق في أن يكون لها رأي متكافئ في عملية صنع القرار بشأن المسائل التي تؤثر في المنطقة الأفريقية. لقد حان الوقت لمعالجة دون مزيد من التأخير الظلم الطويل الأمد والاختلال التي لا يزال قائماً في التشكيل الراهن لمجلس الأمن.

وأفريقيا ملتزمة بالإصلاحات الجارية التي من شأنها تهيئة الأمم المتحدة لتحقيق الغرض المنشود منها في القرن الحادي والعشرين. وبصفتنا منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح الأمم المتحدة، فإننا نكرر الإعراب عن شعورنا بالقلق حيال التقاعس المستمر من جانب هذه الهيئة فيما يتعلق باعتماد التدابير التي تمكّن أفريقيا من اتخاذ مكانتها اللائقة في المجلس. وما لم نتمكن من معالجة مسألة إصلاح مجلس الأمن – بوصفها أهم مسألة اليوم – ستظل المنظمة قائمة على مبادئ غير ديمقراطية وتمييزية فيما يبدو.

وأود أن أؤكد مجددا الحاجة الملحة إلى الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بالإقرار بأن ١,٢ بلايين نسمة من سكان العالم البالغ عددهم ٧,٥ بلايين نسمة يعيشون في أفريقيا. ويواصل أولئك الـ ١,٢ بلايين شخص الإسهام بنصيب عادل في صون السلم والأمن الدوليين. وتؤثر حوالي ٧٠ في المائة من القرارات المتخذة في مجلس الأمن على الـ ١,٢ بلايين إفريقي في نهاية المطاف. وعليه، فإن الـ ١,٢ بلايين نسمة الذين يتأثرون بأكثر من ٧٠ في المائة من قرارات الأمم المتحدة يتساءلون عن السبب الذي يدعو لاستبعادهم من التمثيل في مجلس الأمن الذي يرغبون في أن تكون أصواتهم ممثلة فيه تمثيلا كاملا.

وتركز وثيقة مخطط حكومة بلدي المعنونة ”الاتجاه الجديد“ على المضي بسيراليون إلى ما بعد مرحلة بناء السلام وتوطيده من أجل إرساء ديمقراطية تتسم بالاستقرار والسلمية والانفتاح والتعددية تكون عضوا مسؤولا وملتزما في المجتمع الدولي. وعلى الصعيد المحلي، حددت حكومة بلدي المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك إيجاد فرص العمل والحصول على التعليم الجيد وتمكين الشباب والنساء والمعوقين ومكافحة الابتزاز المالي والفساد وتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية، فضلا عن ضمان الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات العامة وتعزيز المسؤولية المدنية والتلاحم الوطني.

وإذ تسترشد بحالتها المحددة وأهداف التنمية المستدامة، فإن مبادرة حكومة بلدنا وتدابيرها السياسية تشمل أيضا تعزيز مؤسساتنا الديمقراطية وفتح المجال الديمقراطي وتعزيز الحوار الديمقراطي وبناء مجتمع أكثر عدلا ومساواة. فنحن ننظر إلى هذه الأمور بوصفها العناصر الأولية اللازمة لتحقيق النمو المستدام لاقتصاد بلدنا وللتنمية باعتبارنا دولة.

وكما ذكرت من قبل، فإن السياسات الاقتصادية والإنمائية لحكومة بلدي تهيئ، في جملة أمور، بيئة ملائمة وذات مصداقية لاستثمارات القطاع الخاص والأعمال الحرة. ونحن تواقون إلى العمل مع القطاع الخاص والاستماع إليه. فلدينا سياسات تمكينية وإطار استثماري جذاب. ويمكننا ضمان الحماية القانونية الكاملة لجميع الاستثمارات وكفالة تدفقات إيرادات وعوائد استثمارات مربحة ويمكن التنبؤ بها.

وقد شرعت سيراليون في التوجه صوب استخدام الطاقة المتجددة. ونحن الآن بحاجة إلى الاستثمارات في القطاعين العام والخاص للاستخدامات التجارية والصناعية للطاقة، مثل توفير الطاقة للفنادق والزراعة والصناعات الصغيرة. ويتمتع بلدي بما يكفي من موارد الطاقة المتجددة، فهناك الطاقة المتولدة عن الأشعة الشمسية والرياح البحرية والساحلية فضلا عن الطاقة المتولدة عن المحطات الكهرمائية الصغيرة والطاقة الأحيائية. ونرى أنه يمكن عمليا تحقيق هدف حكومة بلدي المتمثل في زيادة قدراتها فيما يتعلق بالطاقة المتجددة إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق النمو في المناطق الريفية.

وقد أُنهك بلدنا، شأنه في ذلك شأن معظم البلدان النامية، بسبب الاعتماد على الوقود السائل المكلف والمُلوث منذ استقلاله. وتسعى حكومة بلدي للحصول على المساعدة التقنية الدولية والمساعدة في مجال بناء القدرات من أجل تحويل جزء من اعتمادها في توليد الطاقة على الوقود السائل الثقيل إلى الغاز الطبيعي الذي يُنقل بالشاحنات إلى الموقع. وفي ذلك الصدد، تسعى حكومة بلدي للتعاون فيما بين الشركات المحلية والشركات الهندسية من جميع أرجاء العالم.

ونرى أن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي المسيل سيساعدنا على تلبية الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديث نظم توليد الطاقة، الأمر الذي سيكون له أثر مضاعف يمكّن بلدنا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتخفيف حدة الفقر عن طريق إيجاد فرص العمل وزيادة الاستثمارات في المدن ومجال الصحة وإمدادات المياه. ونحن عازمون على جعل سيراليون مركزا للطاقة المتجددة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولدينا رؤية إيجابية ومواتية لمناخ عالمنا وللمستثمرين الأجانب والمحليين، فضلا عن تحقيق التنمية في بلدنا.

ولدى حكومة بلدي رؤية جريئة للعلم والتكنولوجيا والابتكار. ومن هذا المنطلق، أنشأت أول مديرية للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد حددنا هدفا جريئا وقابلا للتحقيق بحلول عام ٢٠٢٥ يتمثل في تطوير بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها أن تدعم جهود تطهير الحكم من الفساد وإيصال خدمات تتسم بالفعالية والموثوقية والشفافية وتلبي الاحتياجات، بدءا من القطاع المصرفي والأعمال التجارية، وصولا إلى التعليم والإرشاد الزراعي وتحصيل الإيرادات وقطاعي السياحة والتجارة وتوفير الرعاية الصحية وإمكانية اللجوء إلى القضاء والحوكمة وسيادة القانون.

وقد أجرينا إصلاحات واسعة النطاق، تمشيا مع المنتدى المعني بهدف التنمية المستدامة ١٦ من أجل كفالة بناء سيراليون السلمية والعادلة والشاملة للجميع وذات المؤسسات القادرة على الصمود. ونواصل إجراء الإصلاحات في الجهاز القضائي والعدالة الجنائية. ونواصل أيضا، بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الشريكة، البناء على المكاسب التي تحققت في إقامة

العدل آخذين في الاعتبار أوجه التفاوت في إمكانية اللجوء إلى القضاء.

وأطلقنا حملة مستدامة ومحددة الأهداف لمكافحة الفساد والهدر وإساءة استخدام الأموال العامة. وبسطت الهيئة الوطنية المعنية بالإيرادات عملية تحصيل الإيرادات وتمكنت من الحد من السرقة والتهرب من دفع الضريبة. وأطلقنا برنامج التعليم الجيد المجاني الذي يتيح للفتيات والفتيان الذين بلغوا السن الدراسية الحصول على التعليم الأساسي والثانوي.

ونواصل العمل على بناء مؤسسات الحكم والرعاية الصحية والمؤسسات المالية وغيرها وإتاحتها وتزويدها بالأدوات اللازمة لتمكين النساء والشباب والمسنين والمعوقين. ونواصل أيضا مراجعة القوانين والممارسات التمييزية، وسوف نشرك المجتمعات المحلية بهدف تغيير الهياكل التقليدية التي استبعدت أولئك الأشخاص. وعلى وجه الخصوص، فإن شبابنا، مثل الشباب في جميع أرجاء العالم، متحمسون وحريصون على جعل سيراليون مكانا أفضل. وتحرص سياساتنا وأولوياتنا الإنمائية على تسخير حيويتهم وتوجيهها نحو التعليم والتدريب المهني ومباشرة الأعمال الحرة فضلا عن المشاركة المدنية القوية.

ونعمل نحو إنشاء نظام شامل لتحديد الهوية يستند إلى البيانات البيومترية حتى يتسنى لجميع المواطنين المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والمدنية لدولتنا. ونقدر، على وجه الخصوص، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج كيفا وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تعزيز نظام تحديد الهوية الرقمية في بلدنا. ونواصل بمساعدة تلك الجهات تحديث مكتب الائتمان الذي سيمكن من إحداث تغيير جذري في مشهد الشمول المالي وسيساعد في تيسير ممارسة الأعمال التجارية في بلدنا.

ونحن ملتزمون تماما بتعزيز حرية الصحافة وإلغاء قوانين النظام العام العدائي وحماية وتعزيز حق المواطنين في المعرفة والحصول على المعلومات.

لقد أنشأنا لجنة وطنية للتعليم المدني لزيادة ضمان المشاركة غير المقيدة لكل سيراليوني في ديمقراطيتنا المستقرة. ولكل الجهود المذكورة آنفا، نحتاج إلى مشاركة بناءة ولكن مكثفة ومستمرة مع شركائنا الثنائيين ومؤسساتنا الشريكة.

وحكومتي ملتزمة بزيادة الوصول العادل إلى الرعاية الصحية الجيدة للسكان. وندعو منظماتنا الشريكة الثنائية ومستثمري القطاع الخاص لمساعدتنا في الاستثمار في قدراتنا المؤسسية والتقنية والبشرية الهامة وتطويرها، وكذلك البنية التحتية اللازمة لضمان تقديم الرعاية الصحية الجيدة للسيراليونيين.

إننا نتذكر بامتنان بالغ شهامة العالم عندما واجهنا الأوبئة القاتلة مؤخرا، كمرض فيروس إيبولا، والتدخلات المستمرة لشركائنا لمساعدتنا على مكافحة الأمراض الاستوائية، بما في ذلك الملاريا والكوليرا والتيفوئيد. ونحن بحاجة إلى المزيد من المساعدة في جميع هذه المجالات وفي توسيع جميع مستويات التحصين والحفاظ عليها بنسبة ١٠٠ في المائة. لقد زادت حكومتي من الاستثمار في مجال الرعاية الصحية، ولكن ذلك لن يكون كافيا. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز قدراتنا المؤسسية والفنية للرعاية الصحية الوقائية ولإدارة قضايا الصحة العامة والصرف الصحي البيئي، بما في ذلك إدارة النفايات وتصريف مياه الأمطار في المناطق الحضرية.

وترحب سيراليون بالالتزام المتجدد للأمم المتحدة بمنع نشوب النزاعات، على النحو المكرس في ميثاقها. إن العالم يحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى أمم متحدة أقوى، إضافة إلى تعددية أطراف متسقة وفعالة تقوم جماعيا بتقييم التحديات المشتركة للبشرية وتتعاون على حلها، من التجارة إلى تغير المناخ والأمن العالمي وصولا إلى إنسانيتنا المشتركة ورفاهنا الاجتماعي والاقتصادي الجماعي. وينبغي أن تكون سياستنا الخارجية قائمة على القاعدتين الذهبيتين للنزاهة والتعاون. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها للبشرية أن تستجيب بفعالية، دون تردد، للتحديات العالمية التي نواجهها جميعا اليوم.

ونحن نسلم بالأهمية المستمرة لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، وهما يشكلان الإطار العالمي لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونرحب بخطة الإصلاح للأمين العام بشأن صون السلام، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إصلاح عمليات حفظ السلام، التي تعد من أكثر الأدوات الفعالة المتاحة للأمم المتحدة من أجل السلام والأمن.

وستدعم حكومتي مشاركة سيراليون في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، كبلد يساهم بقوات عسكرية ووحدات شرطة، وفي دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما مع نشر وحدات مشَكّلة أو فرق من الجيش والشرطة. وسيراليون تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة الإسهام في السلم والأمن العالميين.

وبإيمان قوي برؤية مشتركة ومصير مشترك، تقف سيراليون مع العالم في مواجهة التحديات العالمية. كما يتطلع مواطنو سيراليون إلى العالم طلبا للمساعدة التي يمكنه تقديمها للمساعدة على توطيد سيراليون كديمقراطية متطورة اقتصاديا ومنفتحة وشاملة وتعددية. وكما نقول في كثير من الأحيان، نحن بلد يلهمه الإيمان بالحكمة ولديه حماس لا يفتر أبداً. ونحن متفائلون، لأن بلدنا يقف مستعدا على عتبة توجه جديد.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطحب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

## خطاب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة فلسطين.

*اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس عباس:** القدس ليست للبيع، وحقوق الشعب الفلسطيني ليست للمساومة، السلام عليكم، سنبقى مؤمنين بالسلام، ونحافظ على السلام وسنصل لدولتنا المستقلة بالسلام لأن الله معنا، ولأن قضيتنا عادلة، ولأن شعبنا ضحى الكثير ولأنكم أنصار السلام، والله سبحانه وتعالى على الظالمين، وحسبي الله ونعم الوكيل.

في مثل هذه الأيام من العام الماضي، جئتكم (A/72/PV.8) أطلب الحرية والاستقلال والعدل لشعبي المظلوم الذي يرزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي منذ ٥١ عاماً، وأعود إليكم اليوم وهذا الاحتلال الاستعماري لا يزال جاثماً على صدورنا، يقوض جهودنا الحثيثة لبناء مؤسسات دولتنا العتيدة، التي اعترفت بها جمعيتكم الموقرة عام ٢٠١١.

وخلال هذا العام، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني، برلمان فلسطين، حيث جرى تجديد شرعية مؤسساتنا الوطنية بانتخاب قيادة جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد اتخذ هذا البرلمان قرارات هامة تُلزمني بإعادة النظر في الاتفاقات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، السياسية والاقتصادية والأمنية على حد سواء، وفي مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية التي أصبحت، مع الأسف، دون سلطة، كما طالبني بتعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين

أن تعترف إسرائيل بالدولة الفلسطينية، وذلك على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧

وكذلك طالبني أيضا بالتوجه إلى المحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، للنظر في انتهاكات الحكومة الإسرائيلية للاتفاقات الموقعة واعتداءات الجيش الإسرائيلي والممارسات الإرهابية للمستوطنين على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا الدينية. ونلاحظ، وتلاحظون أن المستوطنين الإسرائيليين، وحتى الجيش الإسرائيلي – في كل يوم – يدوسون قدسية مقدساتنا، وعلى رأسها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة.

وفي شهر تموز/يوليه الماضي، أقدمت إسرائيل على إصدار قانون عنصري تجاوز كل الخطوط الحمراء، أسمته قانون القومية للشعب اليهودي، ينفي علاقة الشعب الفلسطيني بوطنه التاريخي ويتجاهل حقه في تقرير المصير في دولته وروايته التاريخية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، كما أن هذا القانون يقود حتما إلى قيام دولة واحدة عنصرية – دولة فصل عنصري – ويلغي حل الدولتين. إسرائيل تمارس العنصرية لكنها توجت ممارستها بهذا القانون.

*تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيشو (اليابان).*

ويميز هذا القانون ضد المواطنين العرب أيضا في إسرائيل، عندما يعطي حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرا لليهود، وبذلك يشرع التمييز ضد هؤلاء المواطنين العرب الذين يمثلون ٢٠ في المائة من سكان إسرائيل، وكذلك ضد غير اليهود ممن هاجروا إليها، ويخرجهم من دائرة المواطنة. هناك على الأقل ٥ في المائة من سكان إسرائيل الحالية هاجروا إليها وهم ليسوا يهودا – مسيحيون ومسلمون – من الاتحاد السوفياتي السابق، هؤلاء أيضا أخرجوا من دائرة المواطنة.

إن هذا القانون يشكل خطأ فادحا ومحققا من الناحيتين السياسية والقانونية، ويعيد إلى الذاكرة دولة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، ولذلك فإننا نرفضه وندينه بشدة ونطالب المجتمع الدولي والجمعية العامة برفضه وإدانته واعتباره قانونا عنصريا باطلا وغير شرعي. كما أدانت الأمم المتحدة دولة جنوب أفريقيا سابقا في قرارات عدة، علما بأن الآلاف من اليهود والمواطنين الإسرائيليين رفضوا هذا القانون، كما رفض ٥٦ نائبا في الكنيست من أصل ١٢٠ هذا القانون، لأنهم يعتقدون أنه قانون تمييز عنصري. فأرجو من الأمم المتحدة أن تحذو حذو جزء هام من سكان إسرائيل برفض هذا القانون.

إن هذا القانون العنصري يتحدث عن ما يسمونه أرض إسرائيل. فهل لكم أن تسألوا الحكومة الإسرائيلية أين هي أرض إسرائيل؟ وما هي حدود دولة إسرائيل التي أتحدى أن يعرفها أحد منهم؟ أعطيهم الخارطة وأطلب منهم أن يحددوا دولتهم، لا يمكنهم ذلك. إن هذا القانون العنصري يشكل وصمة عار أخرى في جبين دولة إسرائيل وفي جبين كل من يسكت عنه، وكذلك القوانين الإسرائيلية الأخرى التي شرعت للقرصنة وسرقة أرض وأموال الشعب الفلسطيني.

لقد تعاملنا بإيجابية تامة مع مبادرات المجتمع الدولي المختلفة لتحقيق السلام بيننا وبين الإسرائيليين، ومن ضمنها مبادرة السلام العربية التي اعتمدت في قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣). وتعاملنا مع إدارة الرئيس ترامب منذ وصوله إلى سدة الحكم بذات الإيجابية، ورحبنا بوعده بإطلاق مبادرة لتحقيق السلام، والتقيت معه عدة مرات على مستوى القمة. وانتظرنا مبادرته بفارغ الصبر، ولكننا فوجئنا بما أقدم عليه من قرارات وإجراءات تتناقض بشكل كامل مع دور والتزامات إدارته تجاه عملية السلام، حيث قامت هذه الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بإصدار قرار يقضي بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الأمريكية، وقام هو بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارة بلده من تل أبيب إليها وأصبح يتفاخر بأنه أزاح قضية القدس واللاجئين والمستوطنين والأمن من على طاولة

المفاوضات، الأمر الذي يدمر المشروع الوطني الفلسطيني ويشكل اعتداء على القانون الدولي والشرعية الدولية، وتمادت الإدارة في عدوانيتها بقطع المساعدات عن السلطة الوطنية الفلسطينية وعن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وكذلك عن المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة. ثم يتحدثون عن المساعدات الإنسانية – حتى المساعدات الإنسانية قطعوها. وبمجمل هذه المواقف تكون الإدارة قد تنكرت للالتزامات الأمريكية السابقة وقوضت حل الدولتين وكشفت زيف ادعاءاتها بالحرص على الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين. وما يثير السخرية أن الإدارة الأمريكية لا تزال تتحدث عن ما تسميه ”صفقة العصر“. فماذا تبقى لدى هذه الإدارة لتقدمه للشعب الفلسطيني؟ هل هي فقط حلول إنسانية، لأنها عندما تزيح من الطاولة القدس واللاجئين والأمن وغيرها، ماذا يتبقى لتقدمه لنا كحل سياسي للشرق الأوسط؟

وما زال الكونغرس، أيضا، يصر على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية – التي تعترف بها الأغلبية الساحقة من دول العالم، بما في ذلك إسرائيل، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، هذا ما تعترف به إسرائيل، أما الكونغرس الأمريكي فيعتبرها منظمة إرهابية، في وقت تتعاون فيه دولة فلسطين مع معظم دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة، لمحاربة الإرهاب. فلماذا كل هذا العداء المستحكم للشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت احتلال تدعمه الولايات المتحدة.

ونقول لهم إن مواقفنا واضحة بشكل عام ومطلق لكل الناس.

ونتحداهم إن كنا قد ارتكبنا خطأ واحدا في مسيرتنا الطويلة. ومع ذلك يأتي الكونغرس ليقول أننا منظمة إرهابية. كيف؟ لا أدري. هو يقرر وعلينا أن نستمع!

لقد عرضنا على الإدارة الأمريكية على مدى سنوات تشكيل لجنة فلسطينية – أمريكية للبحث في مكانة منظمة التحرير الفلسطينية من حيث الجوانب السياسية والقانونية حتى نثبت لهم أنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة ملتزمة بتحقيق السلام ومحاربة الإرهاب، وأن قرار الكونغرس بشأنها هو قرار تعسفي وغير قانوني وغير مبرر، ويتجاهل بشكل متعمد الاتفاق الرسمي مع الإدارة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، هذا الاتفاق الذي عقدناه مع ٨٣ دولة أخرى. فنحن لدينا بروتوكولات واتفاقات مع ٨٣ دولة من دولكم الأعضاء بشأن مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الولايات المتحدة، ومع ذلك يسمينا الكونغرس إرهابيين.

ورغم كل ذلك، فإنني ومن على هذا المنبر الموقر، أجدد الدعوة للرئيس ترامب لإلغاء قراراته وإملاءاته بشأن القدس واللاجئين والاستيطان التي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، مع التقيد بما جرى بيننا من تفاهمات حتى نتمكن من إنقاذ عملية السلام وتحقيق الأمن والاستقرار للأجيال القادمة. وهذا جزء من التفاهمات الموقّعة، بناء على رسالة موقّعة بيننا وبين الإدارة الأمريكية حول كثير من القضايا، والآن تجاهلوها جميعا.

وللتأكيد على تمسكنا بالسلام وحل الدولتين، وبالمفاوضات التي لم نرفضها في يوم من الأيام سبيلا لتحقيق ذلك، أنا أتحدى إن كان طُلب منا مرة واحدة أن نجلس إلى طاولة المفاوضات فرفضنا ذلك، بل على العكس تماما، دُعينا أكثر من مرة من أكثر من دولة منكم هنا، وقالوا لنا تعالوا نجلس مع السيد نتنياهو وأنتم سويا، وكنت أوافق في كل مرة وأتحدى إذا كنت لم أوافق مرة واحدة، وأتحدى القول بأننا رفضنا ولو لمرة واحدة.

للتأكيد على تمسكنا بالسلام وحل الدولتين، وبالمفاوضات التي لم نرفضها في يوم من الأيام سبيلا لتحقيق ذلك، ومن أجل إنقاذ عملية السلام، عرضتُ في جلسة مجلس الأمن المعقودة بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير من هذا العام (انظر S/PV.8183) مبادرة تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، يستند إلى قرارات

الشرعية الدولية والمرجعيات المُجمع عليها أمميا، ويتم بمشاركة دولية واسعة، تشمل الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمجموعة الرباعية الولية. وسوف نقوم بتوزيع هذه المبادرة كاملة على حضراتكم بأمل اعتمادها من قبل جمعيتكم الموقرة.

وهنا أجدد القول بأننا لسنا ضد المفاوضات إطلاقا ولم نرفضها يوما وسنواصل مد أيدينا من أجل السلام.

ونحن لا نؤمن إلا بالسلام طريقا للوصول إلى حل لقضيتنا، كما قلت في المقدمة. ولا نؤمن بالعنف والإرهاب، وأعلنا ذلك مرارا وفي كل المناسبات، فماذا هو المطلوب منا؟ مفاوضات على أساس الشرعية الدولية، ولكن إذا كانت الشرعية الدولية منذ ٤٧ عاما وإلى اليوم لا يحترم قرار واحد منها ثم يتحدثون عن حلول على أساسها، فأية حلول؟

إن السلام في منطقتنا لن يتحقق بدون استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية ومقدساتها كافة. وهناك كثير ممن يحاولون أن يتذاكوا علينا بالقول إن عاصمتكم في القدس الشرقية. ولكن كلا، فهذا تلاعب بالألفاظ ... يعني أبوديس أو غيرها من المناطق المحيطة بالقدس، ليست هي القدس. لا، إن عاصمتنا هي القدس الشرقية وليست في القدس الشرقية. ولا يتذاكى أحد علينا بأن أبوديس وغيرها ستحل مشكلتكم، لا، فالقدس الشرقية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ هي عاصمتنا.

فلا سلام بغير ذلك، ولا سلام مع دولة ذات حدود مؤقتة، اخترعوا لنا دولة ذات حدود مؤقتة إن كنتم تعرفون منذ قبل أكثر من ١٠ سنوات، أي أن نقيم دولة ذات حدود غير معروفة، مثل دولة إسرائيل غير معروفة الحدود، ثم نتحدث عما سيحدث فيما بعد. لا، نحن نريد دولة معروفة الحدود ومعروفة الحقوق، ونعيش جنبا إلى جنب مع الإسرائيليين. أما بدون ذلك، فلا نريد.

أنتم هنا ١٣٨ زائدا دولة أخيرة اعترفت بنا، وهي كولومبيا، فصار العدد ١٣٩ دولة. ولأجل ذلك أدعو دول العالم التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين، إلى الإسراع بهذا الاعتراف، إذ أنني لا أرى سببا مقنعا لتأخر بعض الدول في الاعتراف بدولة فلسطين.

وفي هذا السياق، أود أن ألفت النظر إلى أن دولة فلسطين سوف تترأس في العام ٢٠١٩ مجموعة الـ ٧٧ والصين. وبالمناسبة، قبل عشر دقائق، اجتمعنا في القاعة الأخرى للأمم المتحدة، وأعلن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، أننا اُنتخبنا انتخابا حرا من قبل ١٣٤ دولة لنترأس مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومع ذلك، هناك دول تقول ”نحن نعترف بالدولتين“، يعترف بإسرائيل ولا يعترف بنا لماذا وما الفرق؟ ما دمت تعترف بإسرائيل وتعترف بالدولتين، فلماذا لا تعترف بفلسطين؟ هل تجامل أحدا ما؟ هل تماشي أحدا ما؟ لا، نحن لا نقبل بهذا المنطق، ونقول لهذه الدول: نعم، لا بد أن تعترفوا. ولا يعني هذا أننا لن نذهب إلى المفاوضات بل بالعكس، هذا يزيد الموقف السياسي الدولي قوة، بأن نذهب إلى المفاوضات بدعمكم عندما تعترفون بدولة فلسطين، ولا يكون هذا الاعتراف أحاديا أبدا، لأنك تعترف بالدولتين معا وتطالب بالمفاوضات.. ما هو الفرق؟

وأود أن أذكّركم مرة أخرى بأن إسرائيل لم تنفذ قرارا واحدا من مئات القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة. هناك ٧٠٥ قرارات أصدرتها الجمعية منذ عام ١٩٤٧ وإلى يومنا هذا. وهناك ٨٦ قرارا صادرا من مجلس الأمن منذ عام ١٩٤٨ وإلى الآن. لم ينفَّذ ولا قرار واحد منها، إسرائيل لم تنفذ منها قرارا واحدا. ومع الأسف، أقولها بصراحة: مدعومة في ذلك بتأييد الولايات المتحدة، لأن الجمعية العامة أو الدول الأخرى عندما نسألها توافق، الجمعية العامة أعطتنا ١٣٩ صوتا بينما امتنعت عن التصويت ٤٢ دولة اتخذت موقفا محايدا، ولم تصوت معارضة سوى ٨ دول. إلى متى ستبقى إسرائيل خارج القانون وتلعب كما تشاء وتتمرد كما تشاء مدعومة بمن تشاء وتشاء؟

إننا نقاوم الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني بالوسائل المشروعة التي أقرتها منظمتكم الدولية، وعلى رأسها المقاومة الشعبية السلمية، لن نستعمل أي أسلوب آخر، مقاومة شعبية سلمية، هل هي محرمة؟ مقابل أن المستوطنين يضربون الشعب الفلسطيني بالأسلحة، يدخلون المدن والقرى بالأسلحة، هذا غير الجيش والشرطة، دعكم منهم، فأنا أتكلم عن المستوطنين، لكننا نرفض وسنرفض استعمال العنف والقوة وسنرفض كل أنواع السلاح، ولا نقبل باستعمال السلاح في أي مكان آخر. ونتمنّى على العالم كلّه أن يُلغي السلاح النووي والتقليدي، ثم انظروا كيف يصبح العالم بعدها!

الآن هناك مشكلة في الخان الأحمر، منطقة الخان الأحمر، فإسرائيل مصممة على تدمير هذه القرية وسكانها يقطنونها منذ أكثر من ٥٠ عاماً، ولكنها إذا دمّرت هذه القرية فهي تُدمّر وحدة الضفة الغربية، يعني تقسمها بين الشمال والجنوب، وهذا ما تريده إسرائيل، فهل توافقون أنتم على ذلك؟ هذا ما تريده. وكذلك الاعتداءات القادمة على الأقصى، وتذكرون الاعتداءات السابقة على الأقصى عندما توقفت بالمقاومة الشعبية السلمية.

الآن، خرجوا علينا بأن المحكمة العليا الإسرائيلية ستُصدر قراراً بتقسيم الأقصى مكانياً وزمانياً، وبالتأكيد لن نقبل. وغيرنا كثير من أصحاب النخوة والمروءة والكرامة ومحبي السلام لن يقبلوا، وعلى إسرائيل أن تتحمل النتائج. هذه البلطجة يجب أن تتوقف، لأنه لا يجوز كل يوم إصدار قرار ونحن غير موجودين، غير مقبولين!

أخذنا قراراً عن الحماية الدولية منكم لأننا نتعرض في كل يوم للاعتداءات، وليست لدينا القدرة لنحمي شعبنا ونحمي أنفسنا (القرار دإط-١٠/٢٠). فكيف أخذتم قراراً بحماية الشعب الفلسطيني ومن الذي ينفّذ هذا القرار؟ لا يكفي أيضاً بصراحة أن تأخذ الجمعية العامة قراراً ثم لا يُنفّذ كبقية القرارات. يجب أن تحترم الجمعية قراراتها لتُحترم. أما أن يبقى قرار لنفرح به ونصفق له ثم لا يُنفّذ، منها الحماية الدولية، أرجوكم دلونا على الطريق لتنفيذ هذا القرار. هذه مسؤوليتكم.

وفي الوقت الذي نرحّب فيه بتقديم الدعم الاقتصادي والإنساني لشعبنا – شكراً لكم – في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر بوابة الشرعية الدولية، فإننا نرفض أن يكون هذا الدعم بديلاً للحل السياسي، فقضيتنا فيها كثير من الجوانب الإنسانية لكننا لا نريد القضايا الإنسانية دون حل سياسي، بصراحة، فلا يضحك علينا أحد ويقول: ها نحن نساعدكم! فنحن نريد حق تقرير المصير لشعبنا لا أكثر ولا أقل.

لا يوجد شعب على هذه البسيطة لا يتمتّع بحقوق تقرير المصير، شعوب صغيرة وكبيرة من حقها ولو كان شخصاً واحداً. فلماذا نحن لا نتمتع به؟ نحن ١٣ مليون فلسطيني في العالم، فلماذا لا نُعطى حق تقرير المصير وهذا ليس ضد أحد، لنبني دولتنا المستقلة ولتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. أين الغلط في هذا؟ أين الخطأ في هذا؟ أين الجريمة في هذا الكلام؟

إننا نواصل بذل الجهود الصادقة والحثيثة لإنهاء الانقسام، هذه مشكلة أخرى عندنا، وتحقيق المصالحة ورغم العقبات التي تقف أمام مساعينا المتواصلة لتحقيق ذلك فإننا ماضون – حتى الآن – في تحمّل مسؤولياتنا تجاه أبناء شعبنا في قطاع غزة. وإننا نقدّر كل التقدير لأشقائنا العرب – ولمصر الشقيقة على وجه الخصوص – ما تقوم به من جهود لإنهاء هذا الانقسام آملين أن تتوج هذه الجهود في النهاية بالسلام.

نحن عقدنا اتفاقاً برعاية مصرية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. والاتفاق بسيط: أن تتولّى الحكومة الفلسطينية مهماتها في غزة كما تتولّاها في الضفة الغربية، ثم نبني دولتنا على أساس قانون واحد وسلطة واحدة ونظام واحد وسلاح شرعي واحد. لا نقبل دولة الميليشيات، أياً كانت! لم يوافقوا على تنفيذ ذلك وإلى الآن لم نحصل على موافقتهم على ذلك. إنما في الأيام القليلة القادمة ستكون آخر جولات الحوار، وبعد

ذلك سيكون لنا شأن آخر. بعد هذا، أيها السيدات والسادة، أريد أن ألخّص بما يلي:

الشعب الفلسطيني الذي تعداده ١٣ مليون إنسان – إلا إذا كان البعض لا يرانا بشراً – ليس شعباً زائد على وجه الكرة الأرضية! كل شعب، صغيراً كان أم كبيراً، يأخذ حقه، فلماذا ضاقت بنا السبل وأصبحنا شعباً زائداً، إضافياً، يجب أن يتم التخلص منه. هذا ما لا نقبل به ولا نتحمّله إطلاقاً. ومع ذلك، صابرون، ومع ذلك صامدون، ومع ذلك نؤمن بالسلام والطرق السلمية. لكن انظروا إلينا على أننا بشر ولسنا زائدون على وجه هذه الكرة الأرضية.

ثانياً، هناك اتفاقات مع الإدارة الأمريكية نقضتها جميعها، فإذا لم تتراجع عن هذا النقض فلن نبقى نحن ملتزمين بالجوانب التي علينا والتي وردت في ورقة الاتفاقات. إذا لم يلتزموا فنحن لن نلتزم، إطلاقاً! اتفاق بين الطرفين يجب أن يُحترم من قبل الطرفين. أنا أحترمه من الألف إلى الياء فإذا لم يحترمه هو فلن أحترمه أنا، لن أحترمه ولن ألتزم به وليكن ما يكون.

ثالثاً، أضيف إلى هذا أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعتبر وسيطاً، لكن نظرتنا لها بعد الآن أنها لا تصلح وسيطاً وحدها. عندنا الرباعية الدولية، أهلاً وسهلاً، يضاف إليها أي دولة في أوروبا أو أفريقيا أو آسيا، أهلاً وسهلاً، بما فيها الدول العربية إذا رُغب بها لتكون وسيطاً بيننا وبين الإسرائيليين. أما أمريكا وحدها فلم نعد نتحمّل وساطتها لأنها منحازة لإسرائيل. كذلك هناك اتفاقيات بيننا وبين إسرائيل، من اتفاق أوسلو إلى اتفاق باريس، وكُلّها نُقضت من قبل إسرائيل.

وندعو إسرائيل إلى التراجع عن نقضها لهذه الاتفاقات وإلا فلن نلتزم بهذه الاتفاقات إطلاقاً.

كذلك اتفاق حماس، الاتفاق بيننا وبين حماس، التزمنا به ويعرف أخوتنا المصريون أننا التزمنا به، لكنهم لم يلتزموا به، ولذلك فنحن لن نتحمل أي مسؤولية من الآن فصاعدا، أرجو أن تفهموا كلامي، لن نتحمل أي مسؤولية إذا أصروا على أن يرفضوا الاتفاقات.

ورغم كل هذا، ورغم كل هذا الظلم من العالم، لن نلجأ إلى العنف ولن نلجأ إلى الإرهاب، سنستمر في محاربة العنف والإرهاب في كل مكان في العالم. هذا حال وهذا حال. حيث لن نقبل أي عدوان على أي دولة تعترف بنا أو لا تعترف بنا، تحبنا أو لا تحبنا،نحن لا نقبل أن يعتدى عليها من قبل الإرهاب العالمي الذي يسود في كثير من البلدان. هذا هو ما لدينا.

نقطة مهمة جدا، قالت الإدارة الأمريكية إن عدد اللاجئين الفلسطينيين فقط ٤٠ ٠٠٠ لاجيء، كيف حسب رقم الـ ٤٠ ٠٠٠؟ اسألوا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، طبعا لا تريد الأونروا الآن، فهي تريد إزالتها من الطريق، لتنتهي قضية اللاجئين إلى الأبد. أنشئت وكالة الأونروا في عام ١٩٤٩ لمساعدة اللاجئين حتى تنتهي قضيتهم. وحتى الآن، لم تنته قضيتهم، للآن من بين شعبنا البالغ تعداده ١٣ مليون فلسطيني، هناك ٦ ملايين لاجئ – وليس ٤٠ ٠٠٠ كما تقول الإدارة الأمريكية. أيريدون بكل بساطة إلغاء هذه الحقائق، هي من حسبت وهي من قررت وهي من قررت إلغاء وكالة الأونروا، وعلى العالم أن يفعل، لا، لن يحصل هذا.

وأخيرا، أتوجه إلى شعبنا لكي يصبر ويتحمل وأن يبقى يضحي من أجل الوصول إلى الاستقلال وتقرير المصير، والوصول إلى دولة مستقلة عاصمتها القدس، وليس غير القدس. لن ندعهم يخدعونا. تحية إكبار لشهدائنا الأبرار وأسرانا البواسل، وأقول للفلسطينيين جميعا، أولا، إسرائيل تعتبر هؤلاء مجرمين. لماذا؟ إسرائيل عندها آلاف من الذين كانوا يعتدون على كل الناس، لماذا تعتبرهم أبطالا؟ لماذا يعتبر من قتل اسحق رابين بطلا، ونحن أسرانا مجرمين؟

تحية لشهدائنا الأبطال وأسرانا الأبطال. وأقول للجميع إننا على موعد قريب مع فجر الحرية والاستقلال، وإن ظلام الاحتلال إلى زوال بإذن الله.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة فلسطين على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**البند ٨ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**المناقشة العامة**

**خطاب السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس المجلس الأوروبي.

*أُصطحب السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني كثيرا أن أرحب بمعالي السيد دونالد تسك، رئيس المجلس الأوروبي وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد تاسك** (المجلس الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الاتحاد الأوروبي يناضل بقوة للحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد، الذي يتعرض حاليا لضغوط شديدة فيما يتعلق بالتجارة والأمن وتغير المناخ وحقوق الإنسان. نحن لا نقول ذلك بصفتنا بلدانا تدعم الأمم المتحدة بقوة، بل وبصفتنا قارة تهتم أشد الاهتمام بالاحترام والتفاهم المتبادل والتضامن فيما بين الدول.

وبصفتنا قادة، علينا أن نجهز الأمم المتحدة بالوسائل اللازمة للنجاح في الوفاء بولايتها. ثمة حاجة إلى مزيد من الوحدة والإجراءات الجماعية في الكفاح ضد النزاعات والفقر والمجاعة والإرهاب والتشريد الجماعي للسكان، كما يتضح في فنزويلا وسورية وميانمار والعديد من الأماكن الأخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الجهود المبذولة حاليا من أجل إصلاح الأمم المتحدة. تلك الإصلاحات تشتد الحاجة إليها وتأخرت كثيرا. إلحاحية هذه المسألة واضحة وتنفيذها ضروري.

إن الاتحاد الأوروبي يضطلع بمزيد من المسؤولية عن المسائل الأمنية. وقد بدأنا تعاونا طموحا فيما بين جيوش بلداننا. نحن مستعدون لتكثيف المساعدة المقدمة إلى جيراننا من خلال بعثات إدارة الأزمات وبناء القدرات وحفظ السلام بالتعاون مع آخرين، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ويتوقع أن تسفر عن توفير حلول للأمن العالمي أكثر فعالية وأوفر مواردا.

وقد اتخذت أوروبا إجراءات ضد الاستخدام المتزايد للتضليل الإعلامي والدعاية الخارجية للتدخل في الانتخابات الشفافة والديمقراطية. الفضاء الإلكتروني مجهول الهوية تستخدمه جهات فاعلة خارجية كغطاء لأنشطة التدخل السياسي الخبيثة. وهو ليس مشكلة لأوروبا وحدها؛ فقد تضرر آخرون كثيرون هنا اليوم بنفس الشكل. ينبغي أن تساعد الأمم المتحدة في فضح تلك الظاهرة وإسناد المسؤولية وزيادة قدرة الديمقراطيات على الصمود.

بعد مائة سنة على ميلاد نيلسون مانديلا، نحتفل بانتصاره على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ويسعدني جدا أن تتزامن هذه المناسبة مع تعميق الروابط بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وكان مؤتمر قمة اتحادينا في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أساسيا. وبفضل التعاون الممتاز بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، قمنا حتى الآن بمساعدة أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص على مغادرة ليبيا من خلال العودة الإنسانية الطوعية.

نحن نود توسيع نطاق العمل مع شركائنا في المجالات الأخرى. ولذلك ستكون مجالات التعليم والاستثمار في التنمية، وتغير المناخ والتجارة الحرة في صميم علاقاتنا في المستقبل.

إن أفريقيا قارة من التحديات الكبيرة ولكنها أيضا قارة من الفرص الكبيرة. إن عدم الاستقرار في ليبيا قد وجه انتباه العالم إلى المعاناة التي يسببها مهربو البشر والمتجرون بهم الذين يستغلون الناس بشكل وحشي ويتسببون في إضعاف الدول التي يعلمون فيها. لقد عين مجلس الأمن أسماء بعض من أسوأ المنتهكين في حزيران/يونيه. لا بد من إخضاع هؤلاء الأشخاص للجزاءات وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، سيعمل الاتحاد الأوروبي بدأب وبحسن نية مع الشركاء في شمال أفريقيا في جهود البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط. إن المسؤولية الجماعية وحدها هي التي يمكن أن توفر حلولا فعالة لظواهر عالمية مثل الهجرة والتشريد القسري. وأرجو مخلصا أن تمثل مناقشات الأمم المتحدة الأخيرة بشأن إدارة الهجرة وحماية اللاجئين في المستقبل خطوة في الاتجاه الصحيح.

إن الاتحاد الأوروبي يقود جهود إعادة التوطين على الصعيد العالمي، بما في ذلك إعادة التوطين من تركيا التي، إلى جانب الأردن ولبنان، تستضيف اللاجئين الذين شردوا بسبب القتال الدائر في سورية. إن الشعب السوري يعاني مع استمرار الحرب. ثمة حاجة إلى تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن إدلب تنفيذا كاملا من أجل المساعدة على تجنب وقوع كارثة إنسانية. يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي الإنساني، وتكفل حماية المدنيين وتسمح بوصول المعونة إلى المحتاجين. وثمة حاجة خاصة إلى عملية سياسية مجدية تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل حل النزاع.

إن التنمية المستدامة وزيادة الربط بين القارات ستعمل على التقريب بين البلدان والشعوب والمجتمعات. تلك الأولويات ستكون ذات أهمية حاسمة في علاقاتنا المستقبلية مع أفريقيا وكذلك في الاجتماع الآسيوي الأوروبي في الشهر المقبل، الذي سأستضيفه في بروكسل. إنها تتماشى مع تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وغيره من الالتزامات الدولية. من الفيضانات إلى الحرائق، يصبح أثر تغير المناخ أكثر وضوحا كل عام، وللأسف، فإننا نقيس الأثر بحجم الخسارة في الأرواح البشرية. وعلى الرغم من أنه لم يحرز سوى القليل من التقدم في مهمتنا الرئيسية – وهي تنفيذ اتفاق باريس – فإن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزما التزاما كاملا به وحدده بوصفه أولوية في علاقاته مع شركائه.

وبينما نتكلم عن البيئة، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأناشد جميع القادة اتخاذ إجراءات لحماية المياه المحيطة بالقطب الجنوبي. لا يزال هناك متسع من الوقت لإنقاذ الموئل الطبيعي للعديد من الأنواع المهددة بالانقراض من خلال إنشاء محميات بحرية في المحيط الجنوبي. اسمحوا لي أن أقولها بصوت عال وواضح: من يمكنهم تصور كوكبنا بدون الحيتان والبطريق وأنواع أخرى، سيتعين عليهم أيضا تصور كوكبنا بدون البشر.

ويشكل عدم الانتشار تحديا عالميا آخر نواجهه، لكن الحالة في هذا المجال تبدو أفضل بفضل العمل المتعدد الأطراف بشأن الجزاءات. في شبه الجزيرة الكورية، كانت الحالة قبل عام حرجة. وعلى الرغم من أن الكثير يتوقف على موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد رأينا أن الدبلوماسية يمكن أن تفتح الطريق أمام التوصل إلى حلول شاملة بقدر أكبر. هناك حالة مماثلة مع إيران فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة. وإذ نتناول المسائل النووية، فإن هذا الاتفاق ساعد أيضا على تهيئة المجال للحوار بشأن مسائل أخرى مثيرة للقلق، مثل سلوك إيران الإقليمي وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية. إن الاتفاق جيد للأمن الأوروبي والإقليمي والعالمي. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالحفاظ على هذا الاتفاق، طالما ظلت إيران ملتزمة به التزاما كاملا.

لقد ذكرت الذكرى السنوية المئوية لميلاد نيلسون مانديلا. في الساعات القادمة، ستحل أيضا الذكرى الخامسة والسبعين لحائز آخر على جائزة نوبل للسلام، هو البولندي العظيم ليش فاليسا. إن الرجلين رمزان من رموز قضية جميلة، وهي كيف تنتصر بدون عنف، كيف نصفح عن مارس الاضطهاد ضدنا وكيفية ندحر الشر بالخير في الحياة العامة. اليوم، إذ بدأ كثيرون – وبعضهم هنا في هذه القاعة بل وأقوى قادة العالم – التخلي عن الحرية والتضامن والديمقراطية، دعونا نتذكر رسالة مانديلا وفاليسا. فبغض النظر عن صعوبة حالتيهما، لم يستسلما في كفاحهما.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس المجلس الأوروبي على البيان الذي أدلى به للتو.

*اُصطحب السيد دونالد تسك، رئيس المجلس الأوروبي، من المنصة.*

## خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

*اصطحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد ميشيل** (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): ”الطريق الوحيد الذي يوفر أي أمل في مستقبل أفضل للبشرية كلها هو طريق التعاون والشراكة“. تلك كانت كلمات الراحل كوفي عنان من على هذه المنصة قبل ١٧ عاما، في مطلع القرن الحادي والعشرين (A/56/PV.7، صفحة ٢). يصادف هذا العام مرور مائة عام على انتهاء الحرب العالمية الأولى. لقد أدى تفاقم المنافسات والتوترات الاقتصادية والانسحابات الانتقامية إلى سوء الفهم والإحباط وحقائق ثابتة على أرض الواقع. وأدت الأعمال الانفرادية وفشل الحوار إلى محو لا يعوض لتضحيات أجيال، إذ ابتلي نصف القرن العشرين بويلات حربين عالميتين وعار محرقة الهولوكوست.

واستلزم الأمر بصيرة وشجاعة جيل لوضع مخطط نظام دولي قائم على القيم والقواعد. ومن رماد مأساة القرن الماضي، بعث مولد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الأمل في عالم أفضل. لقد عاش الاتحاد الأوروبي فترة لم يسبق لها مثيل من السلام والرخاء. وتشمل إنجازاته الملموسة الاقتصاد الحر القائم على المنافسة العادلة، وحرية التنقل، ووضع المعايير الاجتماعية والبيئية.

إن الاتحاد الأوروبي هو ثمرة حوار دؤوب يكون معقدا في بعض الأحيان ويتسم بقيود في أحيان كثيرة. يستند هذا الحوار إلى طموح يتجاوز مجرد الإضافة إلى المصالح الوطنية. الطموح هو وعد الآباء المؤسسين، وهو الحرية والكرامة لكل مواطن وسيادة القانون والديمقراطية بوصفها حصنا ضد التعسف في الحكم.

تلك هي الركائز التي أرست أسس السلام والأمن الدوليين. إن ميثاق الأمم المتحدة يعلن أهمية الكرامة والاحترام لكل البشر، أيا كان مسقط رأسهم، أو لون بشرتهم أو أصلهم، أو معتقداتهم الفلسفية أو الدينية، أو ميلهم الجنسي. إن القيم العالمية هي أقوى المعايير المرجعية وأكثرها موثوقية من أجل التصدي لكل التحديات التي يواجهها العالم.

كما أن الديمقراطية وسيادة القانون هما دائما أفضل ضمان لإعمال الحقوق والحريات الأساسية، لأن سيادة القانون هي الحكم الذي يحمي الضعيف من القوي. وتعني سيادة القانون أن نتحمل عواقب أعمالنا. إن سيادة القانون هي رفض الإفلات من العقاب. وسيادة القانون هي أيضا ضمان على أن من الأفضل أن نتشاطر العلوم والمعارف فيما بيننا. إن وضع البشر

في بؤرة الاهتمام وإرساء سيادة القانون كأساس للنظام الدولي هما ما ينبغي أن يدفعا محرك التعددية.

إن التعددية ليست مفهوما أجوف بلا معنى. بل على العكس من ذلك، إنها قناعة، حيث يجري الحوار بلا كلل، بما في ذلك مع من لا نتشاطر معهم بسهولة نفس وجهات النظر. إن ذلك الحوار مهم. فتعددية الأطراف هي التعاون والتفاوض؛ إنها معركة الآراء والحجج بدلا من الأسلحة. إن التعددية هي رفض العنف؛ والأمر بيدنا للإلتزام بتحقيق عالم أفضل وأكثر عدلا وأمانا واستدامة.

فمن منا هنا يعتقد أن جمع ١٩٣ دولة ذات سيادة وطنية معا، ممثلة في هذه المنظمة، وتتصرف كل منها بصورة إنفرادية يمكنها أن تحقق معجزة من حيث الاستجابة بصورة مثمرة وفعالة للتحديات المشتركة التي نواجهها؟ ذلك وهم. ومن الوهم الاعتقاد بأن يدا خفية للسوق ستفضي بصورة طبيعية، وبمعجزة إلى التقدم والرفاه المشترك. فالرأسمالية تحتاج لقواعد، وكذلك الحال بالنسبة للجنس البشري. وبطبيعة الحال، تتطلب تعددية الأطراف جهدا صبورا. وبطبيعة الحال ستكون هناك حالات فشل. بيد أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد للقضاء على الفقر، وتحييد الإرهابيين والحفاظ على الموارد الطبيعية لكوكبنا. إن بلدي يأسف لأن الاتفاقات الدولية، التي نتجت عن مفاوضات صعبة ومكثفة يمكن نبذها بسرعة، من جانب واحد. ففي غضون أشهر قليلة طُرح جانبا من قبل أحد الأطراف الموقعة الاتفاق النووي مع إيران، فضلا عن اتفاقات تجارية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

إن الثقة والتعاون بين الدول ذات السيادة ينطويان على احترام الوعود والالتزامات التي جرى التعهد بها. لقد أظهر التاريخ دائما أن قانون البقاء للأصلح لا يحمي أحدا؛ بل العكس تماما. إن أكثر الحلول دواما هي دائما الحلول المتوازنة والمقبولة على نطاق واسع. وكما نعلم، فإن إيران كانت على وشك الحصول على الأسلحة النووية، وكما نعلم، كانت المفاوضات بشأن المشكلة طويلة وصعبة من أجل التوصل إلى حل توفيقي. وقد احتاج الأمر إلى شجاعة متبادلة للتغلب على الريبة والعداء العميق، ونحن نعلم أن الاتفاق ليس مثاليا، نظرا لأنه لا يغطي برنامج القذائف التسيارية الإيراني. وفي الوقت نفسه، فإن عمليات التفتيش التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد أن إيران تفي بالتزاماتها. فهل ينبغي أن يلقى بالاتفاق جانبا بسبب أوجه القصور فيه؟ ألا ينبغي لنا فتح فصل جديد من المفاوضات المتعددة الأطراف لكي تُكمل ذلك الاتفاق ونحسنه؟

إن الإجراءات الأحادية الجانب والقاسية التي لا يمكن التنبؤ بها تجعل العالم أكثر خطورة. إنها تسبب الاختلال والإحباط، وهي تصبح دائما بذورا للنزاع. ومن ناحية أخرى، تزداد قوتنا من خلال الحوار والتفاوض والاحترام المتبادل. إن الحوار يساعدنا على معالجة الخلافات وتسويتها، ويؤدي إلى نتائج أفضل. لقد عملت الأمم المتحدة بدأب طوال سبعين عاما، من أجل تحسين العالم استنادا إلى أساس مشترك من القيم الأساسية. ومن واجبنا أن نحدد التحديات ونضع الاستراتيجيات، ولا سيما من أجل العمل. إن لدى منظمتنا إمكانات كبيرة، وفي هذا الصدد، أود أن أثني على العمل المتسم بالذكاء والنشاط والدأب الذي يضطلع به الأمين العام، أنطونيو غوتيريش.

إن بلدي ما برح طوال تاريخه يلتزم بالعمل من أجل السلام وبناء توافق في الآراء. وبهذا الاقتناع القوي، انتُخبت بلجيكا عضوا غير دائم في مجلس الأمن للعامين القادمين. وسوف نرقى إلى مستوى الثقة التي منحت لنا. وسنكفل زيادة الحوار مع جميع الجهات الفاعلة. ونود أن تعزز النقاش المتسم بالاحترام والشفافية بغية حفز مزيد من روح الثقة بيننا وسوف نعمل من أجل أمن كوكبنا وازدهاره واحترامه.

إن الأمن الجماعي هو المطلب النهائي؛ والحس السليم فحسب، يقتضي السعي إلى منع نشوب النزاعات كلما أمكن

ذلك. ولذلك، نؤيد الرصد الدائم لجميع مؤشرات العنف. ونؤيد أيضا إنشاء آليات للإنذار المبكر، لأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ينبغي ألا تتركنا في حالة لامبالاة. إن التلاعب في الانتخابات أو إفسادها، وانتهاكات السلامة الإقليمية، والتهديدات باستخدام القوة هي دائما علامات إنذار مبكر للنزاع في المستقبل. ويجب دائما أن يكون السعي إلى إيجاد حل سلمي وسياسي في صميم نهجنا، كما يجب دائما أن تكون عمليات حفظ السلام جزءا من إطار سياسي ذي مصداقية.

وأخيرا، ولنكن صادقين مع بعضنا البعض. إن تواجد ذوي الخوذ الزرق على أرض الواقع يجب ألا يصبح ستارا للاستسلام السياسي، لا في مناطق النزاع ولا على الصعيد الإقليمي أو الدولي. ويجب أن يتم بانتظام تقييم كل بعثة سلام بمعيار مساهمتها في تحقيق الهدف السياسي بالمعنى النبيل لهذا المصطلح. وخلال الوقت الذي سنقضيه بوصفنا عضوا في مجلس الأمن، نود التركيز أيضا على حماية أكثر الفئات ضعفا في النزاعات المسلحة. إن حماية المدنيين – ولا سيما الأطفال – فضلا عن كفالة الكرامة والاحترام للمرأة، وسلامة المدارس والمستشفيات، والقنوات الإنسانية، هي في رأينا، من الأولويات الأساسية. ولا يمكن أن نتسامح مع ما لا يجوز التسامح بشأنه. إن الذين ينتهكون، باستخفاف غالبا، هذه المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي يتعين معاقبتهم. ويجب أن تسعى مكافحة الإفلات من العقاب أيضا إلى تهيئة الظروف المناسبة للعيش معا في سلام بعد انتهاء النزاع. إن التعايش في سلام ووئام مسألة وجود في الشرق الأدنى وفي الشرق الأوسط. وتذكرنا المآسي التي نشهدها في سورية وليبيا واليمن بطول المسار الذي لا يزال يتعين قطعه. ولا يمكننا أن نسمح للمناطق أن تصبح ساحات معارك قاسية ومؤسفة، دون اعتبار للمآسي الإنسانية التي تنشأ في وقت لاحق.

فبعد خمسة وعشرين عاما من التوقيع على اتفاقات أوسلو، لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط في حالة جمود. ولا تؤدي الإثارة الناجمة عن بعض التطورات، التي كثيرا ما تتعارض مع القانون الدولي، إلا إلى المزيد من العقبات والصعوبات، وتُضعف آمال السلام. وما زلنا نؤيد الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس عاصمة مشتركة.

إن انتشار الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا خطيرا لمستقبل البشرية.

وسنظل مشاركين بالكامل في جهود عدم الانتشار.

إننا نريد عالما أكثر ازدهارا، مع مزيد من التنمية التشاركية وحرية ريادة الأعمال والابتكار والإبداع والتجارة. إن تطوير العلم والمعرفة ورفض الظلامية هما دائما أساس التنمية وتحسين الظروف المعيشية. والاقتصاد الرقمي وثورة الذكاء الاصطناعي يجلبان معهما المخاوف والشكوك، لكنهما في المقام الأول يوفران فرصا جديدة لعالم أفضل، إذا كانت هذه الإنطلاقات مصممة لخدمة الجميع.

يجب علينا أيضا أن نكفل، دائما وفي كل مكان، تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد والشفافية ومكافحة الفساد. ولعدة قرون، عززت التجارة السلام بين الشعوب. إن التجارة تطور التفاهم المتبادل واحترام الثقافات والتقاليد وتقاسم الخبرات وتبادلها. والتجارة تؤدي إلى الازدهار. والرخاء يقود إلى السلام. ويجب أن تقوم حرية التجارة على أساس منافسة سليمة ونزيهة، وفي ساحة متكافئة، في إطار معايير بيئية واجتماعية طموحة ومتبادلة. وفي هذا الصدد، فإن الاتفاق التجاري الأخير بين الاتحاد الأوروبي وكندا، الذي تم إبرامه على الرغم من كثير من المعارضة، بما في ذلك في بلدي، يوفر هذه الضمانات. وتسعدني النتائج المذهلة التي تحققت بسرعة، وفرص العمل والاستثمار في صميمها، مما يؤدي إلى تحسين الحماية الاجتماعية، وبالتالي المزيد من الحرية.

وقبل عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يبلغ عدد سكان قارة أفريقيا ٢,٥ بليون نسمة. أي أن واحدا من بين كل أربعة أشخاص سيكون أفريقياً. ولفترة طويلة، ظل بلدي يدعو إلى شراكة جديدة أكثر عالمية وودينامية وطموحا مع القارة الأفريقية. ونحن نعرف مقدار الطاقات الكامنة في أفريقيا. والطاقة والزراعة والبنى التحتية والتكنولوجيا الرقمية توفر فرصا للمستقبل. وأود توجيه نداء قوي هنا لإقامة تحالف مقدس بين أفريقيا وأوروبا – تحالف قوي ومستدام لتنمية القارتين خدمةً لشعوبنا، وتحالف من أجل الاستثمار والتجارة وفرص العمل في أفريقيا وأوروبا.

وأقول لأصدقائنا الأفارقة إن الأمر يعود إلينا، وأنه ينبغي لنا طي صفحة عداوات الماضي. فلنعمل على تضميد الجراح القديمة. ولنعمل على إقامة شراكة خالية من الحنين للماضي أو الشعور بالذنب. وقبل كل شيء، فلنجرؤ على التخلي عن الصدقة، التي تريح الضمير ولكن يستتبعها أيضا جرعة من الذُل. فلنضع استراتيجية أقران على أساس القيم المشتركة المتمثلة في سيادة القانون والديمقراطية واحترام مواطنينا. وبوسعنا أن نبني خلال عشر سنوات، إن شئنا، منطقة ازدهار لا نظير لها ولم يسبق لها مثيل. إنني أدعو إلى اتفاق للتجارة الحرة طموح جدا، من قارة إلى قارة، شراكة عالمية متبادلة، وضع مربح للجميع.

وتحدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطريق نحو عالم أفضل وأكثر عدلا، وكل شيء هناك: القضاء على الفقر، والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الاحترار العالمي. والخيار الوحيد الممكن هو التعبئة العامة وملكية هذا البرنامج المشترك. هيا بنا جميعا نشمر عن سواعدنا، على كل المستويات، نقرر ونعمل، فالعد التنازلي قد بدأ. وهناك حاجة ملحة لذلك، والنتائج أساسية.

إن تغير المناخ لا تقيده الحدود. والموارد الطبيعية محدودة وعدد السكان على الأرض يتزايد باستمرار. وعناد البعض في إنكار واقع تغير المناخ هو نفس عناد من كانوا ينكرون في الماضي أن تكون الأرض مستديرة. يجب أن يكون الرخاء مستداما. لم يعد من الممكن أن يعتمد على الاستغلال المجموم والأناني لمواردنا الطبيعية الثمينة. إن المحيطات والتنوع البيولوجي ونوعية الهواء والصحة أصول ثمينة يجب تقديرها واحترامها.

وتنزل بنا الكوارث الطبيعية واحدة تلو الأخرى، أكثر عنفا وأشد فتكا من أي وقت مضى. وقبل أسابيع قليلة، دمرت فيضانات غير مسبوقة في كيرالا، الهند، مصير ٤٥٠ شخصا إلى الأبد، وتشرد مليون شخص آخرين نزحوا وصاروا الآن بلا مأوى. والآثار الضارة لتغير المناخ ستتسبب في نشوب النزاعات أو تفاقمها. ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، يؤدي الوصول إلى المياه إلى توترات متزايدة بين الرعاة والمزارعين، مع خطر التصعيد على أساس العرق والهوية. وفي مواجهة ذلك التحدي الوجودي لأطفالنا، ينبغي أن نتقاسم مسؤوليتنا. بمفردنا، لا يمكن أن نفعل شيئا. معا، نستطيع أن نفعل أي شيء.

ولا بد من تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويجب، بطبيعة الحال، التخلي عن بعض العادات. نحتاج إلى تغيير سلوكياتنا. ولكن سيكون من المفيد أن نفعل ذلك، فمستقبل البشرية على المحك.

على مر التاريخ، يهاجر البشر دائما. والبلد مضيفنا هنا مثالٌ رائع. رجال ونساء من مناطق أخرى يسعون إلى اكتشاف عالم جديد قاموا ببناء دولة حرة ومزدهرة. وفي هذا العام، سجلنا أكبر عدد من المهاجرين على الإطلاق. والمسألة لا تتعلق بتأييد أو معارضة ظاهرة لا مفر منها. بل تتعلق بما إذا كان بوسعنا إدارتها بطريقة منظمة من أجل الحد من المخاوف والتوترات والنزاعات. علينا أولا أن ننتزع الهجرة من براثن المهربين والمتجرين بالبشر، تجار الرق الدنيئين في العصر الحديث. كما يجب أن نتجنب فخاخ الخلط المتعمد التي ينصبها الشعبويون على جميع الجهات، سواء أكانت في أقصى اليمين أو أقصى اليسار.

ويعتزم بلدي مواصلة الاضطلاع بمسؤوليته تجاه البشرية بالكامل. وخلال السنوات الثلاث الماضية، منحنا الحماية الدولية لما يقرب من ٤٥ ٠٠٠ شخص، وهذا أكثر بكثير من ذي قبل. كما أنني أؤيد سياسة فعالة تتيح العودة لمن لا يستوفون الشروط المنصوص عليها على المستوى الدولي.

وأخيرا، لا بد من القول إن الوقت قد حان لمتابعة الأشكال القانونية والنظامية للتنقل الدولي، على سبيل المثال، لتمكين الطلاب من الحصول على التعليم ثم العودة إلى الوطن، أو لأسباب اقتصادية أخرى. وفي مراكش، في كانون الأول/ديسمبر، سيوقع بلدي على الميثاق العالمي بشأن الهجرة، فهذه الوثيقة خطوة في الاتجاه الصحيح. توضح المفاهيم المختلفة ويمكن أن تكون محركا للمستقبل وإدارة أكثر تنظيما وانضباطا للتنقل الدولي. وفي الواقع، يمكننا القول إن المتطرفين من جميع الجهات والمتجرين بالبشر هم في نفس القارب، فالمجموعة الأولى تستغل مسألة الهجرة وتغذيها لأغراض انتخابية وسياسية، وتستغلها المجموعة الأخرى لأغراض مالية دنيئة.

وأختتم بياني الآن. إن السلام هو أغلى ما لدينا. ويبيّن التاريخ دائما أن السلام يتطلب الشجاعة واليقظة في جميع الأوقات، وأن ما من قارة أو بلد لديه حصانة من سموم الخوف من الآخر، أو الكراهية أو الأنانية. ونحن جميعا نأتي من خلفيات مختلفة، بتاريخنا وثقافاتنا وتقاليدنا، وأيضا بمشاعرنا، التي تنبع من جذور ماضينا. ويجب أن تؤدي استدعاءات الذاكرة إلى التبصر. يجب أن تشحذ استدعاءات الذاكرة طاقاتنا لكي نرتقي إلى مستوى تحديات هذا القرن. تلك التحديات التي لا تعرف حدودا. فالتنمية ومكافحة الإرهاب وتغير المناخ، جميعها مشاكل لا يمكن لأي بلد أن يتغلب عليها بمفرده، بغض النظر عن قوته الاقتصادية أو السياسية.

وإلى جانب اختلافاتنا الكثيرة، فإننا نتشاطر دائما سمة مشتركة هي إنسانيتنا. ويجب أن يكون كل إنسان بحكم الواقع البسيط لمولده حرا. ويجب الاعتراف بكرامة هذا الكائن واحترامها. إنها قيمة محورية وهي الشرط الأساسي لتقدم العالم بثبات نحو مزيد من الأمل والتفاؤل.

ويستند نهجنا إلى إيماننا بتعددية الأطراف المعززة والملتزمة والمبتكرة. ونحن نرفض جميع أشكال الجمود والتقاعس لأننا نعتقد أن الأفضل متاصل فينا.

”القانون والنظام بدلا من العنف، والتسامح بدلا من الأنانية، والمعرفة من النزعة الظلامية، واحترام الآخرين بدلا من الكراهية أو الخوف“ ذلك هو شعار بلدي. إن بلجيكا شريك مخلص وقوي وموثوق. ولن ندخر جهدا لجعل العالم مكانا أكثر سلامة واستدامة، وفي المقام الأول والأخير، أكثر عدالة.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء مملكة بلجيكا على البيان الذي أدلى به من فوره.

*اصطُحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، من المنصة.*

**كلمة دولة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الاقتصاد، وزير الاتصالات، ووزير التعاون الإقليمي في دولة إسرائيل**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الاقتصاد، وزير الاتصالات، ووزير التعاون الإقليمي في دولة إسرائيل.

*اُصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير الاقتصاد، ووزير الاتصالات، ووزير التعاون الإقليمي في دولة إسرائيل، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي عظيم سروري أن أرحب بدولة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الاقتصاد، وزير الاتصالات، ووزير التعاون الإقليمي في دولة إسرائيل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد نتنياهو** (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما تكلمت هنا قبل ثلاث سنوات (انظر A/70/PV.22)، كانت إسرائيل تقف لوحدها بين الأمم. ومن بين ما يقرب من ٢٠٠ من ممثلي الدول الجالسين في هذه القاعة، لم تعارض سوى إسرائيل علنا الاتفاق النووي مع إيران. لقد عارضناه لأنه يهدد مستقبلنا، بل بقاءنا ذاته. وعارضناه لأنه يمهد طريق إيران صوب بناء ترسانتها النووية. وبرفع الجزاءات، أجج الاتفاق حملة إيران من المجازر والغزو في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ونعارضه لأنه استند إلى كذبة كبيرة – فحواها أن إيران لا تسعى إلى تطوير الأسلحة النووية.

وقد فضحت إسرائيل تلك الكذبة في وقت سابق من هذا العام. ففي شباط/فبراير ٢٠١٨، اتخذت إسرائيل خطوة جريئة بمداهمة أحد المخابئ السرية للمحفوظات الإيرانية. وتمكنا من الحصول على ١٠٠ ٠٠٠ وثيقة وأشرطة فيديو كانت مخبأة في خزائن في مبنى غير مثير للشبهات في قلب طهران. وفي أيار/مايو، قدمتُ موجزا عما تمكّنا من الحصول عليه إلى وسائط الإعلام الدولية. وقدمتُ أدلة دامغة على تخطيط إيران لتطوير الأسلحة النووية وخططها الرامية إلى تضليل المجتمع الدولي. وتبادلت إسرائيل تلك المعلومات بل ومزيدا من الأدلة الدامغة التي حصلنا عليها مع أعضاء مجموعة الخمسة زائدا واحدا ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وانقضت أشهر عديدة على ذلك ولم تتخذ الوكالة الدولية أي إجراءات بشأنها. ولم تطرح أي سؤال على إيران. ولم تطالب بتفتيش أي من المواقع الجديدة التي كُشف عنها في تلك المحفوظات السرية. عليه، وبسبب ذلك التقاعس عن العمل، قررت أن أفشي اليوم سرا آخر تشاطرناه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع بضع وكالات الاستخبارات. وما أعتزم تشاطره الآن لم يتم تبادله علنا من قبل. وسأكشف اليوم للمرة الأولى عن مرفق سري إيراني آخر في طهران: مستودع نووي سري لتخزين كميات هائلة من المواد والمواد ذات الصلة ببرنامج إيران السري للأسلحة النووية.

ففي أيار/مايو الماضي، كشفنا موقعا سريا لمحفوظات إيران النووية، في مقاطعة شور أباد في طهران. واليوم، أكشف عن موقع مرفق ثان: المستودع النووي السري لإيران الذي يقع في مقاطعة توركز أباد في طهران، على بعد ثلاثة أميال فقط من مخبأ المحفوظات. وأود أن أبيّن للوفود كيف يبدو هذا المستودع النووي السري تحديدا. ففي هذه الصورة، يبدو تماما مثل مخبأ المحفوظات النووية: أي مجمع آخر غير مثير للشبهات. وبالنسبة لمن يستمعون إلينا في أوطانهم من مستخدمي برنامج غوغل أورث (Google Earth)، فإن هذا المستودع الذري يقع الذي لم يعد سريا في زقاق ميهر. وتبيّن الصورة هذه الإحداثيات. ويمكن لكل من يرغب الوصول إلى هناك. ولمن يريد حقا، فإنه يقع على بعد مائة متر من مرفق كاليشوي لتنظيف السجاد. وبالمناسبة، فقد سمعت أنهم يؤدون عملا رائعا هناك في تنظيف السجاد. ولكنها ربما تكون قد تحولت الآن إلى قطع سجاد مشعة. وذلك هو الموقع السري الثاني.

والآن، قد تلاحظ البلدان ذات القدرة على استخدام السواتل تزايدا ما في النشاط في زقاق ميهر في الأيام والأسابيع المقبلة. والأشخاص الذين يرونهم يهرولون ذهابا وإيابا مسؤولون إيرانيون منهمكون في إتمام مهمة تنظيف الموقع بأسرع ما يمكن. فمنذ أن داهمنا مخبأ المحفوظات الذرية وهم منشغلون بتنظيف المستودع الذري. ففي الشهر الماضي وحده أزالوا ١٥ كيلو غراما من المواد المشعة. فماذا فعلوه بها؟ لقد اضطروا إلى نقل تلك الـ ١٥ كيلو غراما من المواد المشعة خارج الموقع فوزعوها في جميع أنحاء طهران في محاولة لإخفاء الأدلة. وقد يرغب سكان طهران، المعرضون للخطر الآن، في معرفة كيفية الحصول على عداد غيجر لقياس المواد المشعة من موقع أمازون مقابل ٢٩,٩٩ دولار فقط. ويعادل هذا المبلغ بسعر الصرف اليوم ٤ ملايين

ريالاً إيراني فقط. ولكننا سنناقش هذه النقطة في وقت لاحق. وسأتكلم عن الاقتصاد الإيراني بعد دقيقة.

لقد أخذوا تلك المواد المشعة ونشروها في جميع المناطق المحيطة بطهران. ولا يزال يتعين على المسؤولين الإيرانيين المنهمكين في تنظيف الموقع القيام بالكثير من العمل، إذ لديهم ما لا يقل عن ١٥ حاوية سفن ضخمة مليئة بالمواد والمعدات النووية التي تم تخزينها في ذلك الموقع. وبما أن كل واحدة من تلك الحاويات يمكن أن تستوعب ٢٠ طن من المواد، فلا شك الموقع كان يحتوي على ما يعادل ٣٠٠ طن من المواد والمعدات النووية، جميعها في ذلك المكان تحديدا.

ويتعين علينا الآن أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: لماذا احتفظت إيران بمحفوظات ذرية سرية وبمستودع ذري سري؟ ففي نهاية المطاف، عندما تخلت جنوب أفريقيا وليبيا عن برنامجيهما النويين، كان أول ما فعلتاه هو تدمير المحفوظات والمواد والمعدات.

إن الجواب على السؤال بسيط، فالسبب في عدم تدمير إيران لأرشيفها ومستودعها الذريين، يكمن في عدم تخليها عن هدفها المتعلق بتطوير أسلحة نووية. في الواقع، خططت لاستخدام كل من هذه المواقع في بضع سنوات عندما كان الوقت مناسبا لتطوير قنبلة ذرية. ولتطمئن الوفود بأن ذلك لن يحدث. ولن يحدث ذلك لأن إسرائيل ستجد ما تخفيه إيران.

لدي رسالة لرئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، وأعتقد أنه رجل جيد، وأعتقد أنه يريد أن يقوم بالشيء الصحيح. لذلك، أطلب منه أن يفعل الصواب الآن. ويجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفحص ذلك المستودع الذري فورا، قبل أن ينتهي الإيرانيون من إزالته. هل تذكر الوفود الوقت الذي وُعدنا فيه بإجراء عمليات التفتيش في أي وقت وفي أي مكان؟ حسنا، ماذا عن عمليات التفتيش في مهر عالي الآن؟ وبينما يقوم السيد أمانو بذلك، عليه أن يفحص المواقع الأخرى التي أخبرناه عنها. ويجب عليه مرة واحدة وإلى الأبد، أن يقول للعالم الحقيقة حول إيران.

لدي أيضا رسالة اليوم لطغاة طهران. إن إسرائيل تعرف ماذا يفعلون، وإسرائيل تعرف أين يفعلون ذلك. ولن تسمح إسرائيل مطلقا لنظام يدعو إلى تدميرنا بتطوير أسلحة نووية، ليس الآن، ليس خلال ١٠ سنوات، وليس قط. وسوف تفعل إسرائيل كل ما يجب عليها أن تفعله للدفاع عن نفسها ضد عدوان إيران. وسنواصل العمل ضدها في سورية، وسوف نتصرف ضدها في لبنان، وسنعمل ضدها في العراق. وسوف نتصرف ضدها في أي وقت وفي أي مكان يتعين علينا. ويجب أن نتصرف للدفاع عن دولتنا والدفاع عن شعبنا.

قبل ثلاث سنوات، بعد بضعة أسابيع من إتمام الصفقة النووية، طرحت هذا السؤال من هذه المنصة: هل يعتقد أي شخص بجدية أن إغراق الثيوقراطية الإيرانية المتطرفة بالأسلحة والأموال سيحد من رغباتها العدوانية؟ لكن العديد من مؤيدي الصفقة كانوا يعتقدون ذلك. كانوا يعتقدون أن نظام إيران سيصبح أكثر اعتدالا وأكثر سلما. وكانوا يعتقدون أن إيران ستستخدم بليونات الدولارات التي تلقتها لتخفيف الجزاءات ولتحسين حياة شعبها وحل مشكلة المياه، ومشكلة النقل بالشاحنات، ومشكلة الكهرباء وتحسين حالة المستشفيات والمدارس، هذا ما كانوا يعتقدون. وربما يعتقد بعض الناس هنا اليوم ذلك أيضاً

حسنا، هذا لم يحدث. وبدلاً من ذلك، استخدمت إيران المال لتمويل آلة الحرب الواسعة. وخلال العام الماضي فقط، هاجمت إيران الأكراد في العراق، وذبحت السنة في سورية، ومسلحين لحزب الله في لبنان، ومولت حركة حماس في قطاع غزة، وأطلقت قذائف على السعودية وهددت حرية الملاحة في مضيق هرمز ومضيق باب المندب. وهذا بعض من السلام وبعض الاعتدال.

إذا اعتقد الناس أن عدوان إيران كان محصوراً في منطقة الشرق الأوسط، فهم بحاجة إلى التفكير مرة أخرى. حيث جرى الشهر الماضي، اعتقال عميلين إيرانيين بتهمة التخطيط لشن هجمات إرهابية هنا في الولايات المتحدة، وقبل عدة أسابيع، تم اعتقال عملاء إيرانيين بتهمة التخطيط لهجمات إرهابية في قلب أوروبا. ورغم أن الولايات المتحدة تواجه إيران بفرض جزاءات جديدة عليها، إلا أن أوروبا وغيرها تستجيب لإيران من خلال محاولة مساعدتها على تجاوز تلك الجزاءات الجديدة.

الآن، لقد استخدمت للتو كلمة معبرة، وهي كلمة قوية للغاية: الاسترضاء. أنا استخدمها على مضض. ولكن للأسف، هذا هو بالضبط ما نراه مرة أخرى في أوروبا. ونحن بحاجة إلى التفكير في ذلك. وفي الأسبوع نفسه الذي ضبطت فيه إيران بالجرم المشين المتمثل في محاولة قتل مواطنين أوروبيين، كان القادة الأوروبيون يفرضون السجادة الحمراء للرئيس روحاني، ووعدوا بإعطاء إيران المزيد من المال. وبصفتي ابن أحد المؤرخين، يجب أن أسأل وأطلب منه، وليس لمجرد أنني نجل مؤرخ، بل لكوني يهودياً ومواطناً من مواطني العالم وشخصاً عاش في القرن العشرين، لم يتعلم هؤلاء القادة الأوروبيون أي شيء من التاريخ؟ هل سيستيقظون يوما ما؟

نحن في إسرائيل لا نحتاج إلى دعوة للاستيقاظ والانتباه، لأن إيران تهددنا كل يوم. ورغم أفضل الآمال، وكانت هناك الكثير من الآمال بشأن الصفقة النووية، فإن هذه الصفقة لم تجعل الحرب خيارا مستبعدا، بل جعلتها أقرب إلى حدودنا. وفي سورية، تحاول إيران إنشاء قواعد عسكرية دائمة ضدنا وقد أطلقت بالفعل قذائف وطائرات بدون طيار على أراضينا. وفي غزة، تقوم إيران بتسليح الجماعات الإرهابية لشن هجمات صاروخية على مدننا والهجمات الإرهابية ضد مدنيينا. وفي لبنان، تقوم إيران بتوجيه حزب الله لبناء مواقع سرية لتحويل المقذوفات غير الدقيقة إلى صواريخ موجهة بدقة يمكنها ضرب أهداف في عمق إسرائيل بدقة لا تزيد عن عشرة أمتار.

وعلى الجمعية أن تستمع إلى أن حزب الله يستخدم عمدا الأبرياء في بيروت كدروع بشرية. وقد أنشأ ثلاثة من مواقع تحويل الصواريخ هذه إلى جانب مطار بيروت الدولي. ويمكنني عرض صورة تظهر ألف قذيفة. ويمكننا أن نرى فيها مطار بيروت الدولي، وهو أول موقع للقذائف يقع في حي الأوزاعي، على حافة المياه، على بعد بضعة شوارع من المدرج. وهناك أيضا موقع ثانٍ، يقع أسفل ملعب لكرة القدم يقع خلف بنايتين، وموقع ثالث، يقع بجوار المطار مباشرة.

لذلك لدي رسالة لحزب الله اليوم. إن إسرائيل أيضا تعلم ما يقوم به، وتعرف أين يقوم به ولن تسمح له بالقيام به بدون عقاب.

وبقدر ما كان أنصار الاتفاق النووي على خطأ بشأن ما يمكن أن يحدث عندما تُرفع الجزاءات، فإنهم مخطئون تماما بشأن ما يمكن أن يحدث عندما يعاد فرض الجزاءات. وكانت حجتهم أن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة لن يكون لها وحدها سوى أثر اقتصادي ضئيل على إيران. هذا ما قالوه. ومن الصعب تصديق ذلك.

ودعونا نلقي نظرة على ما حدث للاقتصاد الإيراني عندما أجبر الرئيس ترامب الشركات على الاختيار بين التعامل التجاري مع إيران والقيام بأعمال تجارية مع الولايات المتحدة، التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٥٠ مرة حجم الناتج المحلي الإجمالي لإيران. قبل عام، كان اقتصاد إيران مزدهرا. أما الآن فهو ينهار. والعملة الإيرانية تنخفض. والتضخم والبطالة يرتفعان. وتتزاحم من أجل الإفلات من هذا الخطوط الجوية البريطانية، والمصارف الألمانية وشركات النفط الفرنسية ومستوردو النفط اليابانيين، وكثيرون غير هؤلاء. وإذا كان هذا الأثر الاقتصادي ضئيلا، فيمكننا أن نتخيل ما سيحدث عندما تفرض الولايات المتحدة الدفعة المقبلة من الجزاءات في تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد كان مؤيدو الاتفاق على خطأ أيضا عندما ادعوا – ومن الصعب الاعتقاد بأنهم ادعوا ذلك، بالرغم من أني أجريت كثيرا من المناقشات معهم – أن استعادة الجزاءات ستؤدي إلى حشد الشعب الإيراني وراء النظام. وفي حين أن من المؤكد أن الشعب الإيراني يحتشد، فإن احتشاده بالتأكيد ليس وراء النظام – بل ضد النظام. إنهم لا يهتفون ”الموت لأمريكا“. إنهم يهتفون ”الموت للدكتاتور“. إنهم لا يهتفون ”فلنصدر الثورة الإسلامية“. بل يهتفون ”اتركوا سورية“، ”اتركوا لبنان“ و ”اتركوا غزة“، ”اهتموا بنا، في إيران“.

إني استمع إلى تلك الاحتجاجات. وأتكلم مع الشعب الإيراني. وأعرض أشرطة فيديو وتصلني ردود عديدة – من الإيرانيين. وفي البداية، اعتقدت أنهم إيرانيون منفيون – يتمتعون بالأمان في لندن أو باريس أو لوس أنجلوس. كلا: إنهم إيرانيون من إيران، مع أسمائهم، يتعاطفون مع إسرائيل، وينتقدون نظامهم – ذلك بخس بحقهم. وبعد اندلاع الاحتجاجات بقليل، سألت مسؤولي الاستخبارات ”ماذا يجري؟“

إن تلك الاحتجاجات مؤشر على أمر إستثنائي يجري هناك. ومن خلال هذه الاحتجاجات، يبدي الشعب الإيراني شجاعة لا تُصدق. إن الاحتجاجات تشمل الآن كل إيران – من المراكز الحضرية إلى القرى البعيدة، ومن التجار المُضربين في الأسواق إلى الشابات اللاتي كشفن عن شعورهن. إن شعب إيران يقف بشجاعة في مواجهة نظام ما برح يقمعه بوحشية طوال أربعة عقود وبدد – ولا يزال يبدد – أمواله في حروب دموية في الشرق الأوسط.

وهذا ما أقول لقادة أوروبا: بدلا من تدليل طغاة إيران إنضموا إلى الولايات المتحدة وإسرائيل ومعظم العالم العربي في دعم نظام الجزاءات ضد نظام يعرضنا جميعا للخطر في جميع أنحاء العالم.

إن إسرائيل تعرب عن امتنانها العميق للرئيس ترامب على قراره الجريئ بالانسحاب من الاتفاق النووي الكارثي مع إيران. والعديد من جيراننا العرب ممتنون أيضا لذلك. وكل من يهتم بالسلام والأمن في العالم ينبغي أيضا أن يكون ممتنا.

لكن لدي اعتراف هام سأبوح به. قد يدعو ذلك للاستغراب، لكن يتعين علي أن أعترف بأن الاتفاق مع إيران كانت له نتيجة إيجابية واحدة، نتيجة غير مقصودة لكنها إيجابية. فتمكين إيران جعل إسرائيل والعديد من الدول العربية أقرب من بعضها البعض أكثر من أي وقت مضى – بألفة وصداقة لم أشهد مثلها في حياتي، وكان لا يمكن تصورها قبل بضع سنوات.

وعندما تتشكل الصداقات إزاء التهديد أو التحدي، تتجلى الفرص بسرعة، لا من أجل الأمن فحسب بل من أجل الكيفية التي يمكن بها تحقيق حياة أفضل لشعوبنا، وهذا ما يمكن أن تسهم إسرائيل فيه وتريد المساهمة فيه. إن إسرائيل تقدر تقديرا عميقا تلك الصداقات الجديدة، وآمل أن يكون قريبا ذلك اليوم الذي يمكن فيه لإسرائيل أن تقوم بتوسيع نطاق السلام، السلام الرسمي، لما وراء مصر والأردن وجيرانها العرب الآخرين، بما في ذلك الفلسطينيون. وإنني أتطلع إلى العمل مع الرئيس ترامب وفريق السلام التابع له لتحقيق هذا الهدف.

وأود أيضا أن أغتنم الفرصة الآن، هنا في الأمم المتحدة، وهذا مكان أعلم شيئا عنه هنا لأنني كنت سفيرا هنا منذ سنوات عديدة، ولمدة سنوات عديدة، لكي أعرب عن تقدير إسرائيل للرئيس ترامب والسفيرة هيلي للدعم الثابت الذي قدماه إلى إسرائيل في الأمم المتحدة. لقد أيدا بما لا لبس فيه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وانسحبا بحق من منظمة اليونسكو المنكرة للتاريخ، ومن مجلس حقوق الإنسان المفلس أخلاقيا. وأعتقد أنه قد اتخذت في هاتين الهيئتين قرارات بشأن إسرائيل أكثر مما اتخذ بشان بقية العالم بأجمعه، وعشرة أضعاف عدد القرارات

التي اتخذت بشأن إيران، وسورية أو أي دولة أخرى. وليس من الإنصاف أن نقول ”عشرة أضعاف“ لعدم وجود مضاعفات للصفر.

لقد أوقف الرئيس ترامب والسفيرة هيلي أيضا تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي لم يتم إصلاحها، تلك المنظمة التي تعمل على إدامة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدلا من حلها. ويوما بعد يوم، صمدت إدارة ترامب لما جرى منذ فترة طويلة وخاصة هنا في الأمم المتحدة – من افتراء على إسرائيل. وعلى الرغم من أن القرار المشين ٣٣٧٩ (د-٣٠) الذي قارن الصهيونية بالعنصرية أُلغي منذ ٢٥ عاما، يؤسفني أن أقول أن رائحته الكريهة لا تزال عالقة في هذه القاعات.

لقد قامت إسرائيل بنقل اليهود الإثيوبيين إلى حيث الحرية والحياة الجديدة في إسرائيل، الدولة اليهودية. ومع ذلك، هنا في الأمم المتحدة، تُتهم إسرائيل بالعنصرية، بشكل يتنافى مع العقل. إن مواطني إسرائيل العرب يدلون بأصواتهم في الانتخابات، ويشغلون مقاعد في برلماننا، ويتولون رئاسة محاكمنا، ويتمتعون تماما بنفس الحقوق الفردية مثل سائر المواطنين الإسرائيليين. ومع ذلك، هنا في الأمم المتحدة، ويا للعار، تُتهم إسرائيل بالفصل العنصري. واليوم، هناك ما لا يقل عن خمسة أمثال عدد الفلسطينيين الذين كانوا موجودين في عام ١٩٤٨، العام الذي أُسست فيه إسرائيل. ومع ذلك، هنا في الأمم المتحدة، تُتهم إسرائيل بشكل مفرط، بالتطهير العرقي.

هل يعرف هؤلاء هنا ما يعنيه ذلك؟ إنها نفس معاداة السامية القديمة بوجه جديد تماما. هذا كل ما في الأمر.

في السابق، كان الشعب اليهودي هو من يُفترى عليه ويطبق عليه معيار مختلف؛ واليوم، هي الدولة اليهودية التي يُفترى عليها ويطبق عليها معيار مختلف. وإليكم مثال على ذلك. تلك الهجمات الضارية التي وجهت إلى إسرائيل بعد أن أقر الكنيست، برلماننا، مؤخرا قانونا يعلن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي. مع ذلك، فإن إسرائيل بلد حر. يمكن للناس أن يعترضوا على ذلك القانون، وقام أشخاص بذلك. ويمكن للناس المطالبة بتعديل هذه المادة أو تلك، أو إضافة مادة أو حذف أخرى. يمكن للناس أن يفعلوا ذلك.

لكن عندما توصم إسرائيل بالعنصرية لأنها جعلت العبرية لغتها الرسمية ونجمة داوود علمها الوطني، وعندما توصم إسرائيل بأنها دولة فصل عنصري لأنها أعلنت نفسها دولة قومية للشعب اليهودي – فهذه أمور منافية للعقل. هل تعرف الجمعية لماذا؟ لأن هنا في هذه القاعة اليوم أكثر من ١٠٠ دولة ممثَّلة ليس لها إلا لغة رسمية واحدة، رغم التحدث بلغات أخرى كثيرة عادة داخل تلك البلدان. هناك أكثر من ٥٠ دولة هنا تحمل أعلامها أهلَّة أوصلبانا، رغم أن الكثير من غير المسلمين وغير المسيحيين يعيشون وسط سكانها. وهناك عشرات من البلدان التي تُعرِّف نفسها بأنها دول قومية لشعب ما، على الرغم من وجود العديد من الأقليات الإثنية والقومية داخل حدودها. ولم يُشوه أي من تلك البلدان أو يُهان لاحتفائه بهويته الوطنية الفريدة. وحدها إسرائيل التي تهان. وحدها إسرائيل التي يُشهَّر بها. والأمر الفريد عن الشعب اليهودي ليس لأن لدينا دولة قومية. ما ننفرد به هو أن كثيرين ما زالوا يعارضون أن يكون لدينا دولة قومية.

وقبل لحظات، هاجمنا الرئيس عباس بانفعال قائلا إن قانون دولة إسرائيل القومية يثبت عنصرية إسرائيل وأنها دولة فصل عنصري. الرئيس عباس لا بد أنه يعرف أكثر. فقد كتب بحثا ينكر فيه وقوع المحرقة (الهولوكوست). وسلطته الوطنية الفلسطينية تفرض أحكاما بالإعدام على فلسطينيين لبيع أراض لليهود. اسمحوا لي أن أكرر ذلك. إذا اشترى يهودي شقة أو قطعة أرض في أي مكان في الأراضي الفلسطينية، يُعدم الفلسطيني الذي باعه تلك الأرض. هذا ما يقوله القانون. الرئيس عباس يدفع المال بفخر للإرهابيين الفلسطينيين الذين يقتلون اليهود.

وفي الواقع، كلما ذبحوا أكثر، فإنه يدفع أكثر. وهذا في قانونهم أيضا. فكيف إذن يدين أخلاقيات إسرائيل ويوصم إسرائيل بالعنصرية؟

ليس هذا هو الطريق إلى السلام. ليس هذا هو السبيل إلى تحقيق السلام الذي نصبو إليه ونحتاجه جميعا وما زالت إسرائيل ملتزمة به. ولا ينبغي لهذه الهيئة أن تصفق لرئيس نظام يدفع مالا للإرهابيين. ينبغي للأمم المتحدة أن تدين هذه السياسة البغيضة. وعلى الأمم المتحدة، التي توسطت في وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عام ٢٠١٤، أن تطالب حماس بإطلاق سراح جنودنا الأسرى، أورون شاؤول وهدار غولدين، والأخير قد اختطف عندما انتهكت حماس وقف إطلاق النار ذاته. وينبغي أن تفرج حماس أيضاً عن المواطنين الإسرائيليين، اللذين تحتجزهما، أفيرا منغيستو وهشام السيد.

في كل مرة أقف فيها هنا ينتابني نفس شعوري اليوم. أشعر كم أنا محظوظ إذ أقف هنا كرئيس وزراء لدولة إسرائيل، الدولة اليهودية والديمقراطية. يعتقد البعض أن إسرائيل لا يمكن أن تكون يهودية وديمقراطية في آن. وهذا غير صحيح. إسرائيل يهودية وديمقراطية، وستظل دائما كذلك. ومنذ أن قام أبراهام وسارة برحلتهما إلى أرض الميعاد، قبل ٤ ٠٠٠ سنة تقريبا، أضحت أرض إسرائيل هي دارنا. إنه المكان الذي أقام فيه إسحق وريبيكا ويعقوب وليا وراشيل عهدهم الأبدي مع الرب. وهو المكان الذي جعلنا فيه يشوع أمة ذات سيادة، حيث حكمها داوود ووعظ أهلها أشعيا، وحيث قاتل المكابيون وحيث سقطت ماسادا. إنه المكان الذي منه أُخرجنا وإليه عُدنا، ونعيد بناء عاصمتنا القديمة والأبدية، القدس. إن دولة إسرائيل القومية هي المكان الوحيد الذي يمارس فيه الشعب اليهودي بفخر حقنا الجماعي في تقرير المصير. وهذا الحق قد أقرت به عصبة الأمم منذ قرابة القرن، وأقرته الأمم المتحدة منذ اكثر من ٧٠ عاما عندما أيدت إقامة دولة يهودية. وهذا ما قاله القرار ١٨١ (ثانيا) ”دولة يهودية“.

وفي الوقت نفسه، فإن إسرائيل ديمقراطية مفعمة بالحيوية، يتمتع جميع مواطنيها – اليهود وغير اليهود على السواء – بحقوق فردية متساوية، وهذه الحقوق يكفلها القانون. وفي إسرائيل، سواء أكان الشخص يهوديا أو عربياً، مسيحيا أو مسلما، درزيا أو بدويا أو أي شيء آخر، فإن له نفس الحقوق الفردية، وستظل كما هي دائما. في الشرق الأوسط، ربما لا يكون ذلك واضحا – إنه الآن في بخس. في الشرق الأوسط، حيث تعامل المرأة كمتاع عادة وتضطهد الأقليات ويعدم المثليون شنقا، تبرز إسرائيل كمثال ساطع للحرية والتقدم.

ولا يمكن أن أكون أكثر فخرا بتمثيل بلدي، إسرائيل. وأفتخر بأننا جعلنا إسرائيل قوة تكنولوجية عالمية للإبداع المذهل في مجال تكنولوجيا المعلومات وفي الزراعة الدقيقة. هل تدري الجمعية أننا نستهدف وصول السماد والماء إلى النبات رأسا وليس إلى الحقل أو جزء منه، بل إلى النبات مباشرة؟ إنني فخور بالعبقريات التي جلبت تلك التطورات التي لا تصدق في إدارة المياه وأمن الفضاء الإلكتروني، وفي السيارات ذاتية القيادة والصحة الرقمية، والأجهزة الطبية وفي العديد من المجالات الأخرى التي من شأنها تحسين حياة البلايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

وإنني لفخور بعلماء إسرائيل الرائعين وأصحاب المشاريع الرائدة وفنانيها الموهوبين وأطبائها المتفانين ومعلميها المخلصين، فضلا عن أفرقتنا الوطنية للبحث والإنقاذ التي تواصل إنقاذ الأرواح من هايتي إلى المكسيك ومن نيبال إلى الفلبين. وإني لفخور أيضا بجنود إسرائيل الشجعان وبأولئك النساء والرجال الذين يذودون عن بلدنا بشجاعة ويحرصون على صون قيمنا السامية وأعرب قبل ذلك كله، عن اعتزازي بشعب إسرائيل الذي نهل كثيرا من معين تراثنا ويتحلى بروح لا تقبل الهزيمة، ويبدي عزما لا مثيل له على بناء مستقبل آمن وباهر للدولة اليهودية الفريدة.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه باسم الجمعية العامة، بالشكر إلى رئيس وزراء دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به لتوه.

*اصطُحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، من المنصة.*

## خطاب السيد جوزيف مُسقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس وزراء جمهورية مالطة.

*اصطُحب السيد جوزيف مُسقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني جدا أن أرحب بدولة السيد جوزيف مُسقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد مسقط** (مالطة): لقد فقدنا خلال هذا الصيف رجلا عظيما: كوفي عنان، الذي كان مدافعا عن ضرورة وحدة صفوف الدول الأعضاء حول النهج الذي نتّبعه إن أردنا تحقيق أهداف الأمم المتحدة بحق. ولذلك السبب، فإنني أقف هنا اليوم أمام الجمعية العامة ما دمت أعتقد أن المشاكل العالمية تقتضي إيجاد حلول عالمية لها. ولا تعني الدعوة إلى اتّباع نهج عالمي أن يقل حب المرء لبلده عن غيره من البلدان. بل تعني أن من غير المرجح أن يسود بيننا أبدا مذهب البقاء للأقوى. وعلاوة على ذلك، فإن بوسعنا معا إيجاد الحلول عوضا عن السعي الفردي إليها.

ويجب علينا، بحثا عن الحلول، أن نواصل الالتزام بالتواصل والتفاهم المتبادلين. ومهما كانت التحديات التي يتعين علينا التصدي لها وأيا كان اختلاف الآراء ووجهات النظر بين الدول، فلا تزال أمامنا فرصة أفضل لحلها بوصفنا قوة موحدة، عوضا عن انقسامها أو السعي إلى حلها على نحو انقسامي فردي. وتدرك مالطة جيدا، باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي والكمنولث معا، أنه ليس بوسع أي من الدول، كبيرة كانت أم صغيرة، أن تتصدى للظواهر العالمية لوحدها.

ويشكّل هذا الاتجاه المتمثل في ميل الدول إلى الاستجابة للتهديدات الناشئة على حدودها فحسب، شاغلا ومصدرا للقلق. وهناك البعض الآخر، للأسف، ممن يسعى إلى حل القضايا العالمية استنادا إلى الحلول المحلية، وهو ما يدركه الكثيرون هنا بأنه لن يعطى سوى شعور بوهم العمل لفترة محدودة من الزمن في أفضل الأحوال، بينما يؤدي في أسوئها إلى الانهيار الفوري تقريبا.

ويجب علينا، بطبيعة الحال، احترام سيادة جميع الدول، ولا يحق لنا أن نقف هنا أمام الجمعية العامة على أمل الحكم على الآخرين. غير أن من ينؤون بأنفسهم عن المناقشة وينغلقون على ذواتهم، هم من يعتقدون خطأ أن بوسعهم الهرب من مسائل معينة وتفاديها. ونلاحظ أن الانقسامات ليست بين قادة العالم أو الأمم فحسب، بل نلاحظها أيضا داخل مجتمعاتنا نفسها، بما في ذلك بين الأسر والأحياء. ولا تؤدي الحلول المحلية إلا إلى مشاكل عالمية لتسفر بعد ذلك عن نتائج مدمرة – من استخدام المنتجات البلاستيكية التي تلوث بحارنا إلى حد الفتك بالحياة البحرية، إلى الهجرات الجماعية وآثار التشرد على المهاجرين والمجتمعات المضيفة على السواء، حيث تكون فئات من السكان عُرضة للضعف على كلا الجانبين.

وأشير إلى هذه الأمثلة لأنها تلحق بنا أضرارا بالغة في مالطة وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد باتت هذه الأخيرة واضحة للجميع. فبلدنا يقع في قلب البحر الأبيض المتوسط، أي في منتصف الطريق بين شمال أفريقيا وليبيا وأوروبا القارية، ملتقى طرق رحلة سافر فيها آلاف الأشخاص على مدى السنوات الأخيرة هذه. وما زلنا نواصل التصدي لتعقيدات ظلت قائمة منذ سنوات – لفترة أطول مما أقر به المجتمع الدولي

على سبيل الأولوية – وهي تعقيدات سادت العناوين الرئيسية لوسائط الإعلام في أوروبا وما وراءها.

وبالرغم من انخفاض معدل العبور من منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط في العام الماضي، فإن شواغل سكان منطقتنا قد ازدادت على نقيض ذلك. ويرى الكثيرون منهم أن المجتمع الدولي قد أخفق في تقديم الحلول لتلك الشواغل. وأدى ذلك بدوره إلى نشوء حركات تدعو إلى حلول سطحية بسيطة لظواهر معقدة.

ولئن اتّبعنا نهجا موحدا، فإن ما نحن واثقون من إمكانية وقفه هو منع العصابات الإجرامية من الاستمرار في جني الأرباح من عائدات تهريب البشر. ويمكننا باتّباع استراتيجية عالمية قادرة على توجيه ضربات موجعة لمهربي المهاجرين، أن نعرقل جهود تجنيدهم للأشخاص على شبكة الإنترنت، ووسائل الدفع، فضلا عن قدرتهم المستمرة على توفير السفن. بل الأهم من ذلك، يمكننا العمل معا لوقف أولئك الأشخاص الذين يجنون الأرباح من ممارسة طالما أسفرت عن مقتل الكثير من الأشخاص الأبرياء.

ومالطة دولة صغيرة، لكنها من بين الدول التي تحقق أعلى معدلات نمو اقتصادي في أوروبا وفي العالم. وفي مقابل ذلك، فهي تأتي أيضا ضمن أعلى المعدلات العالمية من حيث عدد طلبات اللجوء. وعلى الرغم من ذلك لا تزال الاستجابة الإنسانية لمالطة في امتثال تام لالتزاماتها الدولية. ويصح هذا أيضا على سياسة مالطة بشأن إجراءات الوصول والمغادرة، وهي سياسة ظلت دائما واضحة ومتسقة. ونتوقع من الآخرين، ليست الدول فحسب، بل أيضا الجهات المعنية من غير الدول، الالتزام بالقواعد الدولية.

وقد تعيّن على مالطة خلال الأسابيع الأخيرة – وبسبب أفعال بعض المخالفين لتلك الاتفاقيات – أن تجمع الدول المتوافقة الرأي والضمير الإنساني بهدف توفير مكان آمن للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل. ومع أن مالطة لم تكن ملزمة قانونيا بفعل ذلك، إلا أنها فعلت من منطلق السعي إلى إيجاد حلول موحدة. وقد ثبت بالفعل أنّ بالإمكان إيجاد حلول سهلة للمسائل المعقدة متى كان التضامن فعالا ومجديا.

وبالرغم من أنني لست واهما وأدرك جيدا أن ذلك لم يكن سوى مهلة مؤقتة في مواجهة مشكلة أكبر وأكثر تعقيدا، فإن بوسع مثل هذه الإجراءات أن توفر أساسا لإيجاد الحلول الطويلة الأجل، إذا تضافرت جهود جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معا في وضع ترتيبات مؤسسية على غرار ترتيبات بريتون وودز، بهدف إلى التصدي لمشكلة الهجرة وإدارتها بدعم دولي.

ويمثّل الاتفاق العالمي بشأن الهجرة المرتقب، الذي يهدف إلى إنشاء هيكل جديد للإدارة العالمية للهجرة استنادا إلى مبدأ المسؤوليات والتضامن المشتركين، خطوة في الاتجاه الصحيح ونعرب عن ترحيبنا بها. ولكنه ليس سوى معلم بارز في الطريق فحسب، وليس نهاية له. ويجب علينا الآن ترجمة الأقوال إلى أفعال من خلال المشاركة في الإجراءات العملية.

إن الروايات التي تستخدم وقائع مضخمة أو زائفة وتزدهر على الخوف من انفتاح الدولة قد أدت إلى نتائج مؤلمة في التاريخ، لا بوجود آثار واضحة لها وحسب ولكن أيضاً بتأثير تلك الآثار في ديناميات العلاقات الدولية، التي ينتقل أثرها إلى المسائل الأخرى مع نتائج مدمرة. إن الزيادة الحالية في النزعة القومية وتشديد الرقابة على الحدود يهددان بالقيام بذلك تماماً، مع إمكانية إعاقة القرارات الديمقراطية، وتأجيج التطرف بجميع أنواعه.

ومع ذلك، لنشعر ببعض الارتياح من معرفة أن الطريق كان وعراً دائماً خلال الأعوام الـ ٧٣ من وجود الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإن من وقفوا حيث أقف اليوم قد واجهوا أزمات أسوأ بكثير – من الحروب والمجاعات إلى أوجه الظلم والأمراض الفتاكة. ولكن تم إيجاد حلول، من خلال النهج

الموحدة، وتمكنت الأمم من النجاة. وكلما اجتمعنا خرجنا أقوى كمؤسسة، بوصفنا مجتمعاً عالمياً. ونحن الآن نعيش في عالم تقل فيه الحروب ويزداد فيه الحوار والتعاون أكثر من أي وقت مضى.

ولكن عملنا لم يُنجز، وربما لا يُنجز على الإطلاق. وبالرغم من تناقص عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، فإن تلك الآفة لم يقض عليها. لقد وجدنا حلولاً للعديد من الأمراض التي تهدد الحياة. ولكن ما زال غيرها من الأمراض في انتظار العلاج. ولا يزال الظلم موجوداً، ويمكن لتغير المناخ أن يكون أكبر تهديد للحياة في تاريخنا. وحينما نحلّ إحدى المسائل، تحل أخرى مكانها. وهكذا هي الحياة. بيد أن الأمر الهام هو أن نواصل السعي الجاد والعمل نحو تحقيق الصالح العام. ولكن لا يسعنا أن نفعل ذلك إلا معا.

إن الطريق إلى الأمام الذي تدعو إليه مالطة هو تسخير التكنولوجيا الجديدة، التي توفر إمكانيات لا نهاية لها. ونحن الآن في أوقات تكنولوجية مثيرة. فمع وتيرة التطورات التكنولوجية الحالية التي تمضي بسرعة البرق، يمكن لكل قطعة مذهلة من الابتكار أن تحمل حلاً جديداً للمشاكل التي قد استمرت لعقود – من التحكم الآلي والذكاء الاصطناعي المتقدم إلى الطباعة الثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء.

ومن الواضح أن هناك تحديات يطرحها الانتقال السريع والواضح إلى الاقتصاد والمجتمع الرقميين. وتتعلق هذه التحديات بطابع المفاهيم التي كنا نعتقد أنها ستبقى كما هي إلى الأبد. ومنها طابع العمل وتصوُّرنا له وكيف يمكننا التعويض عنه، وكيف يمكننا رفع كفاءته إلى الحد الأقصى وكيف تهيئ الدولة شبكات أمان جديدة. وتلك محادثة بدأت للتو على الصعيد العالمي، ولكنها محادثة ستشكل مناقشتنا العامة خلال حياتنا.

ويمكننا أن نتبنى ذلك الرأي المخالف القائل إن التقدم التكنولوجي سيئ بالنسبة لنا، وإنه سيؤدي إلى أنواع جديدة من الفقر، وإنه سيجرّد الناس من حقوقهم، أو حتى إنه سيأخذ صنع القرارات من أيدينا. وفي حين يمكن لهذه الشواغل أن تخدم احتياجات بعض السياسيين في الأجل القصير، ويمكن لها حتى أن تروق للناس ذوي النوايا الحسنة الذين يخشون من أن يكلفهم التقدم وظائفهم أو أكثر من ذلك، فهذا النهج قصير النظر مثلما كانت الدعوة في الماضي إلى عدم استبدال الخيول بالمركبات الآلية.

وسواء كنا نتكلم عن الهجرة أو التكنولوجيا، فالحلول لا تأتي من إغلاق الأبواب. وينبغي النظر إلى الاقتصاد الرقمي بوصفه فرصة، ولكن علينا أن ندرك أننا لا يمكننا الاستفادة من الفرص التي يتيحها على أفضل وجه بدون تطوير العقود الاجتماعية القائمة. إن الذين سيتمكنون من أن يقرنوا الاقتصاد الرقمي مع دولة جديدة – دولة رقمية – سيكونون في أفضل وضعية تمكّنهم من أن يحظَوا بمجتمع حصين في المستقبل، حيث لا يحفِزُ التغييرُ على التطرف بل يؤدّي إلى عقود أخرى من صنع السياسات والازدهار العقلانيين والمقبولين بوجه عام.

*تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيليفي (سان مارينو).*

ثم هناك أسئلة كبرى أخرى يتطلب فجر العصر الرقمي أجوبة عليها. هل يمكننا أن نحل المفاوضات الدبلوماسية التي هي في حالة جمود بتطبيق الخوارزميات التي يمكن أن تجنب الحرب؟ وهل يمكننا نزع سلاح الإرهابيين باستخدام أحدث التكنولوجيا؟ وهل من الممكن أن نعرف على الفور أية مناطق نائية من كوكبنا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية الدولية؟ وهل يمكننا أن ننشئ أعضاء جديدة للناس لكي لا يموت أحد على قائمة الانتظار نتيجة لعدم توفر متبرعين؟ وهل يمكننا أن نتطلع إلى اليوم الذي يمكن فيه للبشرية أن تبلغ بوجود علاج لجميع أنواع السرطان؟

إن الزمن وحده كفيل بأن يجيبنا على ذلك. ولكن الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة هو الذي سيؤدي إلى حلول، ونأمل أن تكون من أجل العالم بأسره. إنني أؤمن بحماس بأن التكنولوجيا تُحدث ثورة في النظم وتحسّنها. لذلك أطلقنا أنفسنا في مالطة

على أننا جزيرةُ تكنولوجيا سلسلة كتل البيانات لكوننا الولاية القضائية الأولى في جميع أرجاء العالم التي تشرّع هذه التكنولوجيا الجديدة، التي كانت موجودة في السابق في فراغ قانوني. إن سلسلة كتل البيانات تجعل من العملات الشفريّة – وهي المستقبل الذي لا محيد عنه للنقود – أكثر شفافية، لأنها تساعد على فرز الأعمال التجارية الجيدة عن السيئة.

غير أن تكنولوجيا السجلات الموزعة هذه يمكن أن تقوم بأكثر من ذلك بكثير. ويمكنها أن توفر حلولاً لنظم الرعاية الصحية، حيث يمتلك المرضى سجلاتهم الطبية ملكية حقيقة. ويمكن الارتقاء بنظم مقايضة الانبعاثات إلى المستوى الأعلى. ويمكننا أن نساعد على التأكد من أن المساعدات الإنسانية تصل إلى وجهتها المقصودة. ويمكننا أن نتأكد من عدم حرمان أحد من ممتلكاته المشروعة بسبب عدم سلامة البيانات. وستكون الشركات أكثر خضوعاً للمساءلة أمام أصحاب الأسهم فيها. وستحتاج الدول إلى الانتقال من تخزين المعلومات بشأن المواطنين إلى تنظيم بيئة يثق المواطنون فيها بالتعامل مع بياناتهم.

هذه ليست سوى بعض الطرق التي يمكننا بها التصدي إلى السياسة الانكفائية والرجعية. ويبين هذا المحفل أننا أمام فرصة للاستفادة من الحوار والتعاون، اللذين سيتغلبان دائماً على الانقسام والانطواء على الذات لأن الوحدة هي سبيلنا للحصول على الأمل.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به من فوره.

*اصطُحب السيد جوزيف موسكات، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.*

## خطاب السيد ماموكا باختادزي، رئيس وزراء جورجيا

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب رئيس وزراء جورجيا.

*اصطُحب السيد ماموكا باختادزي، رئيس وزراء جورجيا، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد ماموكا باختادزي، رئيس وزراء جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد باختادزي** (جورجيا) (*تكلم باللغة الجورجية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة بلغتي الأم، الجورجية، وهي واحدة من أقدم لغات الحضارة العالمية وجزء لا يتجزأ منها.

إن اليوم، ٢٧ أيلول/سبتمبر، يومٌ مؤرق ومؤلمٌ للغاية في تاريخ بلدي. ففي مثل هذا اليوم قبل خمسة وعشرين عاماً مضت بدأ احتلال الجزء التاريخي من جورجيا، وهو ما تحول إلى أصعب تحدٍّ لدولة جورجيا المنشأة حديثاً. وقبل عشر سنوات، شن الاتحاد الروسي عدواناً عسكرياً آخر واسع النطاق ضد بلدي، أدى إلى احتلال كامل لإقليمي أبخازيا وتسخينفالي التاريخيين من جورجيا وهما جزء لا يتجزأ منها.

وبعد عشر سنوات من ذلك العدوان العسكري، لا تزال أراضينا محتلة.

ونتيجة للتطهير العرقي، لا يزال ١٠ في المائة من السكان مشردين قسرا، مع تجاهل حقوق مئات الآلاف من مواطنينا. إن الحالة في أبخازيا وتسخينفالي مزرية ومثيرة للقلق. الحالة في الأراضي المحتلة تشكل كارثة إنسانية من أسوأ نوع. العسكرة المتزايدة لتلك المناطق تجري على قدم وساق، ويزداد تهجير السكان كل دقيقة. وبسبب الحالة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان، فإن عدد السكان في المناطق المحتلة انخفض بمعامل يتراوح بين أربعة وخمسة منذ بداية الاحتلال. الأسلاك الشائكة وغيرها من الحواجز المصطنعة تؤدي إلى الفصل بين أبناء الأسرة الواحدة وتنتهك حقوق

الإنسان الأساسية. ويجري منع الأشخاص الذين يعيشون على طول خطوط الاحتلال حتى من زيارة دور العبادة ومقابر أسلافهم. ويحظر على مواطنينا تعليم أبنائهم بلغتهم الأصلية. وتتواصل عمليات الاختطاف والتعذيب والقتل. وأرشيل تاتوناشفيلي وغيجا أوتخوزوريا ودافيت باشارولي البالغ من العمر ١٨ عاما، هم أحدث ضحايا هذه الفظائع. وبسبب تلك الجرائم وكثير غيرها من الجرائم الوحشية، أعدت قائمة أوتخوزوريا – تاتوناشفيلي لإدراج أسماء أولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم الشنيعة. ونعتقد أن المدرجين على تلك القائمة يجب أن يخضعوا للمساءلة من خلال القانون الدولي الساري.

يطرح الاحتلال والتجاهل الصارخ لسيادة القانون تحديات خطيرة للاستقرار والأمن في جورجيا والمنطقة الأوسع. وبسبب النزاعات القائمة في جنوب القوقاز، يمكن أن تتصاعد حادثة صغيرة ببساطة إلى اضطرابات لا يمكن احتوائها مع ما لذلك من عواقب وخيمة. يكتسي الدعم الثابت من المجتمع الدولي لحل النزاع بين روسيا وجورجيا سلميا بالغ الأهمية. يجب على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا وأن يقف قويا دعما لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وحرمة حدودها المعترف بها دوليا، لأنه لن يتسنى لنا كفالة السلام والأمن في جميع أنحاء العالم إلا من خلال الالتزام بالقواعد الأساسية للقانون الدولي وحماية حقوق الإنسان.

لم تف روسيا بعد بالتزاماتها الدولية ولم تحترم اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٨ الذي تم التوصل إليه من خلال وساطة الاتحاد الأوروبي. نحن، من ناحية أخرى، قد أوفينا بأدق تفاصيل ذلك الاتفاق. وعلاوة على ذلك، فقد قبلنا الالتزام الملزم قانونا بعدم استعمال القوة. يؤكد ذلك من جديد سياستنا التي لا رجعة فيها المتمثلة في البحث حصرا عن حل سلمي للنزاع. ولذلك، فإنني أحض الاتحاد الروسي على الوفاء بالالتزامات الدولية التي تعهد بها ووقع عليها وعلى سحب قوات الاحتلال التابعة له من إقليم جورجيا.

نحن نحاول بنشاط استخدام صيغة مباحثات جنيف الدولية، غير أن محاولاتنا على طاولة المفاوضات تواجه مقاومة لا أساس لها وغير مقبولة على الإطلاق من روسيا. وأود أن أؤكد مجددا أننا نعلق أهمية خاصة على دور الأمم المتحدة في محادثات جنيف، التي تشارك الأمم المتحدة في رئاستها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

في القرن الحادي والعشرين، وإذ يكافح الناس والأمم والثقافات سعيا لتحقيق المزيد من التكامل والتنمية، فإن فرض الحواجز المصطنعة وضع الأسلاك الشائكة غير مقبول على الإطلاق. نحن نريد كسر الجمود في العلاقات بين روسيا جورجيا، لكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال احترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ومبادئ القانون الدولي. وعلى الرغم من الظلم الذي عانينا منه، فإن ردنا الوحيد على هذه التحديات هو البحث عن السلام وعن تنمية جورجيا. لقد اقترحنا مبادرة سلام جديدة تهدف إلى التغلب على الكارثة الإنسانية في الأراضي المحتلة وإيجاد فرص جديدة لمواطنينا هناك. وبهذه المبادرة، نحن نكافح من أجل وقف عملية تهجير السكان في الأراضي المحتلة، وكفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية. ونطلق على تلك المبادرة اسم ”خطوة نحو مستقبل أفضل“، وهي تسعى تحديدا إلى تزويد السكان في الأراضي المحتلة بفرص الحصول على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية، وتوفير فرص للأنشطة المدرة للدخل كوسيلة لإعالة أسرهم وضمان بقائهم على قيد الحياة.

اليوم، من على هذه المنصة، أود أن أخاطب مواطنينا الأبخاز والأوسيتيين. فنجاح جورجيا هو نجاحهم. إننا نتشاطر ماض تاريخي مشترك، يجب أن يمهد الطريق لمستقبلنا، الذي لدى اقتناع بأنه سيجلب لنا السلام والازدهار. ومن واجب السلطات الجورجية حماية جميع المواطنين وضمان حقوقهم، ونحن ملتزمون بالوفاء بهذا الواجب بشكل لا رجعة فيه. ينبغي

أن يتمتعوا بجميع المزايا التي توفرها جورجيا، سواء في مجال حقوق الإنسان أو التعليم أو الرعاية الصحية أو السفر إلى أوروبا بدون تأشيرة. وأود أن أخاطب الشباب بصفة خاصة. معا، من خلال الجهود المشتركة ومتابعة الفرص، سنحقق النجاح والازدهار. وأريد أن يعلم الشباب أننا لا نرى مستقبلنا إلا في وحدة معهم. وأود مرة أخرى أن أحض روسيا على عدم تقويض مبادرات السلام أو تعريضها للخطر وتمكين المواطنين في الأراضي المحتلة من عيش حياة كريمة.

إن جورجيا، بغنى ثقافتها وتاريخها القديم، وقفت دائما مع الأمم المتحضرة في العالم، وساهمت في تطور الحضارات الأوروبية والعالمية. وبناء على ذلك، فإننا نظل منخرطين في مكافحة التحديات التي تواجه البشرية. اليوم، مع الأسف، القائمة طويلة جدا. إنها تشمل النزاعات والإرهاب، الهجرة والتشريد القسري، تغير المناخ، الفقر، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويتطلب التصدي لهذه المسائل بذل جهود جبارة وإرادة سياسية قوية من جانب الأمم المتحدة وكل دولة من الدول الأعضاء. كل واحد منا يجب أن يواجه هذه التحديات لكي نجعل العالم مكانا أفضل. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية في العالم المعاصر ينبغي أن يستند إلى الاحترام المتبادل، وألا يتم بأي حال من الأحوال على حساب الآخر. وفي هذا السياق بالتحديد أود أن أكرر طرح موضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام وأن أؤكد مجددا على أننا ملتزمون بتقديم مساهمتنا في هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق مجتمعات مستدامة يسودها السلام والعدالة، وتعزيز دور الأمم المتحدة عن طريق مساعدتها على إحراز تقدم في تحقيق أهدافها.

لدى إنشاء جمهورية ديمقراطية، قبل قرن، جعلت جورجيا خيارها الحضاري هو تحديد مستقبل أمتنا – نحن ننتمي إلى الأسرة الأوروبية المشتركة. لم يتغير هذا الخيار، وهو حجة أخرى قوية تؤكد هويتنا الأوروبية. كانت جورجيا، بقيمها وإسهاماتها، دائما جزءا عضويا من أوروبا، كما يتضح من تعاونها الناجح مع الاتحاد الأوروبي.

عندما أعلنت جورجيا استقلالها، قبل قرن مضى، استند دستورها إلى القيم والمبادئ التي لم تبرح صالحة وتقدمية. ويكفي القول إن البرلمان الجورجي متعدد الأحزاب ضم خمس نساء قبل قرن من الزمان، وهو إنجاز قلما وجد حتى فيما بين الديمقراطيات الراسخة في ذلك الوقت. ويحتفل بلدي بالذكرى المئوية لهذا الحدث، إعلان جمهوريتنا الديمقراطية، هذا العام. قلد استعادت جورجيا استقلالها قبل ٢٧ عاما وشرعت في مسار بناء دولة ديمقراطية حديثة. قد لا تبدو هذه الفترة طويلة من الناحية التاريخية، لكن ديمقراطيتنا الفتية واجهت محنا واضطرابات متنوعة خلال تلك الفترة. واليوم فإن جورجيا هي الوريث والخلف للقيم التي كرست قبل قرن من الزمن.

إن التقدم الذي أحرزته جورجيا في السنوات الأخيرة من حيث توطيد الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون هو بشكل لا لبس فيه نتيجة للإصلاحات الجذرية في البلد. إن برلماننا القوي ورئيسنا غير المنتمي لأي حزب وجهازنا القضائي المستقبل وحكومتنا الفعالة هي نتيجة النجاح في الإصلاح الدستوري. وعليه، فإن البلد يتحول إلى نموذج برلماني أوروبي للحكم. بالنسبة لنا، فإن التنمية في البلد تركز بالكامل على البشر وعلى رأس المال البشري الذي أوجده البشر الأحرار. الإصلاح التعليمي الطموح وتحديث النظام التعليمي سيثبت أنه تقدم آخر على طريق التغلب على التحديات التي تواجه بلدي اليوم. لن يحقق التقدم ويقضي على الفقر ويضع جورجيا فيما بين صفوف البلدان المتقدمة النمو والاقتصادات الابتكارية إلا الشباب المتعلم المتحمس الواثق من نفسه.

وتوازن حكومة صغيرة ومرنة وفعالة آليات مراقبة عامة ومؤسسية قوية ومجتمع مدني، ما يعكس تماما التزاماتنا في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

ويعد انتخاب جورجيا في العام الماضي رئيسة لشراكة الحكومات المنفتحة اعترافا بالإنجازات التي حققها بلدنا، وهي شاهد على فعاليه جهودنا التي حققت نتائج ملموسة لمجتمعنا. إن حماية حقوق الإنسان الأساسية وكرامته في مقدمة أولوياتنا. وفي هذا الصدد، برزت جورجيا بوصفها المصلح الرائد في المنطقة في السنوات الأخيرة. ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أننا تغلبنا على أحد التحديات الرئيسية في نظام السجون الذي ورثناه. وبالأخص، أحرزنا تقدما ملحوظا فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في السجون. وقمنا بتنفيذ إصلاحات قانونية هامة، ونعتزم مواصلة ذلك بإطلاق الموجة المقبلة من الإصلاحات. ومن أهم الإنجازات فيما اتخذناه من إجراءات سياسية إرساء حرية وسائط الإعلام وتعدديتها. وفي عام ٢٠١٨، زاد تحسن مركز جورجيا في المؤشر العالمي لحرية الصحافة، وحققنا إنجازات إستثنائية في مجال حرية الإنترنت.

ويؤدي المجتمع المدني دورا حاسما في عملية بناء الديمقراطية. ولا يمكن تصور تحقيق التنمية المتوازنة في البلد بدون المجتمع المدني القوي، لا سيما في ديمقراطية فتية. إننا نريد بناء مجتمع مدني مستقل وقوي وفعال في بلدنا. وفي إطار سياستنا للتنمية المستدامة، أعطينا أولوية للسياسة الخضراء والاقتصاد الأخضر. وفي الوقت نفسه، نعمل على تطوير اقتصاد رقمي يرمي إلى النهوض بالبلد إلى مستوى نوعي جديد. وتعتمد استراتيجيتنا الاقتصادية على التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والنمو الاقتصادي، الأمر الذي انعكس في رفاه جميع المواطنين. وقد تم بنجاح تنفيذ تلك الاستراتيجية، التي تسعى إلى تحويل جورجيا إلى مركز اقتصادي، وسياحي، ولوجستي، وتعليمي، للمنطقة كما يتضح من مراكزنا القيادية في التصنيفات الدولية المرموقة.

وعلى مدى قرون جعلت جغرافية جورجيا وموقعها الاستراتيجي الفريد بين أوروبا وآسيا ملتقى جذابا للحضارات والحوار الثقافي. ونحن نواصل الاضطلاع بتلك المهمة، ونقوم بتنفيذ مشاريع جديدة طموحة وبالغة الأهمية من أجل تحقيق هذه الغاية. وقبل بضع سنوات، خاطبنا العالم من هذا المنبر وعرضنا استضافة منتدى طريق الحرير في جورجيا. إننا لم نجعل المنتدى حقيقة فحسب، بل واستعدنا دور جورجيا التاريخي في منطقة طريق الحرير الأوسع نطاقا. ومن ناحية ثانية، أود اليوم أن أقترح مبادرة جديدة، وأعرض تيسير منتدى تبليسي الذي يركز على تحويل منطقتي البحر الأسود والقوقاز، وهما حاليا منطقتي مواجهة وتحديات إلى مجال للسلام والتعاون والتنمية.

إن كل إنجاز حققته جورجيا، وتطورها الديمقراطي والاقتصادي، ومركزها الإقليمي الرائد في مختلف المجالات هو بالتحديد نتيجة اختيارنا الأوروبي والأوروبي الأطلسي، المنصوص عليه في الدستور والقرارات البرلمانية ذات الصلة. وقد أصبحت علاقات حلف منظمة حلف شمال الأطلسي وجورجيا دينامية وشاملة جدا. إن جورجيا بلد طامح لعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي، وشريك لتعزيز الفرص، وهو أكبر مساهم بقوات في بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، مما يسهم في هيكل الأمن العالمي.

ويدرك الجميع هنا التهديد المثير للقلق الذي يشكله الإرهاب عبر الوطني، وهو اليوم أكبر وأوسع نطاقا منه في أي وقت مضى. إن الإرهاب هو العدو المشترك في القرن الحادي والعشرين. وقد وقفت جورجيا دائما مع المجتمع الدولي في مكافحة هذا التهديد المشترك، وستواصل الوقوف جنبا إلى جنب معه. وللأسف، سقط العديد من الجنود الجورجيين الباسلين في الحرب الشاملة. ونحن متفقون جميعا على أنه لا يمكن تحقيق مكافحة الإرهاب، إلى جانب منع هذا البلاء والتصدي له بشكل مناسب، إلا من خلال الجهود والمسؤوليات المشتركة. وأنا مقتنع بأننا سوف ندحر هذا التحدي المشترك.

إن آلام جورجيا ليست مشكلة تواجه بلدا واحدا فقط. ففي عام ٢٠٠٨ كان العالم ينظر إلى العدوان ضد جورجيا بوصفه مشكلة في العلاقات بين بلدين فقط. على أنه مع ازدياد

تكشُف الأمور اتضح أن العالم في ذلك الوقت لم يكن مهيأ على نحو ملائم لتقييم هذا العدوان والتصدي له. وللأسف، أثبتت الأمم المتحدة أنها غير فعالة في مواجهة هذا التحدي. وعلاوة على ذلك، يتآكل نظام الأمن العالمي أمام أعيننا. إن العالم اليوم بحاجة إلى أمم متحدة أقوى. واليوم، يحتاج المجتمع الدولي إلى مؤسسات قادرة على إجراء التقييم الصحيح ومواجهة التحديات الراهنة، أو منع خطر تقويض الأمن العالمي.

وكما يعلم الأعضاء، بدأت المناقشات حول إصلاح الأمم المتحدة في التسعينيات، ولو أنه يجب علينا أن نعترف بأننا لا نستطيع أن نشهد بتحقيق أي نجاح جدي في هذا الاتجاه حتى الآن. وهذا هو السبب في أن مسألة إصلاح الأمم المتحدة لا تزال مهمة، وأعتقد أنها تتطلب اتخاذ إجراءات فورية. ونظرا لأن العالم يواجه تحديات عصر جديد لم تُحدد المشاكل التي تكتنفه بعد، تقع علينا جميعا مهمة التصدي للتحديات العالمية والتغلب عليها بصورة مشتركة، لنكفل إيجاد عالم أفضل يسوده السلام من أجل الأجيال المقبلة.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جورجيا على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحب السيد ماموكا باختادزي، رئيس وزراء جورجيا من المنصة.*

## خطاب دولة السيد نغويين سوان فوك، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية.

*اصطُحب السيد نغويين سوان فوك، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد نغويين سوان فوك، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد نغوين سوان فوك** (*تكلم بالفيتنامية قدم الوفد الترجمة الشفوية*): يشرفني جدا أن ألقي هذا البيان خلال المناقشة العامة في بداية الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، التي اختارت موضوع ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“.

وأود أن أهنئ السيدة إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ونأمل أن تحقق هذه الدورة نجاحا كبيرا تحت قيادتها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمبادرات الهامة جدا – التي تولى قيادتها الأمين العام غوتيريش منذ توليه منصبه.

واسمحوا لي أيضا، بالنيابة عن حكومة وشعب فييت نام، أن أعرب عن خالص امتناني للجمعية العامة على مراعاة دقيقة الصمت في ذكرى الرئيس الراحل لجمهورية فييت نام الاشتراكية الذي قضى نحبه مؤخرا.

واليوم، لم تنس البشرية بعد ويلات الحربين العالميتين في القرن العشرين. على أنه، منذ نشأة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، أصبحت الحروب العالمية شيئا من الماضي. لقد استمر تعزيز أسس السلم في كوكبنا بفضل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وهي أكبر منظمة متعددة الأطراف، حيث يجتمع فيها معظم البلدان. وعلى مدى الـ ٧٠ عاما الماضية، اضطلعت الأمم المتحدة بدور كبير، وبذلت جهودا دؤوبة للحفاظ على السلام، ومنع النزاعات والحروب، وتحقيق مقاصد المنظمة ومبادئها على النحو المدون في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد شهدنا إنجازات هامة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالتعاون والتنمية على الصعيد العالمي بدءا من معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى الإصلاحات في الأمم المتحدة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، واعتماد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وما برحت الأمم المتحدة مهمة أيضا فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى معالجة القضايا العالمية، بما في ذلك الحد من الفقر، وحماية النساء والأطفال، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحسين الرعاية الصحية، والثقافة والتعليم، والحفاظ على البيئة، والتصدي لتغير المناخ. لقد أصبحت الأمم المتحدة اليوم بحق، رمزا للتضامن العالمي، وتجسيدا للبشرية والتقدم، والمكان الذي تتحقق فيه تطلعاتنا إلى عالم يسوده السلام والازدهار والمساواة .

لقد كانت فييت نام مقترنة بالأمم المتحدة، وساهمت في تحقيق الأهداف النبيلة التي سعت المنظمة إلى بلوغها على مدى الـ ٧٠ عاما الماضية. ونحن نؤيد تأييدا قويا الدور المركزي للأمم المتحدة في النظام الدولي المتعدد الأطراف، وشاركنا بهمة في بذل الجهود لتحقيق ركائز التعاون الأساسية للأمم المتحدة، ألا وهي صون السلم والأمن العالميين، والتعاون الإنمائي والحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وسجلت فييت نام على مدى ٢٠ سنة، وهي التي كانت في يوم من الأيام بلدا فقيرا ومتخلفا يعاني من العجز الغذائي، متوسطا سنويا لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدره ٦ في المائة لتصبح أحد أكبر مصدري الغذاء في العالم. ومنذ عام ٢٠١٠، أصبحنا أحد البلدان النامية المتوسطة الدخل، وتحسنت بشكل كبير مستويات معيشة مواطنينا البالغ عددهم حوالي ١٠٠ مليون نسمة. من خلال المشاركة النشطة في التكامل الدولي، تتمتع فييت نام بعلاقات تجارية حرة مع ما يقرب من ٦٠ بلدا وشريكا رئيسيا في العالم بعضويتها في ١٦ اتفاقا للتجارة الحرة.

وفي الآونة الأخيرة، استضفنا بنجاح منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ طوال عام ٢٠١٧، والدورة الثانية والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في ٢٠١٥، والمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٨ بشأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومؤتمر القمة السادس للتعاون في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية لعام ٢٠١٨. كما أننا نعمل نحو رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥، التي تهدف إلى تعزيز الدور المحوري لآسيان في تطور الهيكل الإقليمي. كما بادرت فييت نام وشاركت في العديد من آليات الأمم المتحدة، وأسهمت إسهاما هاما بروح من المسؤولية في مجالات مختلفة وعديدة.

وتبذل فييت نام أيضا المزيد من الجهود لتعزيز العدالة والتنمية المستدامة، وتعزيز المساواة والدعم للفئات المحرومة، وحماية البيئة وكفالة الحقوق لجميع المواطنين، مع الحفاظ على روح الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان. لقد أولينا دائما أهمية للحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي والهوية الوطنية. ونحن من البلدان القليلة التي حققت العديد من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد، ولا سيما في الحد من الفقر.

وتتمثل سياستنا الثابتة في التمسك بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. بما في ذلك في بحر الصين الجنوبي، حيث هناك مسائل ينبغي تناولها على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، والحاجة إلى ضمان الأمن والسلامة البحريين وحرية الملاحة والتحليق.

وما برح التعاون والمساعدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لفييت نام في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتكامل الدولي والحد من الفقر. وفي هذه المناسبة، أود، بالنيابة عن حكومة فييت نام وشعبها، أن أعرب عن خالص امتناني للأمم المتحدة

وجميع البلدان والمنظمات الدولية التي قدمت مساعدتها النشطة والفعالة لفييت نام.

يشهد كوكبنا تطورا سريعا تدفعه الإنجازات العلمية والتكنولوجية للثورة الصناعية الرابعة، فضلا عن اتجاه العولمة الذي لا رجعة فيه. ويفتح ذلك الباب أمام طائفة من الفرص الجديدة لتوجيه البشرية إلى حقبة جديدة من النمو الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ حضارتنا، ومواصلة تعزيز التيارات الرئيسية للسلام والتعاون والتنمية على الصعيد العالمي.

غير أن العالم يواجه أيضا تحديات جديدة وهائلة. ولم لم يتم ضمان تحقيق السلام العالمي بعد، على الرغم من أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية قد شهدت تقدما جديدا. وفي الشرق الأوسط وأفريقيا وفي أماكن أخرى، لا يزال النزاع – أو التهديد المتمثل في اندلاع النزاع – قائما، وتظل الهجرة مسألة ملحة بالنسبة لكثير من البلدان. إن سياسة القوة واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتزايد التدابير الانفرادية لا تزال تهدد السلام والاستقرار الدوليين. ولا يزال الظلم واللامساواة قائمين في أجزاء عديدة من العالم. والمخاطر وحالات عدم الاستقرار موجودة على الدوام في التنمية العالمية. وآثار تغير المناخ والتلوث البيئي منتشرة على نطاق واسع. ولا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا، حيث هناك نحو ٧٥٠ مليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، من بينهم العديد من الأطفال الذين يعانون من الجوع والحرمان، وبدون إمكانية الحصول على الرعاية الصحية أو التعليم المناسب.

ولا توجد دولة واحدة، بصرف النظر عن بأسها وثروتها، تستطيع بمفردها التصدي لتلك التحديات العالمية الهائلة. وهي تتطلب جهودا مشتركة وتعاونا من جميع الدول. وأود أن أقترح أن يتم تأييد مفهوم المسؤولية المزدوجة على الصعيد العالمي. وعلى كل دولة أن تتحمل المزيد من المسؤولية عن معالجة المسائل العالمية، وينبغي لكل فرد أن مسؤولية إضافية كمواطن عالمي.

وفي ظل هذه الخلفية، فإنني أتشاطر الأمين العام غوتيريش رأيه القائل بأن دور الأمم المتحدة قد أصبح أكثر أهمية في إرساء أسس جديدة للتصدي للتحديات العالمية بصورة أنجع. ويجب أن نواصل تسليط الضوء على دور الأمم المتحدة والتكاتف من أجل عالم يسوده السلام والمساواة والتنمية المستدامة. وفي تلك العملية، يحدوني الأمل في أن تؤدي الدول الكبرى والبلدان المتقدمة النمو، من خلال إجراءات حقيقية، دورا نموذجيا في الحفاظ على السلام وتعزيز التنمية. ينبغي أن تكون الجمعية العامة في صميم التعاون فيما بين البلدان والشعوب من أجل السلام والمساواة والتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، نؤيد رفع الحصار الانفرادي المفروض على كوبا، بحيث يمكن لأي دولة أن تمارس حريتها للمشاركة بصورة عادلة ومنصفة في علاقات اقتصادية وتجارية وفقا للقانون الدولي.

ولطالما كان السلام والحرية والرخاء دائما رغبة جميع الشعوب وطموحها. وفي عصر الثورة الصناعية الرابعة، لا يقاس تقدم البشرية بمنجزات التقدم التكنولوجي فحسب، ولكن أولا وقبل كل شيء بالسلام والازدهار. ويجب أن نثمّن ونعزّز حتى أصغر الفرص لتحقيق السلام. وتدرك فييت نام أيّما إدراك، من خلال نضالنا الطويل من أجل الحرية والاستقلال، قيمة السلم والمساواة وتقرير المصير، والحق في السعي إلى تحقيق السعادة والقيم الديمقراطية التي يُعليها ميثاق الأمم المتحدة. يجب احترام صوت الدول الصغيرة وطموح المحرومين والإصغاء إليهما وتشاطرهما. وهذا هو أساس التنمية المستدامة والشاملة الذي لا يترك أحدا يتخلف عن الركب. وهذا هو الأساس لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وهو أمر ضروري لضمان حقوق كل شخص وتسخير قدراته الإبداعية.

واليوم، من الأهمية بمكان أن تجري الأمم المتحدة إصلاحات قوية وشاملة، وتحسّن فعاليتها، وديمقراطيتها وشفافيتها، وذلك

من أجل تحسين النهوض بدورها الأساسي في قيادة الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية. وكما اقتبس الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية (انظر A/73/PV.6)، فإن الأمين العام الراحل كوفي عنان قال ذات مرة:

”إننا نتقاسم مصيراً مشتركاً. ولن يتسنى لنا أن نمتلك زمامَه إلا إذا واجهناه معا. وهذا، يا أصدقائي، هو مسوِّغ وجود الأمم المتحدة.“ (انظر SG/SM/7262).

وهذا هو أيضا السبب الذي من أجله قدم رئيسنا المحبوب الراحل هوشي منه، زعيم الشعب الفيتنامي، فور إنشاء الدولة الفييتنامية في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، طلبا للعضوية في الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦.

وأسأل الآن: ماذا نريد أن تكون الأمم المتحدة؟ وفي الإجابة على هذا السؤال، يجب أن نثني على مقترحات الإصلاح التي طرحها الأمين العام غوتيريش، ولا سيما بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأقترح أن تعزز الأمم المتحدة التعاون مع مختلف المناطق في العالم، لا سيما من حيث آليات التعاون العالية المستوى بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يزيد من إبراز دور الأمم المتحدة في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والعكس بالعكس.

وتعتز فييت نام بكونها عضوا نشطا في الأمم المتحدة. وترتكز سياستنا الخارجية على الاستقلال والاعتماد على الذات والسلام والتعاون والتنمية وتعددية الأطراف والتنوع في علاقاتنا الخارجية، فضلا عن التكامل الدولي الفعال والملتزم. وبتلك السياسات، يحدونا الأمل في أن نقدم المزيد من الإسهامات في إنشاء الآليات المتعددة الأطراف والوفاء بالمسؤوليات المشتركة للمجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، أرسلت فييت نام مستشفى ميداني من المستوى ٢ إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وقبل وقت قصير، قدمت فييت نام ترشحنا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وأود أن أعرب عن خالص امتناني للبلدان الـ ٥٣ الأعضاء في مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ على تأييدها فييت نام بوصفها المرشح الوحيد للمجموعة وللعديد من البلدان الأخرى على تأييدها الواسع لترشحنا حتى الآن. وفي هذا المحفل المرموق للغاية، أود، بالنيابة عن حكومة فييت نام وشعبها، أن أناشد تلقى الدعم من جميع الدول الأعضاء، وأملي كبير في ذلك. إن فييت نام ملتزمة بأن تكون عضوا نشطا ومسؤولا في المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

ولدينا كل الأسباب للاعتقاد بأنه، نظرا لشراكتنا العالمية وتضامننا والتزامنا الرفيع المستوى، فإن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستكلل بالنجاح، مما يدل على أنه يمكننا أن نرقى إلى مستوى تطلعات البشرية جمعاء من أجل بناء عالم يتحقق فيه السلام والمساواة والتنمية المستدامة. وبتلك الروح، أرجو أن تكلل الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة بالنجاح الباهر.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطحب السيد نغوين شوان فوك، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية، من المنصة.*

## خطاب السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا.

*اصطُحب السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو

الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد هولنيس** (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ السيدة إسبينوسا غارسيس تهنئة حارة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ومن ضمن النساء الأربع اللائي تولين رئاسة الجمعية على مدى الأعوام، فإنها الأولى من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتشعر جامايكا بالسرور بشكل خاص لهذا الشرف الذي أُسبغ على تلك الشخصية البارزة المعينة من منطقتنا. ونشاطر أيضا رغبتها في أن ترى المزيد من التوازن بين الجنسين في رئاسة الجمعية العامة في الأعوام المقبلة. ويمكنها أن تتأكد من دعم جامايكا الكامل لها خلال فترة ولايتها.

إن للموضوع الذي تم اختياره لهذه الدورة صدى طيبا لدينا. ومن الضروري أن نجعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس من خلال القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن بناء مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة.

ويصادف هذا العام مرور عقد من الزمن منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تجلت في عام ٢٠٠٨. ونشعر بغاية التشجيع من التقارير المقدمة من شركاء التنمية الدوليين ومفادها أن النمو العالمي تحسن ومعدل البطالة انخفض إلى أدنى مستوياته منذ الأزمة. ومع ذلك، فإننا ندرك أن آفاق النمو، فيما بين الاقتصادات النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي، آخذة في أن تصبح أكثر تفاوتا.

ولا نزال معرضين لخطر طائفة من الأخطار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمالية والأخطار المتصلة بالتجارة، من داخل حدود بلداننا وخارجها. وفي ذلك السياق، واجه تحديات سعي جامايكا لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وإيجاد فرص عمل معقولة. فبعد عشرة أعوام، لا نزال نواجه تقلبات بيئة اقتصادية عالمية غير مؤكدة، وفي بعض الأحيان، غير مستقرة. وبالترافق مع استمرار التحديات المرتبطة بتغير المناخ وزيادة تواتر الظواهر الجوية الشديدة، فإن تلك الظواهر جميعا تؤثر على وتيرة التنمية في بلدنا.

وبالرغم من التحديات المتعددة التي نجابهها بصورة فردية أو جماعية، فإن جامايكا تعمل على التوصل إلى توافق آراء اجتماعي وسياسي على اتخاذ سياسات ستؤمن استقلالنا الاقتصادي. وفي العقد الماضي، شاركنا في الإصلاح الهيكلي العميق لاقتصادنا؛ وخفضنا جدول سداد ديوننا من مستواه المرتفع للغاية في السابق؛ وحولنا قطاعنا للطاقة وزدنا دعمنا الاجتماعي للفئات الأشد ضعفا. فماذا كانت نتيجة جهودنا؟ لقد انتلقت تقديراتنا السيادية وتوقعاتنا من سالب إلى موجب.

إن جامايكا ليست جالسة وتنتظر العالم لكي ينقذنا. وبوصفنا إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه العديد من التحديات، فإننا نمسك بزمام مصيرنا بأيدينا. وفي نهاية المطاف، نعتقد أن استقلالنا الاقتصادي سيؤمن قدرتنا على الصمود. وبالرغم من ذلك، نواصل تعزيز الشراكات التقليدية وإقامة شراكات جديدة مع البلدان ذات التفكير المماثل في جميع أرجاء العالم التي ترى الفوائد العالمية العائدة حينما تعمل البلدان – كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها – معا على حل المشاكل التي هي أكبر بكثير من أن يحلها أي واحد منا بمفرده.

وهذا العام، كان من دواعي سرور جامايكا أنها دعيت إلى تمثيل الجماعة الكاريبية في دورات التوعية لمجموعة الدول السبع، ومؤتمر قمة مجموعة البريكس المؤلفة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وقمنا أيضا بتمثيل الجماعة الكاريبية طوال السنة في اجتماعات مجموعة العشرين في ظل الرئاسة الأرجنتينية. وتمثل تلك المنتديات مجموعات بلدان مؤثرة للغاية. وترى جامايكا أن تلك المجموعات تتيح فرصة فريدة، بالعمل إلى جانب شركاء التنمية الدوليين، لمعالجة المشاكل التي تواجهها أضعف الاقتصادات في جميع أرجاء العالم. ولذلك ترحب

جامايكا بفرصة تبادل وجهات النظر مع شركائنا الاقتصاديين الأقوياء لضمان التوصل إلى تفهم للمخاطر التي نواجهها في منطقتنا للدول الصغيرة النامية، ومعظمها دول جزرية.

إن جامايكا على استعداد لمواصلة العمل بشأن الكيفية التي يمكننا بها تحويل التفكير العالمي وإيجاد حلول فعالة معا في إطار نظام متعدد الأطراف مستند إلى قواعد وعادل يكون داعما للسياسات التي تسعى لكفالة بروز وتمكين الدول الصغيرة والنامية، وحقا لا يترك أي بلد – ولا أي أحد – متخلفا عن الركب.

ويجب أن تجسد أعمالنا المتضافرة الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز النظام المالي العالمي من خلال حملة عالمية قوية لتحديد التمويل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدابير القدرة على الصمود والتكيف الرامية إلى معالجة الآثار المدمرة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ولا تملك جامايكا وأشقائنا وشقيقاتنا في الجماعة الكاريبية ترف الانخراط في مناقشة فلسفية بشأن ما إذا كان تغير المناخ حقيقي أو غير حقيقي.

إن المسألة مسألة وجودية بالنسبة لنا. ولم تعد العواصف الكبرى أمراً غير مألوف؛ بل أفسحت المجال لعواصف خارقة. وهي أشد قوة وأكثر تواترا. وفي كل عام، تعيش منطقة البحر الكاريبي التي تمتد حتى الساحل الجنوبي الشرقي من الولايات المتحدة الأمريكية، في كنف الخوف لمدة ٥ أشهر – خمسة أشهر من الأمل ألا يحل بها هذا العام الدمار الذي عصف بكارولينا الشمالية وأنتيغوا وبربودا، وتكساس وغرينادا.

ألم تر الدول الأعضاء ما حلّ بدومينيكا؟ إن الكوارث التي تخلفها تلك العواصف الخارقة هي أقرب ما يمكن تصوره أو مقارنته بتفجير نووي. وبعد ٤ ساعات من إعصار واحد، خسرت دومينيكا الجزء الأكبر من ناتجها المحلي الإجمالي. ولا يزال شعب هذه الجزيرة الصغيرة على طريق التعافي اليوم.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥–٢٠٣٠ (A/73/268)، شهدنا في العام الماضي أشد مواسم الأعاصير تكلفة في شمال المحيط الأطلسي، إذ خلف خسائر قدرها ٢٢٩ بليون دولار. وفضلاً عن ذلك، بلغت التكلفة الاقتصادية للكوارث المتصلة بالمناخ على الصعيد العالمي ٣٢٠ بليون دولار.

وبالإشارة تحديداً إلى مسألة تغير المناخ، شرفتني بوجه خاص دعوة الأمين العام غوتيريش إلى الانضمام إليه وإلى الرئيس الفرنسي ماكرون في قيادة مبادرة خاصة من أجل تعبئة الأموال المُتعهّد بها إبّان مؤتمر قمة كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩ والبالغة ١٠٠ بليون دولار سنوياً حتى عام ٢٠٢٠. ولا يفصلنا سوى عامان عن الموعد النهائي، ولكن، حتى اليوم، ما زلنا بعيدين كل البعد عن الهدف. ولذلك، يجب أن نحفز حملة تعبئة فعالة. وفي ظل هذه الخلفية، يتطلع وفد بلدي إلى مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد بدعوة من الأمين العام في عام ٢٠١٩. وعلى وجه التحديد، أود أيضاً الالتزام شخصيا بالعمل بدأب على تعزيز الزخم الرامي إلى تأمين الموارد المتعهّد بها لمعالجة المسائل ذات الصلة بالمناخ، التي تؤثر فينا جميعا.

إن العديد من العوامل الهيكلية التي تعوق قدرتنا على تضييق فجوة الدخل المستمرة بين اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة يمكن معالجتها من خلال نجاح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها. وحسب التقديرات العالمية، يتراوح حجم فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة بين ٥ و ٧ تريليون دولار سنوياً. ويتعين علينا الاستفادة من مختلف مصادر التمويل من أجل إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد. ولا أبالغ في التشديد على أهمية إدماج سبل مبتكرة لتعبئة التمويل من القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، يفترض أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جامايكا قد انتقلت إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل في المقام الأول بفضل نصيب الفرد من ناتجها المحلي

الإجمالي. بيد أن العديد منها مثقلة بالديون وضعيفة. فارتفاع نسبة الاستدانة يعوق قدرتنا على تأمين الموارد المالية المحلية بتكلفة معقولة لتنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية. والواقع أنه على الرغم من أن الكثيرين أحرزوا تقدما في مجال خفض مستويات الفقر المدقع، فإن العديد من جهودنا الإنمائية الأوسع نطاقا قد أصابها الركود.

ولذلك، فإننا نشيد بعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أكدت على أهمية استكمال معيار نصيب الفرد من الدخل من خلال معالجة الثغرات البنوية التي تعطل الآفاق الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل. وبناء على ذلك، فإنني أعيد تأكيد دعوتي للمؤسسات المالية الدولية لتقوم بمعالجة هذه المشكلة المستمرة المعروفة باسم فخ الدخل المتوسط. ونرى أن وضع مبادرة خاصة بالبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون من شأنه أن يوفر الإطار المناسب لنوع الدعم الذي تحتاجه تلك البلدان. وأملنا الأكبر هو أن يولي اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن البلدان المتوسطة الدخل، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام، تلك المسائلَ والسبلَ التي تتيح لمنظومة الأمم المتحدة تقديم دعم أفضل، اهتمامه الكامل.

وفي غضون ذلك، تواصل جامايكا العمل مع شركاء مثل كندا لتوفير منبر يتيح للبلدان العمل مباشرة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والهيئات التنظيمية. إن هدفنا هو إقامة شراكات تعاونية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والقطاع الخاص من أجل تحديد سبل عملية وموجهة نحو إيجاد الحلول كفيلة بتأمين استثمارات رأسمالية جديدة وعلى الأجل الطويل، استناداً إلى تمويل منوّع يضم القطاعين العام والخاص والتمويل المختلط لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وحتى بينما نسعى بدأب إلى حشد ما يلزم من التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإننا ندرك أننا نعيش في عالم بات فيه السلام والأمن الدوليان عرضة للتهديد المستمر. لقد شهد العالم العديد من الهجمات الإرهابية ويواجه مجموعة من النزاعات تبدو مستعصية. ولذلك، شدد الأمين العام على النحو المناسب على منع نشوب النزاعات، فضلا عن النهوض بخطة جديدة لنزع السلاح. وكما أشار في مناسبات عديدة، يجب علينا مواجهة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن على مدى اسمرارية منظومة السلام، من منع نشوب النزاعات وتسويتها وحفظ السلام إلى بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

وجامايكا مهتمة بشكل خاص بالجهود الرامية إلى إنشاء بيئة آمنة من خلال مكافحة التداول والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع. لقد حققنا تغييرات مؤسسية وطنية كبيرة، وأجرينا تحسينات على صعيد السياسات واعتمدنا تعديلات تشريعية في مجالي الأمن والعدالة في بلدنا. ونتطلع الآن إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء على جميع المستويات لكفالة استدامة التقدم الذي أحرزناه.

إن المجتمعات تعمل على نحو أفضل عندما يتم إنشاء بيئة عالمية شاملة للجميع، لا يشعر أحد أنه يتخلف عن الركب. ويجب أن يكون الإنسان في صميم عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فيجب ألا تصبح قرارات الحظر وغيرها من الحواجز المالية والاقتصادية أدوات ترمي إلى منع الناس – مثل جيراننا، مواطني جمهورية كوبا – من تحقيق أهدافهم الإنمائية المشروعة. ولا تزال جامايكا تدعو إلى رفع الحظر المفروض على ذلك البلد. ونعتقد أيضا أن من المهم دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثيه الخاصين سعياً إلى متابعة العمليات السياسية المتصلة بالحالات مثل تلك القائمة في الصحراء الغربية، وسورية، وميانمار.

وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينبغي أن نواصل مراعاة حالة الكثيرين

منا ممن يواجهون باستمرار التمييز بشتى أشكاله. ولطالما تصدرت جامايكا الجهود الدولية لحقوق الإنسان، فقد كانت أول بلد يدرج حقوق الإنسان في استراتيجية سياسته الخارجية، وهو مبدأ ندافع عنه بضراوة. ولن نُغفل أبدا مسؤولية تعزيز مصالح الفئات الضعيفة وحمايتها. ونحرص تحديداً على ضمان أن تتمكن النساء والأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة والمسنون والشباب في بلدنا من تقديم إسهامات مجدية في مجتمع مزدهر وآمن والانتفاع بخيرات ذلك المجتمع.

ستصبح جامايكا قريبا عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ترأسه حاليا سانت فنسنت وجزر غرينادين. وستتزامن فترة ولايتنا مع ما يتوقع أن تكون سنة هامة لهذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بالنهوض بعمل المجلس، بما في ذلك من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، التابع له.

ولا يمكن للمجتمعات أن تكون مستدامة بدون مواطنين أصحاء. ونظرا لتأثر منطقتنا الشديد بالأمراض غير المعدية، فإننا في منطقة البحر الكاريبي نعمل بهمة على تعزيز وتنفيذ التدابير الرامية إلى عكس هذا الاتجاه من خلال تشجيع الصحة والعافية. وقد تملكني الحماس حقا عندما انضممت إلى زملائي في الجماعة الكاريبية هذا الصباح لإطلاق مبادرة ”الجماعة الكاريبية تتحرك“ وهي مبادرة على صعيد المنطقة وتهدف إلى إذكاء الوعي وزيادة النشاط البدني بين الشباب، فضلا عن أولئك الذين ليسوا من الشباب. ونتطلع إلى الاستفادة من نتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد هذا الأسبوع بشأن الأمراض غير المعدية. وستدعم جامايكا أيضا الأعمال الجارية لمكافحة السل، فضلا عن تعزيز التغطية الصحية الشاملة.

وقد دعانا رئيس الجمعية العامة لأن نكفل استمرار الأمم المتحدة منارة للأمل بالنسبة لكل مواطن في جميع أنحاء العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تستجيب الأمم المتحدة لعالم دائم التغير، ولا يمكن التنبؤ به، إذا أريد لها أن تظل صالحة وفعالة. والأمين العام على صواب إذ يذكر في تقريره عن أعمال المنظمة، أن؛

> ”إن أحد أثمن أصول الأمم المتحدة هو قدرتها على العمل كجهة حشدٍ للناس وتشجيعٍ للأفكار وحفزٍ على العمل ودفعٍ نحو الحلول.“ (A/73/1، الفقرة ١)

ولهذا السبب، لا نزال ثابتين في دعمنا للجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. ونثني على الإجراءات التي اتخذها الأمين العام للضغط من أجل إصلاح هيكل السلام والأمن، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهيكلها الإداري والتنفيذي. وبطبيعة الحال، نحن نعي دائما كلمات الأمين العام الذي رحل عنا مؤخرا كوفي عنان، النصير الراسخ الإيمان للدبلوماسية المتعددة الأطراف، بأن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن.

إن تحالفنا العالمي يضم ١٩٣ دولة ذات سيادة، ولكن لا يمكن إنكار حقيقة أننا جميعا مترابطون. ولا بد من استجابة مشتركة ومتعددة الجوانب للتغلب على العقبات العديدة التي تنتظرنا، فمن خلال التعاون وحده يمكننا بناء مجتمعاتنا وتأمين مستقبلنا المشترك. إن إرثنا يجب أن يكون رافعا للمستوى، وملهما. ولذا، فليكن هذا تكليفنا في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أود بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع، والنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل في جامايكا، على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحب السيد أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع، والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في جامايكا من المنصة.*

**خطاب السيدة جاسيندا آردرن رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا؛**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيدة جاسيندا آردرن، رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا.

*اصطُحبت السيدة جاسيندا آردرن رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا إلى المنصة؛*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيدة جاسيندا آردرن رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا وأن أدعوها لمخاطبة الجمعية.

**السيدة آردرن** (نيوزيلندا): E nga mana nui o nga whenua o te ao/Tena koutou katoa/Nei ra te reo mihl maioha o Aotearoa/Tena tatau i nga kaupapa korero/Ka arahina e tatau/Me te ngakau pono/Me te kotahitanga o te tangata

كانت ملاحظاتي الافتتاحية بلغة ”تي ريو ماوري“، لغة السكان الأصليين في آوتياروا، نيوزيلندا. وبحسب التقاليد، أحطت الموجودين هنا علما، بسبب وجودنا هنا وبأهمية عملنا. ويبدو أن هذه نقطة بدء مناسبة.

وبصفتي قائدة أحضر إلى الجمعية العامة لأول مرة، أذهلتني الصلاحيات والإمكانيات الموجودة هنا. وفي نيوزيلندا كنا ندرك ذلك دائما تمام الإدراك. نحن دولة نائية في أسفل جنوب المحيط الهادئ. ويستغرق الوصول إلى أقرب البلدان المجاورة ثلاث ساعات بالطائرة، وأي مكان يستغرق الوصول إليه أقل من ١٢ ساعة يعتبر قريبا. وليس لدي أدنى شك، مع ذلك، في أن عزلتنا الجغرافية قد أسهمت في قيمنا.

نحن شعب يقلل من قدر نفسه. فأبناء شعبنا ليسوا بالوجهاء مركزا. ونحنا نحتفل بالشخص المحلي المتطوع في ناديه الرياضي بنفس القدر الذي نحتفل به بصاحب المشروع الناجح. إن تعاطفنا وشعورنا القوي بالعدالة لا يدانيه إلا التزامنا بالواقعية. ونحن، في نهاية المطاف، بلد يتكون من جزيرتين رئيسيتين إحداهما تسمى ببساطة الشمال والأخرى الجنوب. ومع كل ذلك، فإن عزلتنا لم تجعلنا انعزاليين – فالواقع إن مشاركتنا مع العالم قد ساعدت في تشكيل هويتنا.

أنا طفلة من فترة الثمانينيات،وهي فترة في تاريخ نيوزيلندا لم نكتف فيها بمجرد مراقبة الأحداث الدولية، بل قمنا بتحديها. فسواء كان الأمر متعلقا بالفصل العنصري في جنوب أفريقيا أو إجراء التجارب النووية في المحيط الهادئ، فإنني ترعرعت على معرفة ما يحيط ببلدي، ومن كُنا، بالطريقة التي كنا نرد بها على الأحداث الدولية. وسواء تعلق الأمر بالخروج إلى الشوارع أو تغيير قوانيننا، رأينا أنفسنا كأعضاء في مجتمع محلي، مجتمع من واجبنا استخدام صوتنا خلاله.

إنني في غاية الفخر كنيوزيلندية، ولكن قدرا كبيرا من الفخر لأني عضو قوي ونشط في مجتمعنا الدولي، وليس على الرغم منه. وفي صميم هذا المجتمع الدولي يوجد هذا المكان. فبعد الخروج من حرب كارثية، وضعنا بصورة جماعية – من خلال الاتفاقيات والمواثيق والقواعد – مجموعة من المعايير الدولية وحقوق الإنسان. كل هذا اعتراف بأننا لسنا معزولين، وأن على الحكومات التزامات تجاه شعوبها وتجاه بعضها البعض، وأن أعمالنا لها أثر على الصعيد العالمي.

وفي عام ١٩٤٥، قال رئيس وزراء نيوزيلندا بيتر فريزر إن ميثاق الأمم المتحدة ربما يوفر الفرصة الأخيرة للعمل في انسجام لتحقيق الأمل الذي في قلوبنا جميعا، من أجل سلام حقيقي

ودائم وجدير بكرامة الإنسانية. ولا ينبغي لأي من تلك المبادئ التأسيسية أن يودع في كتب التاريخ. وفي الواقع، فإنه نظرا للتحديات التي نواجهها اليوم، وكيف أنها عالمية حقا من حيث طبيعتها وتأثيرها، لم تكن الحاجة إلى العمل الجماعي وتعددية الأطراف أوضح منها الآن. ولكن حتى الآن، وبالرغم من كل ذلك، لا يتركز ما نسمعه من مناقشات وحوار على الصعيد العالمي، على جدوى وأهمية مؤسساتنا الدولية. وبدلا من ذلك، نجد أنفسنا مضطرين إلى الدفاع عن وجودها ذاته. ومن المؤكد أن هذا يتركنا جميعا أمام أسئلة عن كيفية وصولنا إلى هذه النقطة وما هو السبيل إلى الخروج منها؟

فإذا كان هناك ما يوحدنا سياسيا في هذا المكان الآن فهو: أن العولمة كان لها أثر كبير على دولنا وعلى الشعوب التي نخدمها. وفي حين أن هذا الأثر كان إيجابيا بالنسبة للكثيرين، فإنه لم يكن كذلك بالنسبة لآخرين. فكثيرا ما كانت التحولات التي شهدتها اقتصاداتنا صادمة، وآثارها قاسية.

فإلى جانب النمو الاقتصادي العالمي الذي لم يسبق له مثيل، لا نزال نشهد تزايد الشعور بالعزلة والتشريد وانعدام الأمن وتضاؤل الأمل. وكسياسيين وحكومات، لدينا جميعا خيارات بشأن كيفية التصدي لتلك التحديات. ويمكننا أن نستخدم البيئة لإلقاء اللوم على الغير بدون تحديد الأسماء أو الوجوه، وتغذية الشعور بانعدام الأمن، والانسحاب إلى مستويات انعزالية أكبر، أو يمكننا أن نعترف بالمشاكل. ونسعى إلى حلها.

وفي نيوزيلندا، ليس خيارها أن تسير على الدرب وحدها. وفضلا عن تاريخنا، نحن أيضا دولة تجارية، ونفخر بذلك، ولكن حتى بدون تلك المبادئ التأسيسية ليس ثمة مجرد أسئلة تتعلق بالدولة يمكن النظر فيها. وعلينا أيضا مطالب تجاه الأجيال. وينبغي ألا نفاجأ بأن نرى اتجاها عالميا للشباب بإظهار عدم الرضا عن النظم السياسية ومطالبتنا بأن نعالج الأمور بطريقة مختلفة. ولماذا لا يكونون كذلك، عندما يتعين عليهم هم أنفسهم التكيف بسرعة كبيرة مع عالم متغير.

في غضون بضعة عقود قصيرة، أصبح لدينا الآن جيل سينشأ في ظل تواصل أكبر من أي وقت مضى. وسيحدد التحول الرقمي إن كانت الوظائف التي يتدربون من أجلها ستكون موجودة خلال عقدين. وفي مجال التعليم أو سوق العمل، لن يتنافسوا مع جيرانهم فحسب، بل ومع البلدان المجاورة. إن هذا الجيل دون حدود – على الأقل بالمعنى الافتراضي – هو جيل يرى نفسه كمواطنين عالميين بشكل متزايد. وبينما يتغير واقعهم، يتوقعون أن يتغير واقعنا كذلك، وأن نرى ونفهم تأثيرنا الجماعي، وأن نغير الطريقة التي نستخدم بها سلطتنا.

وإذا كنا نبحث عن مثال لما يدعونا إليه الجيل المقبل لإحداث تغيير فيه، لا نحتاج إلى النظر إلى ما هو أبعد من تغير المناخ. فمنذ أسبوعين، اجتمع قادة جزر المحيط الهادئ في منتدى جزر المحيط الهادئ. وفي ذلك الاجتماع، الذي عقد في دولة ناورو الجزرية الصغيرة أعلن أن تغير المناخ أكبر تهديد للأمن في منطقة المحيط الهادئ. ويرجى مجرد التفكير في ذلك للحظة واحدة. فمن بين جميع التحديات التي نبحثها ونناقشها، يشكل ارتفاع مستويات سطح البحر أكبر تهديد منفرد لمنطقتنا.

وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون في جنوب المحيط الهادئ، ليست آثار تغير المناخ مسألة أكاديمية، أو حتى قابلة للأخذ والرد. إنهم يراقبون ارتفاع مستويات سطح البحر، والظواهر الجوية البالغة الشدة والتأثير على إمداداتهم من المياه والمحاصيل الغذائية. ويمكننا الحديث كما نشاء عن العلم وما يعنيه، وما هي درجة الحرارة التي نحتاج إلى الحد منها من أجل البقاء. بيد أن هناك حقيقة واقعة صادمة عند الاستماع إلى أحد الأشخاص من إحدى جزر المحيط الهادئ وهو يتحدث عما كان عليه مستوى سطح البحر عندما كان طفلا، واحتمال فقدان قريته بأكملها عندما بلغ سن الرشد .

ولا تزال أعمالنا إزاء هذا التحدي العالمي اختيارية، ولكن أثر الامتناع عن العمل ليس اختياريا. فتعاني دول مثل توفالو، وجزر مارشال أو كيريباس – وهي بلدان صغيرة أسهمت بأقل ما يمكن في تغير المناخ العالمي – وستعاني من كامل قوة احترار هذا الكوكب. وإذا لم يتوفر لجيران بلدي في منطقة المحيط الهادئ خيار الانسحاب من آثار تغير المناخ، فلماذا ينبغي يكون بوسعنا اختيار عدم اتخاذ إجراءات لوقف ذلك؟ إن أي تفكك لتعددية الأطراف وأي تقويض للأهداف والاتفاقات المتصلة بالمناخ ليس بالحواشي المهمة في التاريخ الجيوسياسي. إنها مسألة كارثية.

وفي نيوزيلندا، نحن عازمون على الاضطلاع بدورنا. ولن نصدر أي تراخيص أخرى لاستكشاف النفط والغاز في المناطق الساحلية. لقد حددنا هدفا بنسبة ١٠٠ في المائة لتوليد الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٥، وأنشأنا صندوق الهياكل الأساسية الخضراء لتشجيع الابتكار، وأطلقنا مبادرة لغرس بليون شجرة خلال السنوات المقبلة. تلك الخطط طموحة ولا تخجل من ذلك. فالتهديد الذي يمثله تغير المناخ يتطلب ذلك. ولكننا لا تمثل سوى أقل من ٠,٢ في المائة من الانبعاثات العالمية. ولهذا السبب، فإننا كمجتمع عالمي، نرى أنه لم يوجد منذ إنشاء الأمم المتحدة ما هو أبرز مثلا على أهمية العمل الجماعي وتعددية الأطراف من تغير المناخ. وينبغي أن يكون هذا بمثابة نداء يحشدنا جميعا.

بيد أن هناك تردد لا يمكننا تحمله وحساب للتكاليف الشخصية والمصلحة الذاتية. ولكن ذلك ليس هذا هو التحدي الوحيد الذي كانت الاستجابة الأولى فيه للمصالح الذاتية المحلية، وأُضعف فيه النهج الجماعي الدولي في أفضل الأحوال، أو رُفض في أسوأ الأحوال. ولكن من الإجحاف والسذاجة على حد سواء الإدعاء بأن التراجع إلى حدودنا ومصالحنا يعني أننا تحولنا عن نظام مثالي. فالمؤسسات الدولية التي التزمنا بها لم تبلغ حد الكمال. ولكن يمكن إصلاحها.

ولهذا فإن التحدي الذي أود أن أعلنه اليوم هو هذا: علينا معا أن نعيد بناء تعددية الأطراف والالتزام بها. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا للعمل كمجتمع عالمي. وعلينا أن نكتشف من جديد إيماننا المشترك بقيمة الترابط، بدلا من ضرره. ويجب أن نثبت أن العمل الجماعي الدولي ليس فعالا فحسب، بل يصب في مصلحتنا جميعا. ويجب أن نثبت للجيل المقبل أننا ننصت إليه واستمعنا له.

ولكن إذا كنا حقا سنتناول خطة إصلاح، فإننا بحاجة إلى الاعتراف بالإخفاقات التي أدت بنا إلى مفترق الطرق هذا. لقد ساعدت التجارة الدولية، على سبيل المثال، الملايين من الناس على الخروج من براثن الفقر في جميع أنحاء العالم. بيد أن البعض رأى شرائح مستوى معيشتهم تتدنى. ونحن في نيوزيلندا رأينا نحن أنفسنا التردد حول الاتفاقات التجارية فيما بين السكان في بلدنا. والرد الصحيح هو ألا نكرر أخطاء الماضي وننخدع بالوعود الكاذبة للحمائية؛ وبدلا من ذلك، يجب علينا أن نعمل على كفالة أن تكون فوائد التجارة بالقسطاس في مجتمعاتنا.

ولا يمكننا الاعتماد على المؤسسات الدولية للقيام بذلك، بنفس الطريقة التي لا يمكننا بها إلقاء اللوم عليها إذا لم تحقق تلك الفوائد. ويتعين علينا بناء اقتصادات منتجة ومستدامة وشاملة وأن نثبت لشعوبنا أنه عند القيام بذلك على الوجه الصحيح، يمكن للتكامل الاقتصادي الدولي أن يجعلنا جميعا أفضل حالا. وإذا أردنا أن نضمن جعل كل شخص أفضل حالا، ينبغي لنا قطعا أن نبدأ بأشد الفئات ضعفا.

ونحن في نيوزيلندا حددنا لأنفسنا هدفا طموحا. ونود أن نكون أفضل مكان في العالم للأطفال. وهذا بالكاد ليس بالتدابير الصعبة والسريعة – فقبل كل شيء، كيف يمكن قياس اللعب والشعور بالأمن والسعادة ؟ لكن يمكننا أن نقيس الحرمان المادي والفقر، وسوف نفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، استحدثنا من القوانين ما يجعلنا نقدم تقارير عن تلك الأرقام كل

سنة إلى جانب الميزانيات. فما هي أفضل طريقة من ذلك لجعل أنفسنا موضع المساءلة، وما هي أفضل مجموعة للقيام بذلك من أجلها غير الأطفال؟

ولكن إذا أردنا التركيز على رعاية الجيل القادم، فيجب أن يساورنا القلق بنفس القدر بشأن ما سنتركه لهم، بما في ذلك بيئتنا. وفي اللغة الماورية هناك كلمة Kaitiakitanga وهي تجسد أهمية هذا الدور، الأمر الذي يعني الوصاية. هذه هي الفكرة التي أنيطت بنا فيما يتعلق ببيئتنا وعلينا واجب رعايتها. وبالنسبة لنا، فإن ذلك يعني اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التدهور، مثل تحديد معايير لجعل أنهارنا صالحة للسباحة، والحد من النفايات والتخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، وحتى الحيوانات المفترسة، وحماية التنوع البيولوجي. إن السباق على تنمية اقتصاداتنا وزيادة الثروة سيجعلنا جميعا أكثر فقرا إذا جاء على حساب بيئتنا.

ونحن في نيوزيلندا مصممون على إثبات أنه لا يتعين أن تكون على هذا النحو. بيد أن كل هذه هي جميع الإجراءات والمبادرات التي يمكننا اتخاذها على الصعيد المحلي، تخفف من اللوم والضغط على مؤسساتنا الدولية. وذلك لا يعني أنها ليست بحاجة إلى إصلاح.

وفي صميم النظام المتعدد الأطراف، يجب على الأمم المتحدة أن تقود المسيرة. نحن نؤيد بقوة جهود الأمين العام للإصلاح الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة وفعالية وحداثة بحيث تكون قادرة على التعامل مع التحديات الراهنة. نحن نشجعه على أن يكون طموحا، ونقف إلى جانبه في هذا الطموح. ولكن في نهاية المطاف، الأمر متروك لنا – نحن الدول الأعضاء – من أجل دفع عجلة التغيير هنا في الأمم المتحدة. ويشمل ذلك إصلاح مجلس الأمن. وإذا أردنا للمجلس تحقيق هدفه المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فيتعين تحديث ممارساته حتى لا تقوّض باستخدام حق النقض.

كما ستكون هناك حاجة إلى تفكير جديد إذا أريد لنا أن نحقق الرؤية الوارد في أهداف التنمية المستدامة. وفي نيوزيلندا، سعينا إلى إدماج المبادئ الكامنة وراء الأهداف التنمية المستدامة في إطار معايير معيشية جديدة يسترشد بها صنع سياساتنا وإدارة مواردنا. وما زلنا ملتزمة التزاما تاما بدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين، عن طريق زيادة كبيرة في ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية لدينا.

ولكن تنشيط نظامنا الدولي القائم على القواعد لا يعني مجرد آليات كيفية عملنا معا. يعني ذلك أيضا تجديد التزامنا بقيمنا. إن ميثاق الأمم المتحدة يشير إلى أن المنظمة أنشئت من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت بعد الحربين العالميتين على البشرية أحزانا تفوق الوصف. وإذا نسينا التاريخ والمبادئ التي دفعت إلى إنشاء الأمم المتحدة، فسيكون مآلنا تكرار أخطاء الماضي.

وفي عالم متقلب بشكل متزايد، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نتذكر القيم الأساسية التي بنيت عليها الأمم المتحدة – أن جميع الأشخاص متساوون، وأن لكل شخص الحق في أن تُحترم كرامته وحقوق الإنسان التي يتمتع بها، وأنه يجب أن نسعى إلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح. ويجب على الدوام مساءلة أنفسنا عن كل منها.

بالإضافة إلى تجديد هذا الالتزام، مع ذلك، علينا أن نسلم أين يجب أن تستمر المساءلة. وهذا هو الحال بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالمساواة. لقد تحققت مكاسب كثيرة، وكل منها يستحق الاحتفال. وفي نيوزيلندا، اختقلنا من فورنا بمرور السنة الخامسة والعشرين بعد المائة منذ أن منحت المرأة حق التصويت. وكنا أول بلد يفعل ذلك. وكفتاة، لم أكبر قط معتقدة بأن نوع جنسي سيقف في طريقي نحو تحقيق مهما

أردت في الحياة. وإنني، في نهاية المطاف، لست أول رئيسة وزراء في نيوزيلندا ولكن الثالثة.

ولكن على الرغم من كل ذلك، لا يزال لدينا فجوة في الأجور بين الجنسين وتمثيل مفرط للمرأة في العمل المنخفض الأجر وكضحيةللعنف المنزلي. ونحن لسنا وحدنا في هذا. ويبدو من المستغرب أنه في هذا العصر الحديث، يتعين علينا أن نجدد التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين، ولكننا نقوم بذلك. وأن، عن نفسي، لن احتفل مطلقا بالمكاسب التي حققناها للنساء على الصعيد المحلي بينما النساء والفتيات الأخريات على الصعيد الدولي يفتقرن لأبسط الفرص والكرامة. وحملة ''أنا أيضا'' يجب أن تصبح ''نحن أيضا''. ونحن جميعا في القارب نفسه.

وأقبل بأن لائحة المطالب من جميعا طويلة، سواء كانت محلية أو دولية. ونحن نقوم بمهامنا في أوقات صعبة. إننا نواجه ما نسميه في نيوزيلندا مشاكل لعينة – تلك المتشابكة والمترابطة. ولعل الوقت قد حان إذن للعدول عن الفوضى والسؤال ما الذي نصبو إليه. وفي هذا الحيز سنجد البساطة – بساطة السلام والرخاء والعدل.

وإذا استطعت أن ألخصها في مفهوم واحد نواصل السعي لتحقيقه في نيوزيلندا فهو بسيط: الحُسْنَى. وفي مواجهة الانعزالية والحمائية والعنصرية، فالمفهوم البسيط للنظر خارج البلد وخارج أنفسنا والحُسْنَى والجَمَاعِيّة قد يكون نقطة انطلاق. لذلك فلنبدأ هنا، مع المؤسسات التي خدمتنا جيدا في أوقات الحاجة، وستفعل ذلك مرة أخرى.

وفي غضون ذلك، يمكنني أن أؤكد لجميع الحاضرين أن نيوزيلندا لا تزال ملتزمة بمواصلة القيام بدورنا في بناء واستدامة السلام والأمن الدوليين؛ وتعزيز وحماية نظام دولي منفتح وشامل وقائم على القواعد وعلى القيم العالمية؛ والتحلي بالبراغماتية والتعاطف والقوة والكياسة. والجيل القادم، في نهاية المطاف، لا يستحق أقل من ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث، والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا على البيان الذي أدلت به من فورها.

*تم اصطحاب دولة السيدة جاسيندا آردرن رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا، من المنصة.*

## خطاب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء، وزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

*اصطحب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء، وزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب ببالغ السرور بدولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد غونسالفيس** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل عقد من الزمان، هز العالم الانهيار لجائح لنظامه الاقتصادي. وقد بدأت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المدمرة في مجالس إدارات المصارف الجشعة وانتشرت على الصعيد العالمي بسرعة كشفت عن أوجه القصور غير الأخلاقية وغير المنظمة للبنيان المالي الدولي. وكانت الآثار الاجتماعية

والاقتصادية السلبية للأزمة واسعة النطاق وبعيدة المدى، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأقل مسؤولية عن نشوء الأزمة.

وللأسف، يبدو أنه تم تشويه الدروس البديهية من تلك الكارثة الاقتصادية والمالية والتلاعب بها مما أسفر عن أثر مدمر. ولئن كان البنيان الهيكل المالي قد استجمع قواه تماما، مع قليل من التغييرات الشكلية، فقد تم إعادة ترتيب جذري للمشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مرحلة ما بعد الأزمة. لقد تسببت الصعوبات الاقتصادية في انطواء معظم الدول الرئيسية على نفسها الرئيسية متجنبة أكثر الجوانب نُبلاً وفائدة للتعاون العالمي. وبرز جُبناء ديماغوجيون يرتدون عباءة الشعبوية ليستغلوا المصاعب الاقتصادية ويؤججوا نيران الكراهية والعزلة. وفي جميع أنحاء العالم، فإن ظهور الناشز للتعصب المُتَحَجّر يمكن ربطه سبباة بالأزمة الاقتصادية وأثرها المستمر.

لقد ذُبحت روح التضامن على مذبح المصلحة السياسية، مما يدل على استمرار صحة ملاحظة كوفي عنان: ”عندما تشتد الضائقة الاقتصادية بالناس، فإنهم يصبحون أقل سخاء ويميلون إلى حماية أنفسهم. وبالتالي، فإن مسألة التضامن لا تعني الكثير بالنسبة لهم في ذلك الوقت“. ويلاحظ أننا قد تراجعنا عن روح التكامل والتعاون وتعزيز توافق الآراء التي لم تكن سائدة في أجواء العقد السابق للأزمة فحسب، بل كانت ضرورية أيضا لحل المشاكل العالمية التي تواجهنا.

وفي ظل عالم متصل تكنولوجيا ويزداد فيه الناس تعليما بينما يتسارع فيه ضيق القرية العالمية، فإن أي مسعى تراجعي لإعادة مارد تعددية الأطراف والعولمة إلى قمقمه يعدُّ حماقة كبرى. ولا يمكن للجدران أن تحل محل الجسور ولا للعزلة أن تحل محل التعاون، مثلما لا تستطيع قبضة اليد أن تصافح اليد الممتدة إليها.

ولا تخلو الأمم المتحدة من الكثير من العيوب الهيكلية ويقتضي منا تزايد تلك العيوب المتناقضة مع مبادئها أن نشرع في معالجتها على وجه السرعة. غير أنه وبعد مضي سبعة عقود على إنشائها، لا تزال الأمم المتحدة المؤسسة الوحيدة ذات السلطة والقدرة على تعزيز التعاون العالمي المؤدي إلى صون إنسانيتنا جماعيا.

ويدل الموضوع الذي أُحسن اختياره لهذه المناقشة العامة على أهمية الأمم المتحدة والقيادة العالمية والمسؤولية المشتركة. فهو يشدد على تجديد الالتزام بالأسس التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة: المساواة في السيادة، وعدم التدخل والتغوُّل، وصون السلم والأمن الدوليين، واحترام القانون الدولي والتعاون الجماعي على حل المشاكل العالمية. بل إن في الفترات العصيبة بالذات وحيث لا مناص من إدخال التعديلات التي قد تترتب عنها أضرار، يجب علينا الحفاظ على المبادئ الراسخة والتمسك بالحقائق الأساسية.

ويكتسي مبدآ عدم التدخل وعدم التغوّل أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبسبب افتقارنا للقوة العسكرية أو الثروة الاقتصادية، علاوة على القيود التي تفرضها علينا حدودنا الجغرافية الضيقة، فإننا مدينون لوجودنا بوصفنا دولا للاعتراف العالمي واحترام المبدأ القائل بأنه لا يجوز لأي أمة أخرى – كبيرة كانت أم صغيرة، غنية أم فقيرة، قريبة كانت أو بعيدة – أن تتدخل في شؤوننا السيادية أو أن تتدخل في الأمور التي هي من صميم اختصاصاتنا المحلية. وبدون التقيد الصارم بهذه المبادئ يغدو وجود الدول الصغيرة على كف عفريت القوى العظمى وأطماعها أو رهنا لتغيُّر مفاهيم الأهمية الاستراتيجية لدولنا. وبدون هذه المبادئ سيرتد النظام الدولي إلى مرحلة الوحشية التي يفعل فيها القوي كل ما يشاء وما على الضعيف إلا أن يذعن للمعاناة المفروضة عليه. وذلك أمر غير مقبول.

وبسبب اعتمادنا الذي لا يمكن إنكاره على حجر الزاوية ذاك من القانون الدولي، تظل الدول الصغيرة بين أقوى المدافعين

عنه. وعليه، فإن أي انتهاك لمبدأ عدم التدخل هذا، أينما حدث، هو اعتداء مباشر على بقائنا نحن. وذلك مبدأ غير قابل للتغيير، ولن تدفعنا أي قوة قهرية كانت أو إغراءات تؤازرها الضغوط إلى التخلي عن مصالحنا الوجودية العليا لإرضاء أيٍّ كان في الأجل القصير. ولا يرفد تاريخنا المشترك من الكفاح ضد القهر والاستغلال الاستعماري سعينا المستمر إلى تحقيق العدالة الجبرية لضحايا الرق والإبادة الجماعية للشعوب فحسب، بل يضعنا أيضا في موقف المعارضة التي لا تلين لأي إجراءات يتخذها أولئك الساعين إلى فرض إرادتهم بوسائل غير شرعية على الدول والشعوب المستقلة.

وبالتالي، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين ترفض رفضا حازما استمرار الاعتداءات التدخلية على سيادة جيراننا في جمهورية كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. ولا يزال ذلك الحصار الاقتصادي البائد المفروض على كوبا غير منتج ولا شرعي. وقد ولى الوقت كثيرا لإلغائه تماما. ونعرب عن شعورنا بالأسف العميق لوقف التقارب الناشئ بين الولايات المتحدة وكوبا، وندعو إلى استئناف الحوار القائم على الاحترام المتبادل بين بلدينا الصديقين.

وفي فنزويلا، تعرضت الحكومة المنتخبة ديمقراطيا لاعتداءات اقتصادية خارجية مكثفة متضافرة ومرفوضة، نجمت عنها أيضا عواقب ضارة وغير مباشرة على الدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي التي كانت لديها ترتيبات تضامن سخي – على سبيل المثال، من خلال اتفاقات النفط الكاريبي. ويقينا، فإن فنزويلا تواجه تحديات اجتماعية وسياسية داخلية هائلة، إلا أن التدخل غير المشروع ولا المبرر في شؤونها ستكون له عواقب على ضارة بسعي شعبها المستمر إلى السلام والديمقراطية والحرية. وفنزويلا بحاجة إلى بعثة للسلام والمصالحة وليس إلى حملة من الجزاءات والتخريب والتهديدات بالتدخل المسلح. وهناك حاجة ملحة إلى الحوار البنّاء بين الأطراف والشخصيات المتنازعة في البلد.

وما برحت بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تكرر القول بأن المنطقة الكاريبية منطقة سلام. وليست شعوبنا مجرد بيادق أو مخالب بيد أي أمة أخرى. وذلك ما تظل تؤكده قارتنا الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي بإصرار وعناد. فذلك صوت يجري في دمائنا وله صدى في قلوبنا.

وليست ثمة منظمة دولية أنسب من الأمم المتحدة للوفاء بولايتها التأسيسية المكرسة في الميثاق فيما يتعلق بالتعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الانساني. واليوم، فلا شك أن تغير المناخ يعد مشكلة وجودية حاسمة ومتعددة الأوجه نواجهها نحن على نحو جماعي. غير أن احتمالات التوصل إلى حل دولي فعال لتغير المناخ تتضاءل سريعا فيما يبدو. وكما نلاحظ، فقد باتت اتفاقات المناخ التي وضعناها بعناية على حافة الإهمال ولم تتأثر سلبا بانسحاب بعض الأعضاء البارزين منها فحسب، بل تأثرت سلبا أيضا بعدم الامتثال الطائش لتعهدات التخفيف الطوعية المعلنة من قبل المسببين الرئيسيين لانبعاثات غازات الدفيئة. وكان هؤلاء قد جهروا بتلك التعهدات علنا، ولكنهم تنكروا لها وتغاضوا عنها اليوم في صمت وهدوء.

وكان من نتيجة إضاعة الوقت والمماطلة السياسية هذه هي أن العالم لا يزال يحترق بينما يلهو قادته. لقد دمرت العاصفة الاستوائية إريكا والإعصار إيرما شقيقتنا جزيرة دومينيكا مرتين على مدى ثلاث سنوات؛ وتبعتهما العاصفة المدارية أيزاك التي ضربت الجزيرة ضربة خاطفة قبل أسابيع فقط. وإذ أتكلم الآن، فإن خطر العاصفة يخيم على بلدي. وإلى جانب العناوين الرئيسية، تُروى قصة تغير المناخ الرهيبة في التجارب اليومية من الفيضانات والجفاف والانهيارات الأرضية والتحات الساحلي وفقدان الأرواح وسبل كسب العيش في جميع أنحاء منطقتنا.

ولا يمكننا أن ننتظر أكثر من ذلك. فثمة مجموعة من التحديات، التي مصدرها الخارج، تواجه دولنا الصغيرة وتتطلب

استجابة عالمية مركزة تعترف من الناحية النظرية والممارسة العملية، بالحالة الاستثنائية التي لا شك فيها للدول الصغيرة. إن هذا المفهوم المتعدد الجوانب للحالة الاستثنائية للدول الصغيرة ينبغي أن يكون في صميم المناقشات العالمية لحفز العمل الجماعي المناسب على وجه السرعة.

ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر، وشدة العواصف تهديدا وجوديا للدول الجزرية الصغيرة النامية، على وجه الخصوص. إن البلدان الرئيسية المطلقة للانبعاثات والتي فشلت في وضع التعهدات الطموحة للتخفيف منها أو الالتزام بها إنما ترتكب عملا عدائيا مباشرا ضد الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلينا أن نقاوم تهور تلك البلدان التي تعمل ضد مصالحنا.

وفي السياق نفسه، لا يمكن حشر تمويل شركائنا في التنمية لتدابير القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ في نفس العملية البيروقراطية المعقدة البطيئة بشكل محبط، والتي أعاقت مبادرات التعاون الأخرى. فيجب أن يعترف أصدقاؤنا وشركاؤنا بالطابع الشديد الإلحاح لذلك التهديد المناخي غير المألوف أو المسبوق، وأن يتخذوا إجراءات سياسية وإنمائية حاسمة لكبح ذلك التهديد الوجودي الاستثنائي. إن تغير المناخ أمر لا يمكن التعامل معه بطريقة العمل كالمعتاد، مهما كانت مجربة وحقيقية. لقد تمخضت اتفاقات المناخ العالمي عن كيانات ذات أهداف صورية لتمويل وتنفيذ أهداف التخفيف والتكيف التي تمس الحاجة إليها في أضعف الدول. غير أن تلك الكيانات تضع الدعم الموعود في صميم شبكة متكاثفة من القواعد والعمليات المعقدة التي لا تؤدي إلا إلى إحباط من هم في حاجة ماسة إلى التعاون المنقذ للحياة.

وعلى نفس المنوال، يتعثر الالتزام الدولي بأهداف التنمية المستدامة بسبب ضآلة الجهد العالمي الملموس لكفالة تحقيق تلك الأهداف، ومواعيدها الزمنية. وفي سانت فنسنت وجزر غرينادين، اعتُمدت أهداف التنمية المستدامة وأُدرجت ضمن خططنا للتنمية الوطنية. وعلى الرغم من الموارد المحدودة، أنشأنا على حد سواء، صندوقا استئمانيا للقضاء على الجوع، وصندوقا للطوارئ بسبب الكوارث – وهما استجابتان مبتكرتان وفريدتان لتلبية احتياجاتنا من التنمية المستدامة. وقد عممنا الأهداف المتصلة بالطاقة النظيفة، والنمو الاقتصادي، والاستدامة، والعمل المناخي والتنوع البيولوجي، وجعلناها من الأولويات. لقد جعلنا التقدم المحلي مترادفا مع التضامن غير الأناني من قبل بعض الأصدقاء الإقليميين والعالميين، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تواصل البحث عن سبل جديدة للتنمية التي تركز على السكان والنمو الاقتصادي في ظل الحقائق المتغيرة بسرعة على الأرض. إن شبح الحروب التجارية يشكل تهديدا جسيما لتطلعاتنا الإنمائية، شأنه في ذلك شأن إحكام الخناق المستمر للأنشوطة الإجرائية الملتفة حول رقبة صناعات الخدمات المصرفية والمالية التابعة لنا. إن احتمال إبعاد المخاطر وفقدان العلاقات المصرفية الموازية ليس قرارا مصرفيا أو تجاريا فرديا، بل هو تهديد واضح وقائم للاستدامة الاقتصادية للعديد من الدول الصغيرة. إن التلاعب الحديث بإمكانية وصول الدول إلى الآليات المصرفية والمالية العالمية، سواء كان مستندا إلى علم السياسة، أو الوصم، أو اللامبالاة، هو انتهاك صارخ للحق في التنمية المعترف به دوليا. إنها الإمبريالية من أخبث الأنواع، تُفرض من وراء قناع عن بعد. ويجب على الأمم المتحدة مواجهة هذا التهديد الخطير والمركب بطريقة منسقة وعملية المنحى، على وجه السرعة.

وتقوم سانت فنسنت وجزر غرينادين أيضا بإجراءات مبتكرة بشكل متزايد للاستفادة من الإمكانات الكبيرة للاقتصاد الأزرق، مثل السياحة والمكانة والمنتجات الزراعية، ومعارفنا التاريخية في صناعة القنب الطبي. كما نسعى إلى التعاون مع أصدقائنا وشركائنا في دعم هذه المبادرات.

إن إيمان سانت فنسنت وجزر غرينادين بمبادئ وإمكانات الأمم المتحدة يتجلى في مشاركتها النشطة في جميع جوانب هذا

الجهاز. وفي السنوات الأخيرة، أثبتنا أن صغر حجم المساهمات لا يحول دون تأثيرها على المسرح العالمي. وقد أدت سانت فنسنت وجزر غرينادين، دورا قياديا في الاستجابة لمرحلة ما بعد الأزمة المالية للأمم المتحدة، وتنشيط الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن، والنهوض بقانون البحار، ومراقبة الأسلحة الصغيرة، والتدابير الطموحة للتصدي لتغير المناخ والاستجابة العالمية للأمراض غير المعدية. وفي الآونة الأخيرة، تولت سانت فنسنت وجزر غرينادين رئاسة لجنة الإدارة والميزانية التابعة للأمم المتحدة، وتتولى حاليا رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى نفس المنوال، نرى أن من المسؤولية إعمال منظوراتنا الفريدة للتأثير على أعمال مجلس الأمن. ومن الناحية التاريخية، كانت وجهات نظر الدول الصغيرة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، هي الأضعف صوتا في مجلس الأمن. وفي الوقت الذي تطورت فيه الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين بطرق شتى، فكذلك هو الحال بشأن ازدياد الحاجة إلى تنوع الآراء في مجلس الأمن. إن الدول الجزرية الصغيرة عالجت إلى حد كبير – وكبير بصورة مدهشة – التحدي المتمثل في إقامة مجتمعات سلمية متناغمة في خضم العديد من أوجه الشقاق الاجتماعية والعرقية والسياسية والتاريخية والثقافية التي تكمن عادة في جذور الكثير من الانتهاكات للسلم والأمن الدوليين. وقد واجهت تلك التحديات لا بالإفراط في الأسلحة أو الدولارات، ولكن بالاحترام المتبادل، والحوار والتفاهم على أن الحالات الفريدة لا تتطلب الحلول الأيديولوجية الثابتة، بل تتطلب توجيه المرونة والابتكار نحو الخصائص المميزة للمسألة قيد النظر.

إن الحاجة إلى المزيد من هذا النوع من الوسائل العملية الواقعية القائمة على المبادئ في مجلس الأمن أمر بديهي. ولهذا السبب حظي ترشيح سانت فنسنت وجزر غرينادين بتأييد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وهو السبب في أن سانت فنسنت وجزر غرينادين تواصل الدعوة إلى إصلاح عضوية مجلس الأمن لكي تعكس الحقائق والتحديات المعاصرة.

وتتيح لنا البراغماتية التي ننتهجها فرصة لرؤية العالم كما هو، دون أن تحجبه أستار التاريخ أو الأيديولوجية. إن الأمم المتحدة، التي تضم بصورة عادلة في عضويتها دولاً صغيرة الحجم لا يتجاوز تعداد سكانها ٠٠٠ ١٠ نسمة، ما زالت بصورة ما تتعامى عن سكان تايوان وتعدادهم ٢٣ مليون نسمة. ولا يوجد ببساطة أساس مبدئي لحرمان تايوان من حق المشاركة في أعمال الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

وتضرب أهمية هذه المؤسسة بجذروها في قدرتها على تلبية احتياجات الشعوب التي نمثلها مجتمعين وعلى التصدي للتحديات التي تواجهها. ويمكننا بل ويجب علينا أن نفعل بجدّ أكبرمن أجل تلبية تلك الاحتياجات بالطرق المباشرة والتحويلية. ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نقرن النوايا النبيلة باتخاذ إجراءات حاسمة في السعي إلى تحقيق أهداف الميثاق. وبناء على ذلك، نحث على إيجاد حل عملي لألم ومعاناة الفلسطينيين وشعب اليمن ومن يعانون من آفة الإرهاب، سواء الذي ترعاه الدولة أم لا. وبالمثل، فجنون انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديد باستعمالها هو ازدراء مستمر للإنسانية والسلام والأمن، مما يتطلب منا مواصلة الاستجابة الجماعية. كما أن جدول أعمالنا الدولي للإجراءات التصحيحية يتضمن الاتجار بالأشخاص والعقاقير غير المشروعة والأسلحة الصغيرة واللاجئين من الأراضي المدمّرة، والعنف ضد النساء والأطفال، وتزايد ندرة المياه والأغذية في العديد من الدول، والحرب على الأمراض المزمنة غير المعدية، وتصاعد تيار التعصب الديني في بعض الأماكن، ولم شمل الأسر التي فرقتها أعمال الاختطاف التي وقعت في الماضي.

*شغلت الرئيسة مقعد الرئاسة.*

إننا نعيش في ظل محاولات محمومة من جانب جهات مختلفة لإحياء الجذوة الخابية لكره الأجانب والأحادية، سعياً منها إلى استعادة أمجاد الماضي المحشوّة بالأساطير. ولكن هذه

المؤسسة النبيلة هي القيّم على شعلة مختلفة. وتقف مبادئنا الأساسية زاجراً صريحاً لأولئك الذين يتاجرون بالمفاخرة الوضيعة بانتصاراتهم ويقومون بأعمال تغذيها ذاكرة قصيرة وقصر نظر على حد سواء. أما شعلتنا، فإنها ستسطع باحترام السيادة وتنوّع الآراء والحوار والسلام والتنمية. وفي هذه الأوقات المتقلبة وفي خضم التحديات الجديدة، لا بدّ من الدفاع بحماسة عن المبادئ التي توقد هذه الشعلة. وبوصفنا القيّمين على هذه الشعلة وأصحابَ تلك المبادئ والأوصياءَ على الأجيال القادمة، فلا يمكننا أن نتقاعس أو نتهاون في مواجهة الاعتداءات الرجعية. وهنالك سبيل أخرى ممكنة، وتلك السبيل، وذاك الطريق، تنيرهما المبادئ الخالدة التي لا تزال تؤدي إلى تفعيل وتنشيط أفضل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ونرجو أن تظل تلك المبادئ دائما هي الموجه لرحلتنا الجماعية نحو السلام والرخاء والتنمية المتمركزة حول الإنسان.

فما هو، إذاً، المطلوب منا؟ إن الإجابة خالدة بقدر ما هي حكيمة. فالمطلوب منا هو تحقيق العدل وحب الرحمة والعمل بكل تواضع بمعية من الله.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين على البيان الذي أدلى به من فوره.

*اصطُحب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.*

*رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.*